صوت العمال

صحيفة اسبوعية عمالية سياسية لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال

الخميس ٣٠ أغسطس ١٩٩٠م الموافق ١٠ صفر ١٤١١هـ العدد ٩٧٠ السنة الثالثة والعشرون ١٠٠ فلس / ٣ ريالات

٨ صفحات

في ندوة نقابة الصحفيين اليمنيين :

يصعب الحديث عن بناء دولة يمنية حديثة وتحقيق تنمية وطنية شاملة ومتوازنة بدون أن يكون للقطاع العام دور رئيسي في الحياة الاقتصادية

بواصل يوم الاثنين الماضي الذي نظمه نقابة الصحفيين اليمنيين - فرع عدن - لمناقشة قضية القطاع العام ماله وماعليه، بحضور عدد من الشخصيات السياسيه والاجتماعيه وممثلين لبعض الاحزاب السياسيه وبعض المهتمين بقضايا التطور الاقتصادي وممثلي القطاع العام .

وكان عدد من المشاركين قد تحدث في ملتقى الاثنين الماضي حول الاوضاع الراهنه لمؤسسات القطاع العام والقيود التي تكبل تصاعد مساهمته الحيويه على صعيد الاقتصاد الوطني ، واكدوا على اهميه تخليصه من كافة جوانب القصور التي تعيق قدراته الكبيره على النهوض بالتنميه الوطنيه الشامله والمتوازنه .

وتحدث الاخ انيس حسن يحي الشخصيه السياسية واحد كبار الاقتصاديين الذين تبوأوا مناصب حزبيه ووزاريه سابقا عن فضليات القطاع العام والمعوقات الاقتصاديه التي صاحبت نشوءه وتطوره، وما تحقق له من قدرات اقتصاديه تجعله قادرا على ان يضطلع بمسئوليه كبرى في بناء دول يمنيه حديثه واحداث تنميه وطنيه شامله مؤكدا بذلك انه لايمكن بناء دولة يمنيه حديثه ومتطوره بدون اسهام فاعل للقطاع العام .

واوضح وجهة نظره في التدابير المطروحه لمعالجه اوضاع القطاع العام وزيادة فعاليته الاقتصاديه والاجتماعيه في مقترح دعا من خلاله الى الاحتفاظ بعدن كمركز رئيسي للاستيراد ، واحتفاظها بمراكز عدد من القطاعات الاقتصاديه في مجال النقل البحري واتباع سياسات جديدة تساعد على تنميه هيكله التمويلي وتوسيع انشطته وتوفير تسهيلات وامتيازات متكافئه للقطاع العام مع القطاع الخاص، مع تعزيز حركته وحريته في التعامل مع قوى السوق وشدد على ان تدرس الدوله بالسيطرة في مجال التجارة على مايقرب من عشرين سلعه حيويه من الواردات . مطالبا في ذات الوقت الحكومة بالغاء اتفاقيه تأجير المجمع السياحي لجولدمور وايجاد صيغه بديله مناسبة تضمن كافه حقوق العاملين والدوله .

وقال في معرض حديثه انه يصعب الحديث عن بناء دوله يمنيه حديثه وتحقيق تنميه وطنيه شامله ومتوازنه بدون ان يكون للقطاع العام دور رئيسي في الحياة الاقتصاديه وبدونه ستتضاعف آلام القسم الاكبر من الشعب .

وتحدث ايضا الاخوة حسن الحبيشي وكيل وزارة الصناعه والتجارة والتموين وسالم عبدالله ياسين مدير المؤسسة العامه للاقمشه والكوربانيات وعلي جبر مدير المؤسسة العامه لتجارة مواد البناء، الذين شددوا على معالجة كافة الاختناقات في حلقات العمل المتصله بمؤسسات القطاع العام.

صوت العمال تنشر الاسبوع القادم الجزء الأول من الندوة .

راجع ص ٨)

كلمة صوت العمال

الداعون للتواجد الأجنبي حتماً خاسرون

التواجد الامريكي الغربي في منطقة الخليج والجزيرة العربيه ليس غريبا اذا ماأخذنا بالاعتبار طبيعه الاستعماريه الامبرياليه لهذه البلدان، لكن الغريب هنا هو موقف بعض القادة العرب الذين قاموا - بكل أسف - بدعوة هذه الدول للتدخل والتواجد العسكري ومنحهم الارض ، ليس ذلك فحسب بل والالتزام لهم بتسديد نفقات هذا التواجد !!

والتواجد العسكري الامريكي الغربي في اراضي دول الخليج العربي والجزيرة العربيه بالطبع ليس هدفه - كما يدعي هؤلاء الحكام العرب - حماية دولهم وحمايتهم ، لكن هدفه هو اعادة ترتيب اوضاع المنطقة بما يضمن المطامع والمصالح الامريكيه والغربيه النفطيه والاستراتيجيه ، وبما يضمن ايضا عدم اقلاقهم من جراء اية متغيرات قد تحدث في المنطقه - كما حدث اثناء انفجار الثورة الايرانيه والخسارة الجسيمه التي منيت بها امريكا من جراء اندلاع هذه الثورة والاطاحة بعميلهم شاه ايران - بل ان التواجد العسكري الامريكي الغربي في هذه المنطقه هدفه تحجيم الانظمة العربيه واضعاف دورها وقوتها .. ويهدف فيما يهدف ايضا الى انهاء الانتفاضه الشعبيه الفلسطينيه في الاراضي العربيه المحتله من قبل اسرائيل وفرض الحلول الامريكيه الكامب ديفيديه واخماد واضعاف الانبعاث القومي العربي الذي بدأ يشق طريقه الى الفعل الايجابي بل وبدأت مساحة تأثيراته تتسع بين الجماهير العربيه .

كما ان التواجد العسكري الامريكي والغربي يمكنه ان ينقلب حتى على الحكام العرب الذين قاموا باستدعاء هذه القوى الاجنبيه ، اذ ان أوضاع هؤلاء الحكام هي نفسها لم تعد تنسجم وماتريده امريكا والدول الغربيه من حكام لهذه الدول .. فالحفرة التي حفرها أولئك الحكام العرب الذين قاموا باستدعاء القوات الامريكيه والغربيه للتواجد في بلدانهم سيقعون فيها، وسينطبق عليهم حينها المثل العربي القائل «من حفر حفرة لأخيه وقع فيها » !!

وهناك مثل شعبي يقول :«من دخل بشوره خرج بشور غيره» واذا كان هؤلاء الحكام قد قاموا بانفسهم بدعوة القوى الاجنبيه للتواجد على اراضيهم العربيه فان خروج هذه القوات لن تخضع لقراراتهم او ارادتهم !

وهذا سيقودنا الى التاكيد ان محور الخلاف العربي - العربي حول الكويت كان يمكن ضمان معالجته في اطار الاسرة العربيه ، هذا اذا كان هناك اصلا خلاف عربي - عربي حول دولة الكويت - اذ أن حقيقة الامر انه ليست هناك دوله عربيه أقرت تأييدها للدخول العسكري العراقي الى الكويت - لكن الخلاف العربي العربي ، الذي اتضح اكثر من خلال سير اعمال ونتائج مؤتمر القمه الذي انعقد مؤخرا في العاصمه المصريه ، كان مركزا اساسا حول التواجد العسكري الامريكي والغربي في دول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربيه ..فهناك من ايد هذا التواجد ورحب به خفيه او علانيه وهناك من عارضه ، وكان هذا هو اساس الخلاف العربي - العربي .

ويكفي التذكير هنا ان العراق ، في اليوم الثالث لدخوله الكويت ، كان قد اعلن بعد انسحاب قواته من الكويت ، وهذا دليل على ان الاستعداد للمعالجة كان متوفرا لدى القيادة العراقيه ، لكن بعض الحكام العرب كان قد وجدها فرصه اما لتصفيه حساباته مع القيادة العراقيه او لتقديم خدمه لامريكا بدعوتها لتحقيق حلمها الكبير في التواجد في المنطقة واعادة ترتيب اوضاعها .. وكان ماكان من توسيع الهوة والانشقاق بين العرب ببعضهم والحملة العدائيه ضد النظام العراقي بل والشعب العراقي ..بل لقد تحولت الحملة ايضا ضد الشعوب العربيه بشكل عام !!

ان مرارة التواجد العسكري الامريكي والاجنبي سيتجرعه دون شك من قاموا بدعوة وتسهيل هذا التواجد وسينطبق عليهم المثل القائل : «من حفر حفرة لأخيه وقع فيها» بالاضافه الى ذلك ستلاحقهم لعنه وغضب شعوبهم والشعوب العربيه عامه :

ورغم كل ذلك فالامر اليوم يدعونا كعرب الى اعادة توحيد صفوفنا وحل خلافاتنا العربيه في اطار الاسرة العربيه لاخارجها ويدعونا الى العمل المشترك من اجل مواجهة الغزو الاحتلالي الاستعماري للقوى الغربيه التي تقودها امريكا ..

اما تواصل الانشقاق في الصف العربي ومحاوله البعض تقديم الخدمه والمبرر للتواجد الامريكي الغربي بالهجوم على العراق فلن يكون الاخيانه فاضحه وحقيره للشعوب العربيه وكرامتها وحريتها واستقلالها .. وعلى هؤلاء حتما ستدور الدوائر .. فالوقت حان لإعادة تحديد علاقاتنا العربيه في ضوء هذه المستجدات التي تعكس اتفاقات الكبار في العالم على التقاسم في المصالح والنفوذ والجغرافيا والايام القادمه انشاء الله ستكشف لنا خبايا هذه الاتفاقات !

عبدالفتاح اسماعيل

يما تتواصل الجهود لحل أزمة الخليج :

ي كويلار يصل عمان اليوم .. والملك حسين يختتم جولته العربية .. وعرفات يصل باريس

فقات الحشود الأجنبية في المنطقة تبلغ مليارين و ٥٠٠ مليون دولار مطلع الشهر القادم ..!

تكثفت التحركات السياسيه عربيا ودوليا للبحث عن تسويه سلميه لأزمة الخليج العربي رغم التصعيد العسكري الامريكي الغربي الخطير في المنطقه ، حيث يصل السيد دي كويلار امين عام منظمة الامم المتحدة اليوم الى العاصمه الاردنيه عمان لمقابلة السيد طارق عزيز وزير خارجيه العراق في اول اتصال له لبحث امكانية الوصول الى مخرج دبلوماسي للوضع المأزوم .

من جهة اخرى تزايد السعي العربي لحل ازمه الخليج داخل الاسرة العربيه . فقد اختتم العاهل الاردني الملك حسين جولة تحركاته في العواصم العربيه لايجاد صيغه لتسويه عربيه سلميه لازمه الخليج والتي زار خلالها كل من : بلادنا والسودان وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا والمغرب .

وفي الجزائر يعقد وزراء خارجيه اتحاد المغرب العربي اليوم اجتماعا لتنسيق الجهود المغاربيه للخروج بموقف موحد تجاه تطورات الازمة في الخليج . واوفد الرئيس التونسي مبعوثين الى القادة العرب للتشاور معهم حول اتجاه الحل السياسي العربي للأزمة .

كما وصل الى باريس امس الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في زيارة مفاجئه للعاصمة الفرنسيه يستعرض خلالها مع المسؤولين الفرنسيين التحركات لتسوية الوضع في الشرق الاوسط وازمة

(التتمة ص ٧)

في دورته الاعتيادية.. المكتب التنفيذي للاتحاد :

استعراض الإشكاليات القائمة في القطاع العام

اقر المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات . استكمال التشكيل النقابي وتأسيس لجان نقابيه في العديد من مرافق العمل والانتاج ، كما ناقش المكتب التنفيذي في دورته السادسه، التي عقدها في صنعاء يوم الاحد الماضي ، برئاسه الاخ راجح صالح ناجي ، رئيس المكتب

(التتمة ص ٧)

نسخة من «صوت العمال» بـ ٥٠٠ ريال

اعرب حزب جبهه التحرير في رساله تحيه لـ «صوت العمال» عن تقديره للمواقف المبدئيه لصحيفة «صوت العمال» في سياستها الاعلاميه التي تتبعها من خلال

(التتمة ص ٧)

«أربع» مذكرات إلى مجلس النواب

● قدم المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات ، أربع مذكرات الى الدورة الحاليه لمجلس النواب التي تتواصل في صنعاء ، تضمنت ملاحظات الحركه النقابيه حول مشاريع قوانين العمل والخدمة المدنيه والتأمينات والمعاشات وقانون النقابات .

وعلمت (صوت العمال) - ان هذه المذكرات قد جرى توزيعها على اعضاء المجلس .

في تصريح لـ «صوت العمال» سالم صالح محمد :

ستصل عضوية الحزب الاشتراكي اليمني حتى نهاية العام الجاري إلى ١٥٠ ألف عضو

● يتوقع ان تصل العضوية في الحزب الاشتراكي اليمني ، حتى نهاية العام الحالي ٩٠م الى (١٥٠) الف عضو بعد التمحيص والتدقيق والتركيز على النوعيه .

ذكر ذلك الاخ سالم صالح محمد ، الامين العام المساعد ، للحزب الاشتراكي اليمني سكرتير الدائرة الحزبيه والتنظيمية ،وقال في تصريح خص به (صوت العمال) انه سيتم خلال النصف

(التتمة ص ٧)

إعادة ترتيب أوضاع سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

● أعيد ترتيب اوضاع سكرتاريه اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بعد الاجتماع المشترك للمكتب السياسي وسكرتاريه اللجنة المركزيه بتشكيل مؤقت حتى انعقاد مؤتمر الحزب على النحو التالي :

١- علي سالم البيض - أمين عام .

(التتمة ص ٧)

الوفد النقابي الإيطالي يصل عدن اليوم .. قادماً من صنعاء

التقى الاخ راجح صالح ناجي رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات ، يوم الثلاثاء، الماضي بمقر الاتحاد في صنعاء بوفد الكنفدراليه النقابيه الايطاليه الذي يزور بلادنا حاليا برئاسة الزميل انطونيو روتاري أمين العلاقات الخارجيه في الكنفدراليه وعضوية الزميل طلال خيري مستشار الكنفدراليه في منطقة الشرق الاوسط .

وفي هذا اللقاء جرى استعراض العلاقات الثنائيه بين الطبقة العامله اليمنيه والايطاليه حيث

(التتمة ص ٧)

عدد كبير من أعضاء مجلس النواب يتقدمون بمذكرة إلى رئاسة المجلس لمعالجة أوضاع التموين

● تقدم عدد كبير من اعضاء مجلس النواب الذي يواصل حاليا دورته الثانيه في صنعاء تقدموا بمذكرة الى رئاسة المجلس طالبوا فيها بمعالجه الاوضاع والاشكاليات القائمه في أوضاع التموين في المحافظات الجنوبيه وعموم محافظات البلاد ، وبصفة خاصة مايتعلق بالسلع الاساسيه :

منظمة حراس الوحدة اليمنية تنبه من المحاولات الرامية الالتفاف على مطالب ثورتي سبتمبر واكتوبر

صوت العمال - خاص

نبهت منظمة حراس الوحدة اليمنيه في بيان موجه الى جماهير شعبنا اليمني - القيادة السياسيه وعلى رأسها الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسه واخيه علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسه

(التتمة ص ٧)

الإعلان عن قيادة لحزب جبهة التحرير بكافة تشكيلاتها

ذكر بيان صادر عن حزب جبهة التحرير بكافة تشكيلاتها ان اجتماعا موسعا لاعضائه تم عقده في محافظة عدن وتم خلاله تشكيل لجنة تنسيق واعداد من مختلف المناطق كأعلى سلطه حزبيه ومكونه من ٤١ عضوا .

(راجع نص البيان ص ٢)

في مذكرة لمدراء مؤسسات القطاع العام التجارية :

مطالبة وزير التجارة والتموين بإنهاء الازدواجية في نشاط مؤسسات القطاع العام وتسهيل مهامه ودوره ..

نص المذكرة ص ٦

نقابة الصحفيين في مذكرة لمجلس النواب :

لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب ترفض ملاحظات الصحافيين على قانونهم

صوت العمال - خاص

رفعت نقابة الصحافيين اليمنيين مذكرة الى مجلس النواب تضمنت ملاحظاتها على مشروع قانون الصحافه والمطبوعات وتقرير لجنة الثقافة والاعلام في مجلس النواب بهذا الخصوص .

واشارت المذكرة الى عدد من المقترحات المقدمه من قبل النقابه والتي رفضتها لجنة الثقافه والاعلام في المجلس ، منوهه بان

(التتمة ص ٧)

تشكيل لجان للدفاع عن العراق في المحافظات الجنوبية من الجمهورية

صوت العمال - خاص

سيتم خلال الاسبوع القادم ، تشكيل لجان الدفاع عن العراق والامة العربيه ، في المحافظات

(التتمة ص ٧)

«رأي»: القوة العسكرية للعراق الشقيق إحدى آمال العرب في استعادة فلسطين

● صوت العمال - خاص

أكد حزب رابطة ابناء اليمن (رأي) على ضرورة حل المشاكل بين الدول العربيه بالطرق السلميه والحوار الناضج في الاطار العربي ومنع أية فرصة لانفجار الاوضاع في المنطقه .

واشار الحزب - في بيان اصدره هذا الاسبوع حول موقفه من الاحداث الجاريه في المنطقه- الى انه يقف بوضوح ضد اعتداء القوات الاجنبيه على الارض العربيه ، ويرفض الاحتلال الاجنبي لأية ارض عربيه مؤكدا على ان التصعيد العسكري الغربي والحشود الهائله لاتخدم السلام والأمن في المنطقه .

(التتمة ص ٧)

شملان

ماء معدني طبيعي نقي

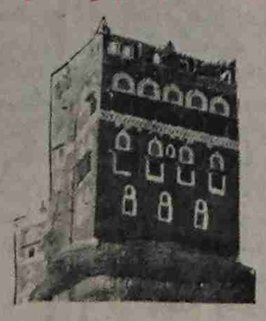

شركة أروى لصناعة المياه المعدنية ص.ب.

التهاني عبر صوت العمال

يستعد شعبنا اليمني لاستقبال احد ابرز اعياده الوطنيه الذكرى الـ٢٨ لثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالده .. وبهذه المناسبه ترحب «صوت العمال» بنشر اعلانات التهاني عبر صفحاتها ذات الانتشار الواسع .. ولمزيد من الايضاح يمكن مراجعة قسم الاعلانات لـ«صوت العمال» او على تليفون رقم .

٤١٧٩٨ - ٤٢٣٦٣ - ٤٣٧٧١

مواطن من إب :

مكتب البلدية يريد أن يأخذ أرضي قسراً وجبراً !!

انا محمد احمد اليماني من مدينه اب . ارضيتي الكائنه بجانب السوق المركزي لبيع القات في مدينه اب اخذت قسرا وجبرا من قبل مكتب البلديه في المدينه المسمى حديثا مكتب الاسكان والتخطيط الحضري وقد تم سفلتة الارضيه كموقف للسيارات البائعه للقات بحجه المصلحه العامه ولاحول ولاقوه الا بالله وبالطبع كماهو معروف شرعا وعزما وقانونا ان الدوله لايحق لها ذلك .

وقد سبقت شكوى للاخ محافظ اللواء فامر الاخ مدير البلديه بالدفع الى وزاره البلديات ووزاره الاسكان والتخطيط الحضرى حاليا تحت توقيع مشترك من المحافظه ومكتب البلديه وتم الرفع الى الوزارة مصحوبا لكروكيات توضح ذلك وبينما كنت منتظرا نتيجه ذلك اذ بي افاجأ بالاخ المدعو محمد امين قملان بالبناء بالجزء المتبقي من ارضي بحجه ان مدير مكتب البلديه قد منحه ترخيصا بذلك على ضوء امر المحافظ فاستغربت كثيرا لهذا . فمدير المكتب الاخ عبدالملك الشاحذي وغيره يعرف تماما بملكيتي للارضيه كامله وقد رفع لي شخصيا عدة مذكرات الى الوزارة تحت توقيع مشترك مع المحافظ . وبعد الاخذ والرد لمعرفه كيفيه استخراج رخصه لغريمي اتضح الاتي :

١- انا المالك للارضيه عندما طلبت رخصه للبناء رفع لي للوزارة .

٢- اخذ مدير المكتب مبلغا من المال من غريمي وتم الرفع فيه وغيره من المختص في البلديه الى المحافظ للموافقه على تمكينه رخصة البناء بحجه أن الغريم قد حصل على اجازة من الاوقاف العامه رغم اعتراف الاوقاف العامه بان ذلك ملكي وبانه تم اخذ سبعه وعشرين قصبه من املاكي وادخالها في مبنى السوق واليكم الوثائق الداله على هذا .

٣- والدليل على ذلك كله استخراج اربعه اوامر على التوالي من المحافظ بمنح غريمي رخصة بناء . او ليس ذلك دليلا قاطعا على التلاعب واقحام المواطنين بالدخول فيما لايحمد عقباه .

والغرض من استخراج كل هذه الاوامر هو استناد مدير مكتب البلديه بأن استخراج رخصه البناء بناء على ذلك . لكي يتخلص من الجريمه الكبرى المرتكبه منه مقابل مبلغ من المال .

وعلى العموم لاطيل عليكم اعتدى غريمي بالبناء بالجزء المتبقى فماكان مني الا الرجوع الى الاخ المحافظ لمعرفة مايجري من تلاعب فثار الاخ المحافظ لذلك جدا واستغرب الطريقه التي استطاع مدير المكتب استخدام الاوامر منه . وطلب المحافظ مدير البلديه واستجوبه غاضبا عن ذلك قائلا ماذا تعني بان هذه الرخصه بالذات تم بموجبها استخراج اوامر منه . وهذا ليس الا دليلا قاطعا على هذا التلاعب الكبير رغم ان جميع مايصدر من رخص لايتم استخراجها بموجب اوامر من المحافظ . وانما من الجهه المختصه وهو مكتب البلديه وامر الاخ المحافظ فورا بالغاء الترخيص لغريمي وتم ذلك بعد ان كنت قد أحمت بالدخول فيما لايحمد عقباه .

واخيرا لايكفني الاخ مدير المكتب عبدالملك الشاحذي بكل ماسبق منه من مخالفات كبيرة ودون مبالاه مستخفا بما يصدر من أوامر رؤسائه في العمل ولاخوف لا من الله ولا من الجمهوريه اليمنيه الفتيه ولا القانون . استغل قرار انتقاله من مدير مكتب الاسكان والتخطيط الحضري الى تمكينه كمدير عام للمساحه في وزارة الاسكان فتمكن مرة اخرى من اخذ مبلغ من المال من الغريم نفسه مستغلا انتقاله من العمل وقبل وصول المدير البديل عنه في مكتب الاسكان ومستغلا ايضا غياب الاخ المحافظ في المانيا والمطلع على القضيه بالكامل . وعمل عقدا غير شرعي مع غريمي السابق بعقد إيجار بين مكتب الاسكان ومحمد امين قملان بالساحه المسفلته والتي هي ملكي كما يعرف ويعرف الجميع يقوم بموجبها غريمي بأخذ مبالغ محدده على كل سياره بائعه قات تقف بالموقف وعلى ان يدفع للبلديه ايجارا محددا كل شهر بدعة المصلحه . ولاأدري ماالمصلحه التي ستتم عن ذلك فليس من حق المكتب وغيره تأجير ذلك فذلك من حقي كمالك فماكان مني الا الرجوع الى وكيل المحافظه نتيجه غياب المحافظ فأمر الوكيل مدير المكتب بعدم الاستهتار بحقوق المواطنين والغاء كل ماصدر منه . ورغم كل ذلك استمر غريمي بالتحصيل على كل سياره ثلاثين ريالا كايجار واليكم السندات بذلك . فماكان مني الا الرجوع اليكم الى الصحيفه الحرة المعبرة عن صوت الحق عسى ان احصل على حقوقي بعد ان كل جهدي بين الاخذ والرد .

وعلى العموم كل مارجوه هو التعبير عن الموضوع والرفع الى وزارة الاسكان والتخطيط الحضري لإنصافي من كل ماجرى من المدير السابق والإسراع في وضع الحل العادل لقضيتي حتى لاأتوه فقد تعبت كثيرا . والوثائق القاطعه والداله على ذلك بين ايديكم شاكرا تعاونكم الصادق مع كل جماهير الجمهوريه اليمنيه .

ولكم ازكى واحلى اماني اتياتي لكم بالتوفيق والتقدم والازدهار .

اخوكم محمد اليماني

"التاكسي" بين الاجرة الجديدة ومعاناة المواطن !!

«يرفض سائقو التاكسي وصفهم بالجشع والمزاجيه ذلك لاعتبارات تتعلق بضرورة مراعاة الظروف الجديدة التي يعيشها سائقو التاكسي» .

هذا الفقرة السابقة مأخوذه نصاً من تعقيب اللجنة النقابيه لسائقي التاكسي والتي وردت في الصفحة الثانيه من صحيفه ١٤ اكتوبر الصادره بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٩٠م .

في حديث اخر عبر شاشه التلفزيون في برنامج «فلاش» احد اعضاء اللجنة النقابيه لسائقي التاكسي يصرح بانهم يرفضون زيادة التسعيرة الجديدة ولايرغبون ان تكون الحلول على حساب المواطن وكما يدعي بانهم تهمهم مصلحة المواطن وان لاتضاف اعباء فوق مايتحمله من أعباء اخرى في زيادة تسعيرات المواد الاستهلاكيه وغيرها .

ومن خلال هذين النصين السابقين تعشمنا نحن المواطنين في سائقي التاكسي كل خير ومن خلال تجربتنا معهم اتضح لنا العكس وكأن التصريحات السابقه لم تكن الا للاستهلاك «والضحك على الذقون» .

وامام معاناتنا في زيادة تسعيره سيارات الاجرة برزت بعض الظواهر منها مثلا استغلال اصحاب السيارات لقانون زيادة التسعيره استغلالا حرفيا دون اعتبارات لواقع الخطوط التي يسيرون عليها فمثلا أخذ (٢٠٠ فلس) من كل راكب على خط الشيخ عثمان - التواهي - والعكس حتى اذا نزل احدهم في منطقة المعلا، فليس من المعقول ان يدفع الراكب من الشيخ الى منطقة المعلا نفس مايدفعه الراكب من منطقه الشيخ الى التواهي مع وضع الاعتبار لزيادة التسعيره .

اما بخصوص خط الشيخ عدن او خط الشيخ - خور مكسر فأن غالبية سائقي سيارات الاجرة لاتوجد لديهم عملة الـ (٢٥ فلس) بكل بساطه يرد عليك السائق :- «ليس لدي فكه» وامام هذه الحالة ليس امامك سوى التغاضي عن مانبغي لك من مبلغ ودفع الـ (٢٠٠ فلس) كامله

وهناك ملاحظه اخيره حول محطة سيارات الاجرة في الشيخ عثمان اذ ملاحظ ان غالبية سيارات الاجرة لاتاخذ الا خط الشيخ عثمان - التواهي وتندر السيارات الواقفه على خط الشيخ عثمان - عدن عكس ماكان في الماضي، هل لان تسعيره الخط الاول زياده على الخط الثاني بـ (٢٥ فلسا) ام ان في الامر شيئا يسمى الجشع والمزاجيه، فاجيبونا ياأيها الرافضون لوصفكم بالجشع والمزاجية وياايها العطوفون على هذا المواطن المسكين !!

«راكب مواطن»

عدد من الأحزاب في اليمن تؤكد تضامنها مع العراق

● عبرت عدد من الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، عن رفضها للتواجد العسكري الامريكي والغربي في منطقة الخليج والجزيرة ، واكدت في برقية بعثت بها الى الاخ صدام حسين ، رئيس الجمهوريه العراقيه عن استعداد الجماهير اليمنيه للدفاع عن العراق في مواجهته الشامله لهذا التواجد الذي يهدد امن المنطقة ويستهدف النيل من سيادة العراق والامه العربيه .. وقالت البرقيه ان مبادرة العراق السياسيه ، تعتبر فرصه تاريخيه للحل الشامل في المنطقه مشيرة من ان الاعداء همهم هو نهب خيرات المنطقة حيث لم يعطوا اي اهتمام بمبادرة العراق الايجابيه ، وواصلوا تصعيدهم العدواني في المنطقة من خلال مواصله ارسال مزيد من القوات العسكريه واسلحة الدمار لفرض الحصار على العراق والامة العربيه ودعت البرقية الى تعبئه شعبيه كامله على مستوى الوطن العربي والاسلامي لمواجهة هذه التحديات هذا وقد وقع على البرقية كل من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي والتنظيم السبتمبري الديمقراطي وجبهة النصيح الديمقراطي الوحدوي والحزب الجمهوري وجبهة قوى الوحدة اليمنيه وحزب الاخوان المسلمين

اللجنة الشعبية لمناصرة العراق في الحديدة تعقد اجتماعاً لها .. وتشكل لجاناً متخصصة

عقدت اللجنة الشعبيه الفرعيه لمناصرة العراق والدفاع عن الامة العربيه ، في الحديده اجتماعا لها مساء الاثنين الماضي في مقر نقابة الاطباء والصيادلة وفي الاجتماع الذي حضره (٣٧) ممثلا عن الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات والمنظمات الجماهيريه والابداعيه والمهنيه في المحافظه ، جرى استعراض التطورات في منطقة الخليج والجزيرة ، وتواصل التعبيرات العسكريه الامريكيه والغربيه في المنطقة

هذا وقد تم في الاجتماع الاعلان عن اعضاء اللجنة والتي تكونت من ثلاثه اعضاء برئاسة الاخت هبة الله علي شريم ، وكذا تشكيل ثلاث لجان متخصصه للتنظيم والاتصال والاعلان والتعبئة والدفاع المدني .. كما صدر عن الاجتماع بيان اكد التضامن مع العراق واستنكر التواجد الاجنبي في المنطقه .

البيان السياسي الصادر عن اجتماع الموسع لحزب جبهة التحرير بكافة تشكيلاتها

بعون الله تعالى وتوفيقه . وبالتفاف مناضلينا الاوفياء للتاريخ النضالي والبطولي لجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل بتشكيلاتها : التنظيم الشعبي للقوى الثوريه لجبهة التحرير وجيش التحرير والقطاعين النسوي والطلابي وقطاع العمال وجبهات القتال ضد الوجود الاستعماري اثناء مرحله الكفاح المسلح وفي مراحل الدفاع عن الثوره اليمنيه اجتمع ممثلو كل هذه التشكيلات من احياء وقرى ومدن ومحافظات الوطن اليمني .. اجتمع كل هؤلاء في اطار حزبهم المجيد - حزب جبهه التحرير (بكافه تشكيلاتها) وذلك يوم الخميس المؤرخ ٣ صفر ١٤١١هـ الموافق ٢٣ اغسطس ١٩٩٠م .

وفي اجواء من الحماس الفياض والمشاعر النبيله ناقش الاجتماع الموسع بروح المسؤوليه العاليه ماضي وحاضر ومستقبل نشاط حزب جبهة التحرير (بكافه تشكيلاتها) وتدارس اخر المستجدات والتطورات على الساحه اليمنيه والعربيه والدوليه .

وكان الاجتماع والذي انعقد في نادي الوحده الرياضي بمدينة عدن الباسله قد وقف دقيقه حداد على ارواح شهداء حزب جبهة التحرير (بكافه تشكيلاتها) وكافه شهداء الوطن تعبيرا عن مواصله العهد للنضال على نفس الدرب والاهداف التي استشهدوا من اجلها .

ولدى مناقشته للتقرير السياسي المقدم من اللجنه التحضيريه المؤقته اكد الاجتماع تأكيد العزم على مواصلة النضال وبنفس الهمه التي بدأت فيها الجبهه وكافه تشكيلاتها منذ ربع قرن ، بل ومنذ الخمسينات .

واشار التقرير الى خلفيات عزل الجبهه بكافة تشكيلاتها سياسيا والى انه رغم هذا العزل القسري فقد احتفظت بتماسك معظم اعضائها واصرارهم على المضي بمسيرة النضال الشريف بعيدا عن السقوط في مستنقعات التبعيه الاجنبيه .

وأكد التقرير عزم حزب جبهة التحرير على اعتماد مبدأ التبادل السلمي والديمقراطي للسلطه ورفض العنف والارهاب وجدد الدعوة الى العمل الدؤوب بمايحقق الاهداف والغايات النبيله لشعبنا ووطننا اليمني .

ونوه التقرير في الختام الى اننا، في الوقت الذي نتوج اليوم عملنا بإعادة تشكيل حزب جبهة التحرير (بكافه تشكيلاتها) من خلال هذا الاجتماع الموسع ، فاننا نرفض العناصر التي اخترقتنا وتعمل على التشكيك والاساءة الى حزب جبهه التحرير وكافه تشكيلاتها التنظيميه ومنوها بان مكان هؤلاء ليس بيننا فمكانهم في مواقع اخرى حيث دكاكين السياسه مفتوحه لهم ، مؤكدا على ضرورة توحيد كافة الاشكال التنظيميه لحزب جبهه التحرير ورص الصفوف والعمل على عقد المؤتمر الوطني العام في موعده المقرر .

وكان الاجتماع قد اكد على الالتزام بالعقيدة الاسلاميه السمحاء واعتبارها (الى جانب تراثنا الفكري التاريخي والانساني وبما تفرضه ظروف الواقع) الاساس والمصدر الذي نستمد منه فكرنا النظري والحلول الواقعيه لمعالجة قضايا مجتمعنا اليمني المسلم وكذا اوضاع الحزب الداخليه .

وناشد الاجتماع كافة القوى الوطنيه الاعتراف المتبادل والصادق بدور كل طرف وطني خاض النضال ضد الامامه والاستعمار في كل المراحل من دون تعسف او طمس لأن ذلك يزيل اهم سبب من اسباب التمزق والفرقه والصراع، واهاب الاجتماع ايضا بضرورة التكافؤ والتماثل بين هذه القوى واتاحة الفرص المتكافئه والمتساويه امامها للحركه والعمل ، الامر الذي يحقق مبدأ التساوي في الحقوق والواجبات والتضامن من اجل الحفاظ على الوحدة ومكتسبات الشعب واستمرارها . وعليه فان المجتمعين يناشدون القيادة السياسيه في اليمن منح شهداء ومناضلي حزب التحرير (بكافة تشكيلاتها) كافة الحقوق اللائقه بمستوى وحجم نضالاتهم وتضحياتهم مساواة بنظرائهم .

وفيما يتعلق بالاجواء والمناخات الطيبه التي يعيشها يمننا الحبيب وخاصة بعد الاعلان التاريخي العظيم لاعاده توحيد الوطن اليمني وقيام الجمهوريه اليمنيه المباركه فان المجتمعين يعبرون عن كامل غبطتهم ورضاهم ومباركتهم لهذا الحدث العظيم . ويجدد المجتمعون التاكيد باسم حزب جبهه التحرير (بكافه تشكيلاتها) على التأييد المطلق للوحده الوطنيه المباركة ، وعلى تجديد العزم على العمل للحفاظ على هذا الانجاز الكبير والدفاع عنه ابدا .

كما يأملون في تحقيق المزيد من اجل توسيع وتعزيز العمل الديمقراطي وتحقيق النهوض الاجتماعي والاقتصادي واطلاق كافة طاقات جماهير شعبنا لمواجهه كل التحديات بمختلف انواعها .

هذا وكان الاجتماع قد انتخب لجنة تنسيق واعداد من مختلف المناطق كأعلى سلطه حزبيه من التاليه أسماؤهم :

١- حسين عبده عبدالله
٢- ثابت محمد البعليه
٣- محمود ناصر الداعري
٤- بالليل بن جيوب
٥- فضل محمد الشاعري
٦- احمد يوسف الذهاري
٧- احمد عبده سعيد
٨- محمد عبدالله القاضي
٩- عبدالرحمن سالم باوزير
١٠- علي سعيد ناجي
١١- انيس محمد جامع
١٢- فضل الدفر
١٣- فضل عبده جبير
١٤- ابراهيم محمد علي
١٥- خالد ضراسي
١٦- دحان ناصر احمد
١٧- ناصر صالح بن صالح
١٨- علي عبدالله الشوتري
١٩- حميد احمد الطاهري
٢٠- مهدي شظيف
٢١- عوض محمد بن محمد
٢٢- عوض محمد شبام
٢٣- سعيد احمد صلفوح
٢٤- مبارك صالح
٢٥- ناصر البيحاني
٢٦- ناصر همشري
٢٧- عبدالحميد احمد حسن
٢٨- عبدالقادر محمد المنصوري
٢٩- عبده احمد سالم
٣٠- محمد علي سالم
٣١- شكيب عبدالله حسين
٣٢- صالح حسن عبدالله
٣٣- فيصل علي سالم
٣٤- وجدي امان
٣٥- عثمان راجح
٣٦- هشام باشراحيل
٣٧- حسين عبدالله الحداد
٣٨- صالح احمد اليافعي
٣٩- سند سالمين باسنيد
٤٠- عبدالقوى علي عمار
٤١- الحجه نعمه سلام

وبعد نقاشات مستفيضه للاوضاع الداخليه للحزب اتخذ الاجتماع القرارات التاليه :-

اولا : تثبيت اللجنه التحضيريه المؤقته بعد توسيع عدد اعضائها والمصادقه على تمثيل اعضائها من مختلف المناطق لمناطقهم ولحزب الجبهه مع افساح المجال لتمثيل بقية المناطق التي لم تمثل في هذا الاجتماع على ان لايتجاوز ممثلو كل منطقه عن عضوين اثنين واقر تسميتها بـ «لجنة التنسيق والاعداد والمتابعه» كما اقر وبالاجماع اعتبارها أعلى سلطه في الحزب تمارس مهام وصلاحيات القيادة العليا للحزب بموجب النظام الداخلي .

ثانيا : فوض الاجتماع لجنة التنسيق والمتابعه لحزب جبهة التحرير (بكافه تشكيلاتها) بما يأتي :

١- انتخاب سكرتاريه عامه لها لتسيير نشاط الحزب اليومي .

٢- تشكيل لجنه اعادة صياغه لمشروعي برنامج العمل الوطني والسياسي والنظام الداخلي على ضوء ملاحظات ومقترحات اعضاء الحزب بمختلف مستوياتهم ،وان تقوم هذه اللجنه اضافه الى ماسبق باعداد التقرير السياسي العام الى المؤتمر الوطني العام .

ثالثا : اقر الاجتماع الموسع بالاجماع ان يعقد المؤتمر الوطني العام في موعد اقصاه النصف الاول من شهر اكتوبر المقبل من هذا العام وان يتم ذلك وفق الاسس الدستوريه واللوائح الداخليه للحزب .

رابعا : صادق الاجتماع الموسع على اللجان المنتخبه حسب التقسيمات الجغرافيه وثبت صلاحياتها حسب النظام الداخلي .

خامسا : اقر الاجتماع صلاحيات لجنة التنسيق والمتابعه في اليوم الاول لانعقاد المؤتمر الوطني العام القادم .

سادسا : اقر فتح باب العضويه للانتساب امام كل ابناء الشعب اليمني - دون استثناء - وفق شروط العضويه المحدده في النظام الداخلي للحزب .

سابعا : فتح فروع للحزب في كافة مناطق اليمن وان يشمل نشاط الحزب الساحه اليمنيه بكاملها .

ثامنا : تتحمل لجنه التنسيق والمتابعه تنشيط كافه اللجان والمكاتب التابعه للحزب وفق برنامج ونشاط الحزب المرحلي .

ولدى تدارس الاجتماع الوضع المتأزم في الخليج والجزيرة العربيين ، اشاد المجتمعون بمواقف القيادة السياسيه والحكيمه اليمنيه وباركوا جهودها المكثفة لاحتواء الازمة ومعالجتها تربيا بعيدا عن التدخل الاجنبي العسكري .. واهاب بكافة شعوب امتنا العربيه وقواها السياسيه والاجتماعيه العمل على تطويق الازمه واحتوائها وحلها عربيا ورفض التدخل العسكري والسياسي الاجنبي .

وكان المجتمعون قد حيوا في مستهل تطرقهم لهذه الازمه صمود الاشقاء في العراق امام المؤامرة الهمجيه الغربيه واكدوا وقوف مناضلي الحزب الى جانب شعب العراق الشقيق كما اكدوا على الاستعداد لحمل السلاح والوقوف في نفس الخندق الذي يقف فيه شعب العراق دفاعا عن شرف واباء وكرامة الامه العربيه .

وفي الوقت الذي يأسف فيه المجتمعون للخلاف الناشب بين الاشقاء في العراق والكويت ، الا انه يدين بشده لجوء الاسره الحاكمه في الكويت والسعوديه الى دعوة القوى العسكريه الاجنبيه الى المنطقة حيث أن الحل في اطار الاسره العربيه كان ومايزال قائما وممكنا .

ولم يغفل المجتمعون القضيه الفلسطينيه ، حيث كرس لها مساحه واسعه من الاجتماع .

وبهذا الصدد اكد المجتمعون وقوف حزب جبهة التحرير (بكافه تشكيلاتها) الى جانب الانتفاضه الفلسطينيه المباركه وقيادتها في الداخل والخارج بقيادة منظمة التحرير الفلسطينيه ويرى المجتمعون ان حل مشكله الشرق الاوسط لن يتأتى الا بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودته الى وطنه اولا . وتكافؤ تمثيل م.ت.ف باعتبارها الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني مع بقيه اطراف النزاع ثانيا ، وبعقد مؤتمر دولي تحت سقف الامم المتحدة لحل النزاع سلميا ثالثا .

وبالنسبه للازمه اللبنانيه القاسيه على الشعب اللبناني العربي الشقيق فقد جدد المجتمعون وقوف حزب جبهه التحرير (بكافة تشكيلاتها) الى جانب قناعات الشعب اللبناني في حل مشكلته عبر إطاره الشرعي المتمثل في الحكومه الرسميه ومجلس النواب اللبناني .

ولدى تطرق الاجتماع الى القضايا الدوليه اكد على ان خطر بؤر التوتر القائمه هنا وهناك لن يتأتى الا بالطرق والاساليب السلميه ووفق قناعات الشعوب في تقرير مصائرها ورؤيتها الخاصه لأوضاعها .

وأدان الاجتماع الفصل العنصري بكافة اشكاله وصوره واكد وقوف وتمسك حزب جبهه التحرير (بكافة تشكيلاتها) بالاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة واهاب بها الصدد برلمانات وحكومات دول العالم قاطبه الى التقيد الصارم بهذا الاعلان ، كما يهيب في ذات الوقت الجهات المعنيه في بلادنا الى تنشيط الدعوه لتشكيل اللجنه الوطنيه لحقوق الانسان في اليمن والى تحقيقها وان يعمل حزب جبهه التحرير (بكافة تشكيلاتها) في هذه اللجنه وكذا بهذا الخصوص لجنه التنسيق والاعداد الاتصال بالجهات المعنيه لتحقيق هذا الغرض .

في مذكرة مدراء ... تتمة ص ٢

العمل بكافة الاجراءات الناتجه عن الالتزام بهذه التوكيلات بما فيها الاجراءات الصادرة في الوزارة وتراخيص الاستيراد وغيرها وبالنسبة لطلبات الوكالات الجديدة سيتم معالجتها في اطار القوانين والانظمة الجديدة عند صدورها .. ويكلف الوزيران الشئون القانونيه بتقديم الرأي لوضع الوكالات خلال شهر) .

٢- منذ انشاء التعاونيات الاستهلاكيه في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبيه سابقا تقوم شركة التجارة الداخليه الوطنيه بدعم هذه التعاونيات وذلك بتحمل اعباء الفوائد المصرفيه على السحب على المكشوف من البنك الاهلي اليمني لهذه التعاونيات عندما كانت التعاونيات حديثه النشاط .. وكانت الشركة تتحمل اعباء الفوائد المصرفيه والاستهلاكيه حيث كانت تغطي هذه الفوائد المصرفيه على التعاونيات من الايرادات التي كانت تحققها الشركة بحكم النشاط الواسع .

وخلال السنوات السابقه اثبتت التعاونيات الاستهلاكيه نجاحها الواسع واصبحت تحقق ارباحا عاليه يتم توزيعها على اعضائها .. ونحن نرى في الوقت الحاضر وفي ظل سياسة الاستيراد والتوزيع الجديد لدولة الوحدة اعفاء الشركة من تحمل اعباء هذه الفوائد المصرفيه على التعاونيات خاصه بعد ان تم رفع سعر الفائدة على الارصده المدينة الى ١٧٪ بدلا من ٦٪ وانه قد آن الأوان بأن تعتمد التعاونيات على نشاطها وان تتحمل كافة الاعباء المترتبه عليها .

حتى كتابة هذه المذكرة - والادارة العامه للضرائب تطالبنا بتمديد القسط الثاني والثالث من حصة الدوله من الارباح التقديريه للعام المالي ١٩٩٠ والتي وضعت تقديراتها في النصف الثاني من عام ١٩٨٩م وفق طموحاتنا مالم ستضطر الادارة العامه للضرائب الى الخصم القصري من حساب هذه المؤسسات لدى البنك الاهلي اليمني .. علما بأن النشاط الذي بنيت على اساسه هذه التقديرات انخفض الى اقل من الربع ولن تحقق المؤسسات اي ارباح تذكر .

عليه نقترح وقف مثل هذا الاجراء الخصم القصري من حساب المؤسسات لدى البنك الاهلي اليمني في الوقت الحاضر ولو بصفة مؤقته حتى تتمكن المؤسسات من رسم سياستها في الاستيراد والتوزيع على ضوء المتغيرات الحاليه في هذا الجانب .

وفي الاخير نأمل تكرمكم بدراسة ملاحظاتنا وتحديد موعد لمناقشتها معكم .

مع تقديرنا ..

١- عبدالرحمن السيلاني مدير عام شركة التجارة الداخليه الوطنيه .
٢- احمد محمد صالح مدير عام شركة التجارة الخارجيه الوطنيه .
٣- سالم عبدالله ياسين مدير عام المؤسسة العامه للتجاره الاقمشة والكهربائيات
٤- علي حيدره الجابري مدير عام المؤسسة العامه لتجارة مواد البناء
٥- صالح بن صالح علي مدير عام المؤسسة العامه للحوم .

تهاني

● تحتفل الغاليه أروى عدنان عبدالله زين بعيد ميلادها الاول وبهذه المناسبة السعيده نزف اليها أجمل وأرق التهاني متمنين لها العمر المديد في كنف والديها
يمنى وياسمين ، ايمن ، محمد ، الحبيشي .

● يهنئ كل من عبده مدهش حسان وأسرته ومحمد وصالح وحكيم احمد سالم الكولي واسرتهما وعلي سالم باذيب واسرته الاخوين شكري وابراهيم الكولي بمناسبة زفافهما الميمون الاسبوع الماضي فألف مبروك وعقبال البنين والبنات .

احمد محمد ثابت وحرمه وجميع الاهل والاصدقاء يهنئون الشابين رجاء السيد احمد والكابتن عزيز سالم لاعب نادي الوحده والمنتخب الوطني سابقا بمناسبة عقد قرانهما ، ويتمنون لهما حياة سعيده ..فألف مبروك وعقبال الزفاف .

يهنئ الاخوة انور ولي ومحمد درهم محمد وجميع الاهل ، الشابين سعيد احمد ناجي الدهبلي وعزيزه عزيزالله غلام بمناسبة زفافهما الميمون .. الف مبروك وعقبى للبكاري ..

يهنئ الاخوة عارف سيف وخالد باشماخ وعادل عزاني وحكيم الكولي اخوتهم شكري وابراهيم احمد الكولي وناصر العزاني بمناسبة الزفاف فألف مبروك للجميع وعقبى للبكاري .

● يهنئ عمال ومحررو صحيفة «صوت العمال» زميلهم حسين علي محسن ، بمناسبة ارتزاقه بمولودته الجديدة التي اسماها (شفاء) فألف مبروك يابابا شفاء ومزيدا من البنين والبنات وللطفله شفاء العمر المديد والصحة والسعادة .

يهنئ الزملاء طه علي احمد وصالح عوض قاسم وعبدالكريم صالح شائف وعبدالحميد ناجي يوسف ، يهنئون زميلهم محمد سعيد حميد ، بمناسبة ارتزاقه بمولودته البكر التي اسماها (وئام) فألف مبروك يابابا (وئام) ومزيداً من البنين والبنات .

● الزميل حسن عبدالوارث وجميع افراد العائله والاهل والاقارب يهنئون العزيزين توفيق علي عبدالقادر وحرمه بمناسبة ارتزاقهما مولودهما الثالث الطفله الحبوبة (أميره) فالف مبروك .. ومزيداً من البنين والبنات .

يهنئ الاصدقاء طلال عبدالله عبدالرحمن وحسين ابراهيم يحي وجمال عبدالله علي وباسل انور وفريق ٢٠ يونيو صديقهم الشاب « خالد انور محمد » بمناسبة الزفاف . فألف مبروك ..

● تهنئ عائلة راشد قاسم السلمي وعبدالله راشد وحرمه وعائله احمد عبده قاسم ومحمد قاسم الحربي . ابنهم الشاب فائز احمد عبده بمناسبة زفافه الميمون وعقبال البكاري .

● شباب حي العيدروس وجميع الاصدقاء يهنئون الشاب سالم الدراهيش بمناسبة زفافه . فألف مبروك وعقبال البكاري .

● يهنئ الخال فريد الاخ صلاح احمد قباطي بمناسبة زفافه الميمون فألف مبروك .. وعقبال البكاري ..

للفقيد يا عمار

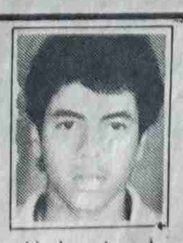

● مر اربعون يوما منذ وفاة اللاعب الرياضي المعروف عمار ياسين يوسف وبهذه المناسبه .. اتقدم باحر العزاء والمواساه لاسرة للفقيد (عمار) .. سائلا المولى ان يلهم اهله وذويه وأصدقاءه الصبر والسلوان .. وان يكون الفقيد من اهل الجنه .

لقد كان الفقيد شابا حيويا ونشطا ومحبوبا بين كل زملائه واظهر مهارات طيبه في المجال الرياضي ولايمكن لنا ان ننسى اعماله ونشاطاته والاخلاق التي تحلى بها وتفاعله الطيب مع كل زملائه ومحبيه .

علي شاهر علي
مشرف الالعاب الداخليه لنادي شمسان الرياضي

تعزية

● يعزي الاخوان عبدالله عبدالعليم ومصطفى فضل بشر ، زميلهم يحيى ياسين عبد الاله ، مدير فرع الجمارك بالعاصمة الاقتصادية والتجاريه عدن بوفاة والده ياسين عبدالله . ويتمنيان له ولكل افراد الاسرة والاهل والاصدقاء الصبر والسلوان بهذا المصاب وللفقيد واسع الرحمه .

هذا ويذكر ان الفقيد كان من احد العناصر الوطنيه التي ناضلت ضد الامامه والاستعمار .

مذكرة مدراء المؤسسات التجارية المرفوعة الى وزير التجارة والتموين :

المطالبة بإزالة القيود التي تحد من حركة مؤسسات القطاع العام

● حصلت (صوت العمال) على المذكرة التي بعث بها مدراء عدد من مؤسسات القطاع العام التجاريه الى الاخ وزير التجاره والتموين . ولاهمية المذكره من حيث معالجتها لاوضاع القطاع العام وتعزيز دوره ومستقبله في الجمهوريه اليمنيه تنشر الصحيفه نص هذه المذكرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ . وزير التموين والتجارة ..

تحيه .

الموضوع الاوضاع الحاليه لعمل المؤسسات العامه التجاريه

استنادا لمناقشاتنا معكم اثناء اجتماع المنعقد بفرع مبنى الوزارة ببعدن يوم ٧-٧-٩٠م . ومناقشتنا في اطار ادارات المؤسسات التجارية مع قيادة فرع الوزارة بعدن للاوضاع الحاليه للمؤسسات التجارية ومستقبل العمل فيها خلال الفترة المتبقية من العام الحالي ١٩٩٠م والاعوام القادمه . نود ان نبرز امامكم من خلالنا هذه النقاط التاليه :

١- مخصصات الاستيراد المطلوبه للمؤسسات التجاريه للفترة المتبقيه من العام الحالي ١٩٩٠م .

٢- توفير النقد الاجنبي المطلوب للاستيراد .

٣- اجراءات تكوين المؤسسات العامه التجاريه لعموم الجمهورية اليمنيه .

٤- دور المؤسسات التجاريه على مستوى الجمهورية اليمنيه والتسهيلات اللازم منحها للقيام بالدور المحدد لها .

٥- الترتيبات المتوقعه في حالة توفر العوامل المطلوبه للمؤسسات التجارية .

٦- الاجراءات الفوريه التي يجب اتخاذها لضمان استمرار نشاط المؤسسات التجاريه بعدن.

اولا : مخصصات الاستيراد المطلوبه للفترة المتبقيه من العام الحالي ١٩٩٠م .

تبين مخزونات السلع ومتبقي التعاقدات المبرمه حتى نهاية يونيو ١٩٩٠م بأن تلك الكميات غير كافيه للفترة المتبقيه من العام ونرى ضرورة توفير كميات المواد المحدده من قبل شركتي التجارة الداخليه والخارجيه والمؤسسة العامه لتجارة الاقمشه والكهربائيات والمؤسسة العامه لتجارة مواد البناء والمؤسسة العامه للحوم والمبينه بالكشوفات المرفقه والتي نلخص مبالغها .

- مواد غذائيه واستهلاكيه - (٧٦ر٥) مليون دولار امريكي .

- أقمشه وملابس جاهزة وكهربائيات ومواد منزليه (١١) مليون دولار امريكي .

- مواد بناء (١٢) مليون دولار امريكي .

- لحوم (١٣ر٥) مليون دولار امريكي .

الاجمالي ١١٣ر- مليون دولار امريكي .

ونود الاشارة الى ان التقديرات المحدده انفا مستنده الى توفير الحد الادنى من الكميات والاصناف المطلوبه لحاجة المحافظات الجنوبيه من الجمهورية وان هذه التقديرات تتجاوز المعتمد لمخصصات برنامج الاستيراد لعام ٩٠م الذي لم يعتمد سوى حوالي ٣٥٪ من التقديرات المقدمه من المؤسسات.

ونؤكد على اهمية توفير المخصصات المقدمه لضمان استمرار عملية التموين في ظل دولة الوحده وكذلك استمرار المؤسسات بنشاطها التجاري للايفاء بالتزاماتها والبدء باجراءات توحيد نشاط المؤسسات العامه التجاريه القائمه بعدن وصنعاء وتعميم نشاطها على عموم الجمهورية اليمنيه .

ثانيا : توفير النقد الاجنبي المطلوب للاستيراد :

تم التطرق باجتماعنا بكم يوم ٧-٧-١٩٩٠ الى الصعوبات التي تواجهها الدوله في مسألة توفير النقد الاجنبي ، ونشير الى ان بامكان المؤسسات التجاريه شراء النقد الاجنبي من المؤسسات العامه التي تدر دخلا بالنقد الاجنبي ونظرا لعدم وجود اي فوائض لدى مؤسسات الدوله المعنيه حاليا فاننا نقترح ان يوفر النقد الاجنبي للمؤسسات التجارية لتغطية حاجه الاستيراد الملحه للفترة المتبقيه من العام الحالي ١٩٩٠ وذلك عبر البنك المركزي والبنك الاهلي اليمني سواء باسعار البنك الرسمية او السماح للبنك الاهلي لشراء عمله من السوق وبيعها للمؤسسات التجاريه بالسعر الذي سيحدده البنك او السماح بشراء العمله الصعبه مباشره ايهما افضل .

اما بالنسبة للعام القادم والاعوام اللاحقه فإننا نرى بأن المؤسسات التي تدر فائضا من النقد الاجنبي من ايراداتها بامكانها ايداع مبالغها بالبنك ويسمح للبنك بتحديد سعر بيع تلك الفوائض على مؤسسات الدوله الاخرى وفي حالة عدم وجود اي فائض يسمح للمؤسسات العامه التجاريه في شراء حاجتها من النقد الاجنبي سواء عبر البنك او من السوق مباشره . اسوه بالمؤسسات والمصانع التي اعطي لها هذا التسهيل بهدف تسيير نشاطها التجاري واستمرار عملية التموين واستقراره في ظل دوله الوحده .

ثالثا : اجراءات تكوين المؤسسات العامه التجاريه لعموم الجمهورية اليمنيه :

استنادا الى محضر لقاء وزيري الاقتصاد والتموين والتجاره والصناعة والتجاره والتموين في الفتره ٦ الى ١٢ مايو ١٩٩٠م .

بدء التنسيق بين قيادات المؤسسات التجاريه بعدن وصنعاء على ضوء اللقاء بكم في صنعاء بتاريخ ٢-٦-٩٠م ووفقا لتوجيهاتكم القيمه ومن اهمها :

١- توحيد الانشطه على مستوى الساحة اليمنيه والدراسه بجديه للاستيراد والتصدير والنقد الاجنبي وتوجيه الجهود لخدمة المواطنين وتلبية محتاجاتهم وخلق تنافس شريف مع القطاع الخاص.

٢- الجمع بين المركزية واللامركزيه في ادارة القطاع العام ومنح الاستقلالية والمرونه في اتخاذ القرارات والمحافظة على بقائه لتطوير انشطته بعقليه اقتصاديه .. واستمرار دور القطاع العام لتأديه مهمته في الاستيراد والتسويق والتوزيع بنفس الوضعيه الحاليه بصنعاء وعدن .

٣- التعاون التام بين المؤسسات الحاليه التي تقوم بانشطه متشابهه والتعرف على الانشطه التي سيتم ضمها الى المؤسسات التخصصيه .

وعلى ضوء ذلك عقدت قيادات المؤسسات التجاريه بصنعاء وعدن عدة لقاءات للفترة من ٢-١٠-٩٠م وتم التوقيع على ثلاثه محاضر حددت الخطوات العملية واللجان المكلفه بمتابعة اجراءات تكوين المؤسسات المحدده بمحضر لقاء الوزيرين المشار اليه انفا .

وباجتماعنا بكم يوم ٧-٧-٩٠ اكدتم بأنكم قد كلفتم لجنة من الوزارة لرفع تصور عن وضعية المؤسسات التجاريه في صنعاء وعدن خلال فترة اقصاها نهاية شهر يوليو ١٩٩٠م كما حددت المحاضر الموقعه بين المؤسسات بأن تنجز كافة اللجان لمهامها في موعد اقصاه ٢٠-٨-١٩٩٠م وبما ان اللجان المحدده بالمحاضر لم تشكل بعد نرى ضرورة تشكيل اللجان والبدء بأعمالها خلال الفترة المتبقيه من المواعيد المحدده بالمحاضر .

رابعا : دور المؤسسات العامه والتسهيلات اللازم منحها للقيام بالدور المحدد لها

حدد محضر لقاء الوزيرين المشار اليه انفا عند تطرقه لقطاع التجارة وتحديد اتجاهات العمل في ظل دولة الوحدة بان تدمج شركتا التجارة الخارجيه والداخليه مع المؤسسة العامه للتجارة الخارجيه والحبوب في مؤسسة واحده للمواد الغذائيه والسلع الاستهلاكيه ، وان يعاد ترتيب وضع المؤسسة الاقتصاديه العسكريه بما يضمن قيامها بخدمة المؤسسات العسكريه لاستيراد السلع الخاصه بتلك المؤسسات وان يتبع هذا القسم وزارة الدفاع أما القسم الاخر فيتبع وزارة التموين والتجارة. كما حدد ابقاء المؤسسات المتخصصه وبالتحديد شركة النصر المؤسسه العامه لتجاره الاقمشه والكهربائيات . المؤسسه العامه لتجاره مواد البناء . المؤسسه العامه للحوم - كما هي عليه في محافظات الجنوب على ان تمارس نشاطها بعموم محافظات الجمهوريه اليمنيه .

وحدد للمحضر بان تقوم مؤسسات القطاع العام بالاستيراد بجانب القطاعات التجاريه الاخرى والتسويق بالجمله وان تدرك التسويق بالتجزئة للقطاع التعاوني والخاص والمؤسسه العسكريه والجمعيه الاستهلاكيه والمحلات النموذجيه لمؤسسات القطاع العام .

وفي اجتماعكم بالمدراء ونواب مدراء المؤسسات التجاريه بصنعاء يوم ٢-٦-٩٠م اكدتم على متابعة الاتجاهات المحدده آنفا ، وكما اشرنا بالبند ثالثا الخاص باجراءات تكوين المؤسسات فإن ضمان البدء بتنفيذ هذه الاتجاهات وبالذات تكوين المؤسسات لعموم الجمهورية هو تسمية اللجان المكلفه ووضع برنامج زمني لانجاز مهامها .

وحتى يعاد ترتيب اوضاع المؤسسات وتعد اللوائح المنظمة لاعمالها ، ولكي تتمكن المؤسسات من الاستمرار خلال المرحلة الانتقاليه وكذلك بعد تكوينها على مستوى الجمهورية فنرى انه من الضروري توفر العوامل اللازمة لسير عملها والتي ستمكنها من القيام بدورها بشكل اقتصادي ومنافس للقطاعات الاخرى .. وكما أشرنا بالبندين الاول والثاني فان في مقدمة العوامل ضمان تحديد مخصصات الاستيراد الكافيه لتوفير النقد الاجنبي المطلوب للاستيراد .

وبعد ضمان توفر النقد الاجنبي لاستيراد المواد المحدده لكل مؤسسة ولكي تعمل المؤسسات بطريقة تمكنها من توفير السلع المطلوبه وبالجودة والاسعار المناسبة والمنافسه مع اسعار القطاعات الاخرى فلابد من منحها التسهيلات التاليه :-

- السماح للمؤسسات باحتساب اسعار السلع التي تتعامل بها خارج السلع المدعومة واجراء اي تغييرات سعريه يتطلبها السوق في اطار المؤسسة ودون العودة الى اي جهات خارجيه مع الاخذ بعين الاعتبار احتساب نسب ارباح معقوله لاتثقل كاهل المستهلكين .

- اعطاء المؤسسات المرونه اللازمة لزيادة وتخفيض الاجور والمرتبات والحوافز والمكافآت وتقليص العمالة الغير فعاله حسب مقتضيات العمل وبما يضمن التقليص في النفقات الاخرى وزيادة المبيعات والايرادات .

- إعادة النظر من قبل المؤسسات المعنيه ذات العلاقة بعملية الاستيراد بالرسوم الحاليه وتوحيدها على مستوى الجمهورية مثل الضرائب الجمركيه ورسوم الميناء واجور النقل والحمالة .

- تحديد نظام ثابت للسلع الغذائيه الرئيسيه التي تشرف على استيرادها الوزارة واعطاء الاولويه للمؤسسة المعنيه بالاستيراد في حالة افضليه الاسعار التي حصلت عليها من الجهات المصدره وضمان توفير كميات الشحنات في المواعيد المحدده وبالجودة المطلوبه

- السماح للمؤسسات بالتعامل مع اجهزة الدوله ومؤسسات الدوله الاخرى والتعاونيات بطريقة تجاريه

خامسا : الترتيبات المتوقعه في حالة عدم توفر العوامل المطلوبة للمؤسسات التجاريه

نظرتنا في البنود السابقة الى اهم العوامل المطلوبه لضمان استمرار المؤسسات العامه التجاريه وتطوير نشاطها على مستوى عموم الجمهوريه . الا ان عدم توفر اهم العوامل المطلوبه لتسيير وتطوير نشاط المؤسسات العامه التجاريه ومنها توفر النقد الاجنبي للاستيراد واعطاء المرونه والتسهيلات المتوفره لدى القطاعات الاخرى سيؤدي الى ضعف نشاط المؤسسات وبالتالي مواجهة العديد من النتائج المتوقعه التاليه :

- عدم تحقيق المبيعات المخططه بالموازنات التقديرية للعام الحالي ٩٠م وبالتالي عدم التمكن من تحقيق الارباح الصافيه التقديريه لهذا العام والذي سيؤدي الى عدم القدرة في دفع متبقي اقساط المقدرة في دفع متبقي اقساط حصص الحوله من الارباح التقديرية لعامنا هذا او اية متخلفات من الارباح الصافيه للاعوام السابقه.

- توقف معظم العمالة الموجوده حاليا والمرتبطه بشكل اساسي بعمليات الاستيراد والتخليص والخزن والبيع والدوائر والاقسام الاداريه المرتبطه اساسا بالعمليه التجاريه والتي يبلغ عددها الاجمالي ٦ر٤٣٤ عامل موزع على المؤسسات على النحو التالي :

المؤسسة	عدد العاملين
١) شركة التجارة الداخليه الوطنيه	٢ر٧٥٤
٢- شركة التجارة الخارجية الوطنيه	١٧٦
٣) المؤسسة العامة لتجارة الاقمشه والكهربائيات	١ر٦٤١
٤) المؤسسة العامه لتجارة مواد البناء	٩٥١
٥) المؤسسة العامه للحوم	٩١٢
الاجمالي	٦ر٤٣٤

- توقف معظم الاصول الاساسيه المستخدمة حاليا عن العمل مثل الشاحنات والاليات والمعدات والمخازن والمستودعات والورش والمعارض التجاريه .

- عدم القدرة على الاستمرار بدفع الرواتب والاجور الاساسيه وخاصه بعد نفاذ السيوله النقديه الممكن تحصيلها من مبيعات متبقي المواد المتوفره .

- عدم القدرة على دفع الالتزامات والمصروفات المرتبطه اساسا بالنشاط الجاري مثل حصة صندوق دعم الاسعار ومستحقات الاسكان والكهرباء والمياه .. ولكافة الجهات ذات العلاقة .

سادسا : الاجراءات الفوريه التي يجب اتخاذها لضمان استمرار نشاط المؤسسات التجاريه بعدن

١- لوحظ في الاونه الاخيرة وبعد قيام دولة الوحدة اليمنيه ان بعض الوكالات النظاميه المسجله في صنعاء والتي كانت تمارس نشاطها في المحافظات الشماليه قد توسعت بنشاطها على مستوى الجمهورية اليمنيه اي انها فتحت لها مراكز في محافظة عدن .. في الوقت الذي تمارس مرافق القطاع العام نشاط هذه التوكيلات في عدن .. وحتى لاتنشأ منازعات بين هذه الوكالات بازدواجيه منطقة النشاط .. نرى انه من الضروري ان تتقيد هذه الوكالات بمزاولة نشاطها في تلك المناطق التي منحت لها وذلك وفقا لما ورد في محضر اجتماع الاخوين الوزيرين الموقع عليه في ١٢ مايو ٩٠م والذي ينص .. (للحفاظ على حقوق الوكلاء التجاريين المعتمدين فقد تقرر ان تحفظ حقوق الوكالات النظاميه المسجله في كل من صنعاء وعدن في حدود تلك التوكيلات ومناطق منحها وشروطها وان يستمر

التتمة ص ٢

الخزينة المخرومة

عبدالله سعد عبدالله

كنت في الايام الماضيه في زيارة قصيرة لصنعاء، التي ادهشتني مناظرها وشوارعها وهي اول زياره لي طفت غالبيه شوارع صنعاء .. ولكي أعرف عنها الكثير حاولت ان اضع سؤالا لسائق التاكسي :

أين مقر الحكومة ؟

ضحك السائق وهو يستفزني او لنقل بانه يستغفلني قال :

قل ماذا تملك الحكومة ؟ فهذا هو السؤال الملح في الوقت الحالي !

وحاولت ابعاده عن المناقشة حتى لاتتوه في امور السياسه اكثر مما نتوقع فأفلت حديثي معه قائلا .

عفك حق ياأخي ؟

وكان ردي منطلقا من الذي سمعته من بعض القائمين في صنعاء، من ان الحكومة لاتملك مبنى في صنعاء، ربما الشيء الوحيد الذي تملكه هو القصر الجمهوري حتى اني سمعت بأن المقابر ليست ملكا للدوله .. فكانت دهشتي اهذه هي العاصمة التاريخيه لليمن التي لاتملك حكومتها شيئا فيها أيعقل ان يكون هذا صحيحا وآه لو أصبحت عدن مثيلا لها بحيث لاتجد الحكومة مانقول هذا ملكي وملك شعبي البسيط وآه من ذلك اليوم واتمنى لو ان تلك مجرد حكايه من حكايات الخيال.

وعندما وصلت الى مرحلة لااستطيع التفكير قررت ان اقوم بدورة في بعض شوارع صنعاء لمدة نصف ساعة ومع ذلك لم اتمكن من الابتعاد عن التفكير بل لقد وصلت الى ان احسب ايجار الوزارات والهيئات الحكوميه وكذا المساكن الشخصية للقياديين والكوادر وغيرهم المتنقلين الى صنعاء للعمل مع الحكومة ولاني لم استطع الحساب حينها فقد عدت الى حيث أقيم وامسكت بالقلم والورق وبدأت بعملية الحساب التي اذهلتني كثيرا رغم اني لم أشمل الهيئات والمؤسسة المركزية الحكوميه التي تستأجر مقراتها فاستبعدت تلك المؤسسات مع مجلس الوزراء ومجلس النواب واربع وزارات في نفس الوقت لم احسب ايجار المساكن لقيادات وكوادر وزارتي الدفاع والداخليه وتوصلت بعملية الحساب التي سنوضحها لاحقا من ان الدوله تنفق بسخاء وبدون رقيب على اشياء كان يمكن تفاديها مسبقا بتكثيف عمل مختلف فئات الشعب لتأسيس مساكن للموظفين والقياديين وكذا مقرات الهيئات والوزارات واليكم الحساب التالي :

١- الايجار للوزارات :

متوسط الايجار الشهري لـ ٢٩ وزارة (٧٠/٠٠) ريال للوزارة الواحدة فقط) (٢٠٢٠ر٠٠٠) ريال وفي العام الواحد (٢٤٢٤٠ر٠٠٠) ريال) .

٢- متوسط الايجار الشهري للقيادات والكوادر في الشهر (٦٠٠٠ ريال) عدد العاملين (١١٦٠) شخص على اعتبار ان كل وزارة ٤٠ شخص ومنهم ايضا كوادر الهيئات والموسسات الاخرى باستثناء وزارتي الدفاع والداخليه (٦٠٠٠ ريال ١١٦٠ شخص = ٦ر٩٦٠ر٠٠٠ ريال .

وفي العام الواحد = (٨٣ر٥٢٠ر٠٠٠ ريال) .

هذا الحساب ابعدنا عنه الكثير من الهيئات والوزارات من حيث إيجار مقراتها وسكن كوادرها ونحن هنا اخذنا فقط المتوسط برغم فرضي فقد لايكون الرقم صحيحا ولكني لا اعتقد ان الرقم اكثر من الواقع وهذا ليس بخاف على احد فتصوروا هذه المبالغ التي تصرف بدون رقيب وحسيب بل وبدون تفكير .. يعني هل يمكن للمؤجر ان يمتلك المسكن او المقر بعد مرور عدد من السنوات بالتأكيد لا .. اذن لماذا لانفكر في البناء على حساب الدوله بدلا من هذه الصرفات ؟ الجواب بالطبع عند اصحاب الحل ؟

واذا حاولنا ان نخفف من هذه الصرفات فاحسبوا مؤسسات وهيئات الحكومة الموزعه على محافظات الجمهوريه واحسبوا معي علاوات المظهر والمسئوليه والغلاء وغيرها من العلاوات المباركة .. الا تجدون باننا سنصاب بالصدمه الجنونيه لاننا نعرف جيدا مصادر دخلنا ومقدارها لذا لابأس ان كنا ندرك مامعنا ولانعي كيف تصرف دخولنا وتلك مصيبة او كارثه وطنيه تحتاج منا الى بذل المزيد من العمل والعلم لتجنبها .. وعلى فكره قد يوجد من يقول هناك مصادر عديدة للدوله مثل : الضرائب النفط لازال طفلا ينمو، عوائد المغتربين وغيرها .. فإني اساله ماذا نصدر وماذا نأكل ونلبس وماهو مصدر غذائنا وملبسنا ؟ ومن أين تأتيك العملات الصعبه ؟ لن ادخل في تفاصيل تلك المسائل بل انني اضع امامك مثالا بسيطا وعاديا

- عامل او موظف قيادي له من الابناء ١٠ اذن فهو يعيل ١٢ فردا له من الابناء المتزوجين ثلاثه استدعته الظروف الى انه هو الذي يعيلهم ويعيشون في بيت مكون من ثلاثه طوابق وراتبه مثلا ٥٠٠٠ ريال بالتمام والكمال بعد كل الاستقطاعات برأيكم هل يستطيع ان يفي بواجبه نحو تلك الاسرة وبشكل يسعدهم ويريحهم .. لن أجيب .. وفرضا ان اولاده تزوجوا وهم في سن الدراسة مثلا نتيجة لعادات وتقاليد شعبنا في الزواج وفرضا انهم غير متزوجين ولايملك الا شقه واحدة .. هل يستطيع تحقيق حلم كل فرد من افراد الاسرة واترك لعزيزي القارىء يفترض كيفما يشاء .

ان هذه الحالة تدعو للقلق لأن مافي الجيبشي يقلق ومثير للخوف فماذا نحن فاعلون امام هذه الحال !! ان خزائننا مخرومه ومن الصعب سدها الا متى ماصدرنا للخارج اكثر ممانستورد بما فيه طعامنا ولباسنا .. فهل من تفكير جدي وواقعي في الحد من اتساع شقوق الخزائن ؟ هذا مايجب ان نعمل حاليا من أجله حتى نجنب الوطن الكوارث الاقتصادية الخطيرة .. فهل نكثف نشاطنا وبصورة علميه وواقعيه ؟ شيء نتمناه ياأخي !!

ضبط آلاف المخالفات وجرائم التلاعب بمواد التموين.. للآن دون جدوى من العقاب!

صوت العمال - الحديده - تعز

بلغ حجم عدد المخالفات التي تم ضبطها في لواء الحديده على تجار استيراد وتجزئة خلال الستة الاشهر الأولى من هذا العام ٢٨٠٠ مخالفه احيلت منها اكثر من ٥٨٠ مخالفة الى نيابة التموين والمحكمة المختصه .

وفي تصريح ادلى به الاخ علي احمد السياغي مدير عام مكتب التموين والتجارة بالمحافظة لـ «صوت العمال» اوضح فيه ان العديد من المخالفين قد برئوا من المخالفات المرفوعه عليهم بالرغم من ان الاوراق الخاصه بهذه الجرائم تكون قد قدمت للنيابه وبتوقيع الشهود على القضية ، الامر الذي يثير استغرابا على هذا التحفظ من قبل النيابة او المحاكم التي تنظر في هذه القضايا واشار الى اوجه القصور التي تحويها لائحة عام ٨٨ والتي تحدد الجرائم والعقوبات فيقول انه اقصى عقوبة فيها لمخالفة تكون عقوبتها ثلاثه الاف ريال ، وهذا لايتناسب اصلا مع حجم الكثير من المخالفات وطالب باتخاذ اجراء رادع في التعديل الذي تقوم به الوزارة حاليا على اللائحة بحيث تصل العقوبة الى تدريم المخالف من الاستمرار في التجارة واغلاق المحل والسجن عند التلاعب بالمواد التموينيه .

وضرب الاخ مدير عام التموين بالمحافظة مثالا بالمخالفات التي تم ضبطها العام الماضي وقال انها بلغت ٤٨٠٠ مخالفه الا ان عمليات هذا الضبط لم تكن لها جدوى بسبب عدم اتخاذ العقوبات التي تتناسب مع حجم ونوع هذه المخالفات حيث كان حكم العقوبة يصل الى الف ريال او نصف هذا المبلغ مع ان المخالف يستفيد من ارتكابه المخالفه اكثر من الفي ريال اليوم .

ونوه في ختام تصريحه الى ان الهدف الذي يجب ان نركز عليه ليس هو في ضبط المخالفه فقط ولكن البحث عن الدافع والكيفية التي استطاع التاجر بها ان يمرر مخالفته وكذا التقليل من الوسطاء من تجار الجملة لانهم يعملون على إخفاء السلع والاتجار والمضاربة بها .. والاستمرار في هذا الاتجاه والذي بدأنا نعمل به منذ فترة زمنيه بسيطه .

من جهة أخرى أكد لـ «صوت العمال» الاخ عبدالله عثمان الروبي وكيل نيابة التموين في محافظة تعز بدوره ما اورده الاخ مدير عام التموين في الحديده حول عدم تناسب المواد التي وردت في اللائحة مع جسامه المخالفات التي يرتكبها تجار الاستيراد والجملة وكذلك التجار الذين يقومون باخفاء السلع الاساسية خارج عاصمة المحافظة بقصد رفع السعر والربح السريع وقال :

ان النيابة تقوم بمراقبة تجار الجملة وتفتيش مخازنهم للتأكد من عدم اخفاء المواد الغذائيه الاساسيه وتوزيعها في الاماكن المخصصه لها تحت اشراف مراقبي التموين ويتم نزول النيابة العامه الى الاسواق في حالة ثبوت وارتكاب هذه المخالفات والتي تتحدد انواعها بمخالفة التسعيره للمواد الغذائيه من قبل تجار الجملة ورفع اسعار مواد البناء واللحوم والدواجن والماكولات والمشروبات التي يختص بها اصحاب المطاعم والبوفيات والبقالات الصغيرة والمخابز والافران .. الخ .

وعن الصعوبات التي تواجه النيابه قال الاخ الروبي انها تتحدد في عدم وجود تسعيره كاملة للمواد الاساسية والغير الاساسيه .

في سطور

● صدرت تعليمات من وزارة التامينات والشئون الاجتماعيه بسحب ٥٠ مليون دينار الى صنعاء خاصه بمصلحة الضمان الاجتماعي في عدن السبب كما يدعي المعنيون بالامر الحصول على فوائد من البنك المركزي بصنعاء علما ان نفس هذه الفوائد يقدمها البنك اليمني فرع عدن .

● خبير هندي في زراعة التبغ تعاقدت معه شركه التبغ والكبريت الوطنيه في صنعاء بمبلغ ٣٠ الف ريال شهريا ليقوم بتطوير زراعة التبغ الفرجني في اليمن وكذا تدريب وتأهيل كادر محلي بنفس التخصص والخبير وعود الالتزام بما هو متفق معه خاصه في التدريب والتأهيل .

● للمرة الثانيه تجري عملية تحطيم الكهرباء الموصله للتيار الكهربائي الى منطقة بني غازي في الحجريه بقصد قطع التيار الكهربائي عن مواطني المنطقة .. تقدم المواطنون بشكاوى يتهمون فيها ابناء احد شيوخ المنطقة بتحطيم واحراق اعمدة الكهرباء احد ابناء الشيخ المذكور قال متحديا مدير امني أنتقل الى الموقع : بانه عمل على التحطيم وعلى مؤسسة الكهرباء ان تعمل ماتريد !!

● عملت قوات الامن على تفريق المسيرة الجماهيرية التي شهدتها مدينة تعز يوم الاثنين الماضي تأييدا للعراق الشقيق وتنديدا بالتدخل الاجنبي في المنطقة وذلك اثناء وصول المسيرة الى جوله «حوض الاشراف» بعد ان اجتازت مبنى المحافظه !!

● تنتشر القمامه في شوارع وأزقه احياء العاصمه الاقتصاديه والتجاريه عدن بشكل كبير اضافة الى تفجر وانسياب المجاري مما نتج وينتج عنه انتشار البعوض والحشرات والروائح الكريهه وهو امر لم تألفه عدن والمعروفه بنظافتها .

يقال ان وراء هذه الوضعيه السيئة إيقاف العمل الاضافي على عمال النظافه !!

● عمال المرافق وموظفوها في مديرية سيئون بمحافظه حضرموت لم يستلموا حتى اللحظه رواتبهم لشهري يوليو اغسطس الماضي.

● داهم عدد من رجال، تابعين للأمن مقر عمال وموظفي الجمعيه الاستهلاكيه لقطاعي الدوله والعام والمختلط يوم ٢٦ الشهر الجاري مستخدمين في ذلك السلاح الابيض ، وكذا محاولة الاعتداء على موظفين اخرين في فرع الجمعية بصنعاء، من قبل مجموعه مسلحه اخرى بمحاولتها اقتحام سور الجمعيه .

اعلن العمال والموظفون توقيف نشاط الجمعيه وقدموا مذكرة بتفاصيل الحادث الى قيادة الاتحاد العام للنقابات ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخليه والامن ووزير التجارة والتموين.

● شوهدت سيارتان تحملان رقمي ابين ولحج وهما تقومان ببيع اكياس بر على تجار في منطقة الحمنه بسعر ٤٠٠ ريال للكيس الواحد .. كما شوهد تجار الحمنه وهم يعملون على اخفاء اكياس البر في القرى المجاوره ..

وفي نفس المنطقه حجز رجال الامن سيارة لاحد التجار اكتشف ان بها ٣٠٠٠ كيس من البر كان يحاول صاحبها اخفاءها .. وتم بيع البر للمواطنين بسعر ١٣٠ ريال للكيس الواحد.

● علمت (صوت العمال) .. ان المواطنين القادمين من صنعاء الى عدن عبر (اليمنيه) .. انتظروا لاقلاع الطائرة من الساعه ٧ صباحا حتى السادسه مساءا .. حيث كان المقرر لاقلاع الطائره الساعه السابعه صباحا .. وقد عانى الكثير من المنتظرين ومنهم الاطفال والشيوخ والاجانب بسبب هذا التأخير الطويل في موعد الاقلاع المحدد .

● هذه الحادثه حصلت منذ اسبوعين مضت وتضر بسمعه الشركه .. واليمن .

صوت العمال
تنشر وقائع ندوة نقابة الصحافيين اليمنيين

التعددية الحزبية في اليمن
آفاقها .. ملامحها .. إشكالياتها

المحور الثاني

نشرنا في العدد الماضي الجزء التالي من مناقشات المشاركين في ندوة التعدديه الحزبيه في اليمن والتي نظمتها نقابة الصحفيين اليمنيين - فرع عدن ، وفيما يلي الجزء الثالث من هذه المناقشات :

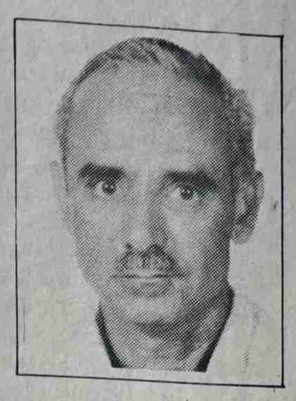
محمد العفيف

حسن قائد القاضي

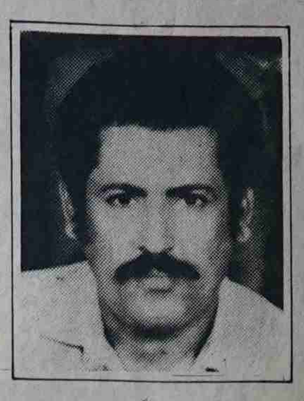
عبد العزيز مقبل

محمد العفيف

وفي مارس وابريل ١٩٦٣م - محادثات الوحدة الثلاثيه بين عبدالناصر وقيادة البعث في سوريا والعراق والتي نشرت . اتفق خلالها ان تقوم الوحدة على قاعدتين الاولى جبهة وطنية في صعيد كل قطر مع التعدد والاستقلال التنظيمي لكل اعضائها وجبهة قومية تضم كل هذه الجبهات الوطنيه .

وفي احد اجتماعات مجلس الوزراء يطالب عبدالناصر باهمية التفكير الجدي بوجود معارضه وليس هذا فقط ، بل هناك حدث يمني يظهر المفهوم الناصري ، حيث اختلفنا مع الاخوة في الجبهة القومية ليس لاننا ضد التعددية ، وانما لان الاخوة في الجبهة القومية كانوا ضد التعددية في اطار اي تحالف ، فجبهة التحرير برغم النظر عن وجود فيها سلطان معين اوشيخ فلاني كانت عبارة عن تحالف عريض تتطلبه مرحله التحرر الوطني ويضم كل قوى الثورة والشخصيات التي تؤيد وتناضل لاستقلال الوطن ، وهي تتنوع من الناصريين والبعثيين والجبهة القومية ، واعتقد ان كثيراً منكم لديه معلومات اكثر مني ، ولكن اورد مرجعين اثنين للدلالة ، سلطان احمد عمر احد قادة الجبهة القومية يكتب في صوت العمال عام ١٩٨٧م ان حركة القوميين العرب عندما بدأت اجتماعاتها عام ١٩٦٣م كانت سياستها الدعوة الى اقامة جبهة عريضه تضم مختلف التنظيمات والقوى والشخصيات في حين تراجعت على هذه الدعوة في وقت متأخر يجري استبعاد مشاركة قوى سياسية وشخصيات بدعاوي سياسية ، كانت في الحقيقة تخفي مفاهيم التسلط الحزبي والاحتكار السياسي .

من ناحية اخرى نفاجأ القول بأن الجبهة القومية كانت تواجه عام ١٩٦٦م صف من الخارجين عليها ، وان النظام الجمهوري في الشمال كان ضدها وان قيادة حركة القوميين العرب كانت ضدها ، وان المصريين وجبهة التحرير والتنظيم الشعبي كانوا ضدها الخ ، اذا ماذا بقي من الجبهة القومية آنذاك اي اريد ان اقول ان هذا المنطق يكشف ان معظم الناس كانوا مع التحالف الوطني العريض ، اي مع التعدد والتحالف .

وقبل ستة اشهر كتب الصحفي المصري امين رضوان الذي عمل بعد الاستقلال في اعلام الجبهة القومية يقول ان ماقاله عبدالناصر عام ١٩٦٦م بضرورة خلق قاعدة واسعة من التحالف الوطني في اليمن اثبت صحته ، اذ برهنت التجربة انه لايستطيع اي طرف ان يقود الشارع السياسي بمفرده .

وايضا رسالة الاخ جار الله عمر الموجهه الى قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في العام الماضي اكدت على هذه المسألة ، واهمية التحالفات واخطار الابتعاد عنها اريد اقول النهج الناصري كان يقر التعدديه مع التحالف في وقت مبكر عام ١٩٦٦م لكن نقول ان مفهوم التعدديه كان مطروحا في اطار التحالف الوطني ، حيث كان الاتحاد القومي من اجل انجاز مهمات التحرر ، وكان الاتحاد الاشتراكي من اجل انجاز مهمات التحولات الاجتماعية والاشتراكية .

بالنسبة لنا كتنظيم وحدوي شعبي ناصري نقول بكل تواضع اننا متطورون في فهمنا كقضية التعددية ليس لما يفرضه العصر علينا ، وانما نهجنا الناصري في التعامل المتطور مع قضيه التعدديه ينطلق من مبدأ عبدالناصر بانه يجب ان نقف كل عشر سنوات على الاقل وقفة نقديه لمسار العمل السياسي وللقضايا والبرامج الفكرية والسياسية والمتغيرات الوطنيه والقومية والدوليه .

وبمعنى آخر ان مفهوم التعددية بالنسبة استراتيجية ثابته وتتجدد في نهجنا النظري والسياسي ، فملاحظتنا التي اوردناها بالنسبة لقانون الاحزاب من اراء تنطلق من سياسة ثابته ، وهي موثقه في أدبياتنا الناصرية سواء على صعيدنا في الساحة الوطنية او على الصعيد القومي بحدود الظروف الموجوده .

ونحن نرى ان مسألة التعددية هي اساس ديمقراطي سياسي بمضمون وحدوي ، لان الموقف الوحدوي لايستقيم اذا سقط عنه العمل من اجل الديمقراطية ، والعمل الديمقراطي محكوم عليه بالفشل اذا سقط عنه المضامين الديمقراطية ومن هنا فإن مصداقيه الوحدة المحققه تتم من خلال علاقتها مع مصداقية التعامل مع الديمقراطية ، والعلاقة اضطراديه بين الحياة الديمقراطيه وسائر القرارات والتشريعات الرسمية وقضية التعدديه الحزبية المؤكده لمعاني الحرية في التعبير كمقدمة اولى للديمقراطية .

ان هذه التعدديه التي تقر بها القوانين الحاملة لحريات الوطن والمواطن ، وليست السيوف المسلطه عليها .

هذا التنوع ينطلق من الفهم الفكري المفتوح مع سائر التجارب الانسانية بدون تعصب او عقد لتنمو في ظلها التعددية القائمة على اساس وحدة الايمان والعمل باهداف الثورة وتعميق وحماية الوحدة الوطنية واشاعة الممارسة الديمقراطيه ، والتعدديه القائمة على اساس الاقتناع الحر العلمي النابع من الفكر المستنير والناتج عن المناقشة الحره المتمرده على سياط التسلط والارهاب والاغتراب عن الواقع وتستجيب لمتطلبات الوطنية والقوميه والملتزم بقيم واهداف الثورة ومثلها الاخلاقية العليا . هذه التعددية التي تحقق بوضوح الاهداف عبر تعدد الحوارات والخيارات فيما بينها وامام الجماهير . والتي تحقق للحشد الوطني الشعبي الاوسع للديمقراطية وتوفر القرار الاصوب والدرجه الادق . وتلك معالجة ملحة لقضايا شاخصه في حياتنا .

لكن هذه التعددية في الحياة الديمقراطية المعاصره التي يجب ان نركز على تعبير يقول ان الفرد الحر اساس المجتمع الحر والبناء المقتدر ، فلا يمكن ان يوجد لهذا الفرد حريته الكاملة اذ انتقصت فرص التعدديه السياسية والفكرية .

ان علينا ان نستوعب متطلبات وحقائق التعددية بوضوح في واقعنا ، فعندما نتحدث مثلا عن التعددية في العهود الاستعمارية يجب ان نفرق بينها وبين الحرية فهل كانت مثلا التعددية الحزبية في مصر قبل الثورة تخدم قضية الحرية العامة للمجتمع ، وفي سوريا قبل الخمسينات هل كانت التعددية تخدم الديمقراطيه وفي عدن هل كانت التعددية الحزبية تخدم الاتجاه من اجل الاستقلال بطبيعة الحال هذه الانماط من التعددية مشوهه لانها تفتقر للاساس .

هل للتعددية خصوصيه قطرية ؟ هذا سؤال يحتاج الى دراسة وبحث هل هناك طريق عربي للديمقراطية ومنها التعددية؟ هذه اسئلة طرحتها مثلا ندوة الديمقراطية في الوطن العربي التي عقدت في عدن مارس الماضي .. التعددية يجب ان تتحول الى سلوك وممارسة فاذا استمرينا على نهج قيمنا وسلوكنا السياسي الماضي الذي يغلب على بعضه او على بعضنا الطابع الانتهازي فإننا لن نصل الى التعددية السليمه سريعا ، اذا لم نتوقف وفي الاخير فان الديمقراطية والتعددية هي سلوكيات

والواقع ان التعددية تتطلب الاقرار بالرأي والرأي الآخر ، وحق الاختلاف بدون بغضاء ، فعندما تتحول المناقشه الى عداوه تنتفي الحاجة اليها فلابد ازيوجد استعداد للحوار وتقبل الاراء والتعددية هي قانون تطور المجتمع ومن مقومات الديمقراطية في التعددية خضوع الدوله لسيادة القانون والتزام الدوله بالحفاظ على حقوق الانسان ، وعلينا ان نتساءل لماذا نريد التعددية ؟ اننا نريدها للحفاظ على حقوق الانسان والزام الدوله بها ، ومن اجل حرية التعبير ، ومن اجل حق الشعب في المشاركة في ادارة الحكم واختيار الحكام الخ .

ان هذه التعددية وعلى بساطه فهمنا فيها في اوائل الستينات هي التي جعلت ثورة ٢٦ سبتمبر تنتصر وهي التي جعلت ثورة ١٤ اكتوبر تنتصر . ثورة ٢٦ سبتمبر لم تقم على فصيل واحد وكذا ثورة ١٤ اكتوبر فالتعدد والتحالف هو الذي جعل الثورة اليمنيه تنتصر .

ونكاد نقول ان غياب التعدد والتحالف هو الذي ادى الى الاضرار بالثورة وبالوحدة الوطنيه وبالمسألة الديمقراطية لاكثر من ربع قرن مضى ، ولابد من الاستفادة من هذه العبر ، وهناك ترابط بين مسائل الثورة والوحدة والديمقراطية بما فيها التعددية .

معوقات الديمقراطية في العالم الثالث هي الوصاية الرسمية ، الهيمنه الحزبية ، واحتكار السلطه السياسة الالحاقية والنيل من استقلالية القوى الوطنيه النظم والقوانين والتشريعات القمعية على صعيد العلاقات الداخلية لكل طرف والعلاقات الخارجية مع الاطراف الاخرى ، اثار التخلف والرواسب والوعي ومقومات حياة المجتمع .

انعكاس غياب الديمقراطية في المجتمع على آلية العمل السياسي المتعدد ، ومالم نستفد من دروس العالم الثالث فان طريقنا الى الديمقراطية السليمه سيكون طويلا .

ان غياب الاصطفاف الوطني وحضور الجمود والتمزق ، وفقدان الحريات العامه يؤدي الى انعدام الخيارات امام الجماهير ، من هنا علينا احداث المفاعله والترابط بين معادله التعددية فالتعددية تعني تنوع الخيارات وتنوع الخيارات يؤدي الى مبدأ تداول السلطه ، وتداول السلطه يؤدي الى الشرعية الديمقراطية .

وهذه مسائل مترابطة ، فلم يكن هناك تعددية لايوجد تنوع الخيارات واذا انعدمت الخيارات لن يكون هناك تداول سلمي للسلطه ، وعندما لايكون هناك تداول للسلطه لانصل الى الشرعيه الديمقراطية وهكذا .

حسن قائد :

انا اعرب عن احترامي وتقديري لنقابة الصحفيين على تبنيها الندوة وجمع الزملاء من مختلف الاحزاب السياسية في هذا المقر ، واعرب عن سروري البالغ بصفتي مشارك في لقاء الاسبوع الماضي وهذا الاسبوع عن مالمسته من حب واحترام وثقه متبادله بين المتواجدين الذين ينتمون الى احزاب مختلفه وهذا ان دل على شيء فانما يدل على اننا قد تجاوزنا ازمة الماضي .

وبالنسبة للموضوع المطروق وهو موضوع التعددية في تقديري ان التعددية اصبحت عملا قائما ومكسبا من مكاسب ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر ، وان تحقيق التعدديه وتحقيق العمل الحزبي على الساحة الوطنية قد جاء نتيجة نضال مثابر ادى الى ان يتحقق مثل هذا المنجز الذي هو من منجزات الثورة اليمنية ولان العمل الحزبي وسيلة وليس غاية ، قاولا بصفتي مواطن اعرب عن احترامي وتقديري لكل الاحزاب التي تعمل في اطار السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر . واؤكد احترامي بصفتي مواطن لكل حزب ولكل عضو ينتمي الى حزب من مثل هذه الاحزاب ولدي ملاحظه لان موضوع التعددية في نظري أصبح موضوعا محسوما ، هذه الملاحظة هي ان نتجه الى ماهي القضايا التي تهم المواطن اليمني في المرحلة الراهنه سواء هذه القضايا كانت تهمه في الماضي او اليوم تحقق ام لا ، لان الاحزاب تكبر وتصغر من خلال التفاف الجماهير حولها او هروب الجماهير وعزوفها من هذه الاحزاب . والجماهير لن تلتف حول اي حزب من الأحزاب الا اذا رأت في هذا الحزب معبراً حقيقيا عن أمانيها وطموحاتها وعن مايجيش في نفوسها ولدى جماهيرنا اليمنيه هموم كثيره ، هذه الهموم عبرت عنها حركة الاحرار اليمنيين في الميثاق الوطني المقدس وحددت بقضية الرشوه والمحسوبيه والعبث بالمال والتحرر من القيد والتحرر من النفاذ والعدل ومنع الغبن في المحاكم . وايضا العدالة الاقتصاديه وتنظيم الاقتصاد وتبني التنمية .

وفي تقديري ان هذه القضايا وغيرها من القضايا لازالت ماثله حتى اليوم بالرغم من قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر وتحقيق منجزات كبيرة . لكن هذه القضايا مازالت ماثله ومازال المواطن يعاني منها ، ويعاني ايضا من قضايا اخرى فيما يتعلق باستقراره الغذائي وباستقراره الصحي وباستقراره الثقافي وباستقراره الامني . وارى انه في الوقت الذي ناضلت الاحزاب وحققت منجزا كبيرا وهو التعدد تضع ايضا نصب عينيها مثل هذه القضايا وغيرها من القضايا التي تحددها وتحدد الاولوية فيها ، فبعض القضايا يمكن انجازها بدون مبالغ واعتمادات كبيرة ، وهناك قضايا يمكن اعتمادها بصورة كبيرة .

هذه مساهمتي واشارتي الى اهم القضايا التي ارى انها تشوه جمال الوحدة ان بقيت وتشوه جمال الثورة اليمنيه ، ولذلك لاارغب في ان يبقى هذا التشويه من جمال الثورة قائما وعالقا في جبين المجتمع اليمني .

عبد العزيز مقبل :

نظرا لضيق الوقت ولان بقية المداولات ستتواصل في الاسبوع القادم ، فانني اكتفي ببعض الاشارات السريعة .

اود ان اسجل ملاحظتي بان الكثير من الآراء والمناقشات والاطروحات التي تناولت قضية الديمقراطيه في بلادنا في الاونة الاخيرة قد اندفعت الى الاستغراق النظري من حيث التناول لمفهوم الديمقراطيه السياسية وقواعدها وعناصرها وشروطها واشكالياتها ومن خلال المقارنة مع التجارب التاريخية عالميا .

وفي تقديري ان مانحتاجه جديا ان نستوعب الديمقراطيه كضرورة تاريخية فرضتها شروط وظروف التطور الاجتماعي لشعبنا وبلادنا .. ولسنا بالضرورة نتطلع اليها لنقتفي اثر مجتمعات بعينها او المتغيرات الدولية العاصفة برياح الديمقراطيه في كل مكان . والا سنجد انفسنا نقع في حبائل الماضي واختباراته السياسيه والفكرية التي كنا ننتقطها اسلوبا ونمطا متكاملا من الخارج دونما وعي حقيقي بخصوصية واقعنا وبضرورة الابتكار المتأصل والمتفاعل مع الآخرين .

واعتقد ان الديمقراطية السياسية بكل مضامينها الانسانية واتماطها واسلوبها تتغاير من مجتمع الى آخر ، وتتفاوت بحسب درجة التطور التاريخي الاجتماعي . الا انه من الثابت ان الديمقراطية كمنظومة متكاملة لتنظيم الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا اصبحت توجها واحدا للبشرية المعاصرة ، وان التعددية السياسية والحزبية ، والتداول السلمي للسلطه واقامة المؤسسات الدستوريه والفصل بين السلطات والضمانات الكاملة للحريات العامة وحقوق الانسان جميعها الشكل المعاصر للديمقراطية السياسية .

ومهما كان الحديث على اتساعه حول قضية الديمقراطية قد اشتد مع الاندفاع نحو التوحد الوطني للارض والشعب الا فان قضية الديمقراطيه كانت ذلك هدفا رئيسيا في المسيرة النضالية لشعبنا ، وتزايد الاهتمام بها بعد تراكم مرير من رصد الاختبارات المختلفة لما يسمى بالمشاركة الشعبيه تركت تشويهات عميقة ، وفقدت كل صيغة فعاليتها على تلبية التطور السياسي للمجتمع .

والحقيقة ان التوجه الديمقراطيه لدولة الوحدة وخياراتها الملموسة وشروطها وقواعدها وعناصرها تتصدى لها منظومتان أو مرحلتان لكل منهما مهامها وخصائصها وتترابطان في ذاته ببعضهما البعض .

المرحلة الاولى وهي انتقالية ترتبط بأحكام ومقتضيات قيام دولة الوحدة ومانفرضه من مهام وطنية لدفن كل مخلفات التشطير والتجزئة وانماطها المختلفة وتتشكل على قاعدة هذا الواقع الانتقالي لدولة الوحدة مناخات ارساء دعائم الخيارات الديمقراطية للمجتمع وعناصرها وشروطها وقواعدها ، وفي الوقت ذاته تجري إجراءات وخطوات تفكيك

التتمة ص ٧

المطالبة بدعم الدولة للصحف الأهلية ..
ووجود مذكرة تفسيرية لقانون الصحافة

في مذكرة لـ "نقابة" الصحفيين اليمنيين إلى مجلس النواب حول مشروع قانون الصحافة :

وجهت الامانه العامه لنقابة الصحافيين اليمنيين ، مذكرة الى مجلس النواب ، تضمنت ملاحظات ومقترحات الصحفيين حول مشروع قانون الصحافه والمطبوعات وعلى التعديلات التي اجرتها لجنة الثقافه والاعلام في مجلس النواب .. قدمت المشروع بصيغته النهائيه متجاوزة ملاحظات ومقترحات الصحفيين العتيين ونقابتهم بالقانون .. ولأهمية هذه الملاحظات رأت «صوت العمال» نشر المذكرة التي تتضمن هذه الملاحظات القيمه ليكون اعضاء نواب الشعب في الصورة من هذه الملاحظات والتي واثقين انهم سيكونون اكثر حرصا على تبني هذه الملاحظات التي تضمنتها المذكرة تاكيدا على سعيهم في تطبيق الديمقراطيه وإشاعة مناخاتها في المجتمع :

بلغ عدد الاراء والملاحظات والمقترحات التي وضعها الصحفيون بعدمناقشاتهم مشروع قانون الصحافه والمطبوعات مايقرب من ٤٤ ملاحظة ومقترح ، سواء بتعديل المادة او بعض فقراتها او عبارات او الفاظ منها بالشطب او الاضافة وكذلك اضافه مواد او فقرات جديده لم يتطرق اليها المشروع نفسه .

ونقول مقدمة تقرير اللجنه انها قد استوعبت عددا كبيرا من تلك الملاحظات والواقع انها لم تستوعب اكثر من اربعة من تلك الملاحظات حتى هذا القليل الذي استوعبته او اخذت به لايعدو الملاحظات الشكلية اما المقترحات التي تتعرض لصميم القانون ومضمونه في حرية الصحافه والصحفيين وحماية حقوقهم ودور اطارهم المهني نقابة الصحفيين اليمنيين وارتباطها بمجمل القضايا المتعلقه بالصحافه والصحفيين اليمنيين وغيرها من الملاحظات الهامه فان اللجنه قد مرت عليها مرور الكرام وكأنها في واد والصحفيين في واد آخر لاتسمع مايقولون ولاتفهم مايريدون مثلا نجد ان إصدار البطاقه الصحفية وهو من صميم حقوق النقابه باعتراف قوانين العشرات من دول التحرر والتقدم وحتى التخلف تجاهلته اللجنه واحتفظت بهذا الحق لوزارة الاعلام ، اكثر من ذلك لم يوضح القانون طبيعة العلاقه بين النقابه ووزارة الاعلام بل لم يشر الى دور النقابه وحقوقها كإطار مهني للصحفيين . لقد تجاهل القانون النقابه ولم يشر اليها الا على استحياء دون ذكر اسمها - مادة ١٨ - وكانها دخيل على العمل الصحفي او لاتمت اليه بصلة قرابة الا من الجد العاشر - عمر النقابه ١٣ عاما - في الوقت الذي تعترف فيه معظم القوانين الصحفية المعاصرة بالدور الفاعل للنقابه في حياة الصحفيين والصحافة لما في ذلك من تعزيز للديمقراطيه وضمان للحريه .

والواقع ان اللجنه لم تضرب معظم آراء ومقترحات الصحفيين وحدهم عرض الحائط بل تلقى نفس الحائط معظم آراء ومقترحات اصحاب الصحف الاهليه .

ان ماأخذت به اللجنه من آراء هو قليل نادر كندرة الماء في الصحراء .. وماالقت به في سلة المهملات كثير .. وقد فاض عنها وعن سلال كثيرة اخرى .

وفيما يلي توضيح لما اخذت به اللجنة من آراء ومالم تأخذ به .

الباب الاول - الفصل الاول :

- اقترحنا استبدال العنوان (مصطلحات ومبادىء عامه) الى (اسس ومبادىء عامه) وعدلته اللجنه الى (تعريفات ومبادىء عامه) .

- اقترحنا باستبدال كلمة مصطلحات كعنوان للفصل الاول الى تعريفات ووافقت اللجنة على المقترح .

الماده ١- وافقت اللجنه على اقتراحنا باستبدال عبارة (في تطبيق هذا القانون) الى (لاغراض تطبيق هذا القانون)

- ولم توافق اللجنه على استبدال عبارة (مالم يقتضي السياق خلاف ذلك بدلا من عبارة مالم تدل القرينه على خلاف ذلك) .

- لم توافق اللجنه على شطب كلمة (الترجمه) وكتابة العناوين من تعريف الصحافه ، ولم توافق على اضافه معدي البرامج الاخباريه للاذاعه والتلفزيون والعاملين في قسم الاخبار في الوكاله اليمنيه والمخبرين الصحفيين وذلك الى تعريف الصحافه .

- لم توافق اللجنه على مقترحنا بتعريف الالفاظ التاليه وقد وردت في المشروع (المجلة) (وزاره) (حزب) (النقابه) منظمة جماهيريه او ابداعيه) .

- لم توافق اللجنه على اضافة عبارة ويكون مسجلا في جدول الصحفيين بالنقابه وذلك في تعريف الصحفي .

- وافقت اللجنه على شطب (تعريف الطابع) لانه لم يرد في المشروع .

الفصل الثاني :

ماده ٢- لم توافق اللجنه على اقتراحنا بتعديل عبارة حرية المعرفه والفكر والصحافه والتعبير والاتصال حق من حقوق المواطنين في الاعراب عن فكرهم بالقول او الكتابه او التصوير والرسم او بأية وسيله اخرى من وسائل التعبير .. الخ الى مايلي (حريه البحث والمعرفه والفكر والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين في الاعراب عن فكرهم بالقول والكتابه والتصوير والرسم وبأية وسيله اخرى من وسائل التعبير .

الماده ٣- نصت الماده على ان الصحافه مستقله تمارس رسالتها بحريه .. الخ في (اطار الاسس الدستوريه للمجتمع والدوله واهداف الثورة اليمنيه وتعميق الوحدة الوطنيه) .

- وقد اقترحنا تحديد الاهداف ومعاني الوحدة الوطنيه بحيث يكون المرجع مصدرا تشريعيا ويتم تجنب اختراق الشرعيه القانونيه او يكتفي بالدستور باعتبار انه يرتكز في جوهره على اهداف ومبادىء الثورة وهو صمام امان وحدتنا لكن اللجنه أبقت النص كما هو .

- لم تقبل اللجنه كذلك باضافة كلمه (هذا) الى العبارة الاخيرة في المادة القائله وفقا لاحكام القانون .

الباب الثاني :

الفصل الاول : شروط العمل في الصحافه :

الماده ٦- اشترطت الفقره -٤- من الماده - ٦ - فيمن يعمل في الصحافه ان لايكون قد صدر ضده حكم في جريمه ... الخ .

- واقترحنا اضافة كلمه قضائي بعد كلمه حكم ، ولم توافق اللجنه .

- اشترطت الفقره -٦- ان يزاول العمل الصحفي مزاوله فعليه مستمره .

- واقترحنا اضافة العبارة التاليه الى الفقرة (مالم تحل ظروف قاهرة دون ذلك) ولم توافق اللجنه واستبدلت النص بآخر يقول (الا يكون شاغلا لوظيفه اخرى) .

- اشترطت الفقره -٧- من نفس الماده (ان يكون حاصلا على البطاقه الصحفيه الصادرة من الوزارة .

واقترحنا ان يكون اصدار البطاقه الصحفيه من قبل نقابة الصحفيين اليمنيين وهو حق من حقوقها مارسته منذ تأسيسها عام ٧٦م وماهو ساري المفعول في البلاد العربيه والبلدان ذات النظم الديمقراطيه مع احتفاظ وزارة الاعلام بحق اصدار :-

- بطاقة العمل
- بطاقة المراسلين
- بطاقه الترخيص لرؤساء الصحف واعضاء هيئات التحرير .

ولم توافق اللجنه على اقتراحنا وشطبت الفقرة باكملها .

الماده ٨- تضمنت الماده شروط فقدان الصحفي لصفته الصحفيه ومنها ماجاء في الفقرة -٣- اذا ترك العمل في مجال الصحافه باختياره وانتقل الى مجال اخر .

واقترحنا اضافة الى الفقرة عبارة وانقطع عن الكتابه بمحض ارادته لمدة اربع سنوات ولم توافق اللجنه على اقتراحنا .

- اقترحنا بشطب فقرة -٢- التي تنص على فقدان الصحفي لصفته الصحفيه اذا فصل من عمله ولم تقبل اللجنه .

الماده ٩- وتنص على اصدار الوزير للبطاقة الصحفيه واللائحه الخاصه بشكلها ومنحها وتجديدها وسحبها الخ .. وقد سبق لنا ايضاح موقفنا من ذلك وطالبنا بشطبها .

ولم توافق اللجنه بل قامت بتقسيم الماده ٩ الى فقرتين واعطت الحق لوزارة الاعلام باصدار البطاقه .

وفقرة (ب) بان يقوم وزير الاعلام باصدار اللائحه الخاصه بالبطاقه .

الماده ١٠- طالبنا بشطبها لنصها على التقدم بطلب الحصول على البطاقه الصحفيه الى وزارة الاعلام مؤيدا بالوثائق اللازمة وللوزارة الحق في منح البطاقة او رفض الطلب .. الخ ولم توافق اللجنه .

الفصل الثاني : حقوق وواجبات الصحفيين :

الماده ١٢- نصت الماده على عدم جواز مساءلة الصحفي عن الرأي الذي يصدر عنه او المعلومة الصحيحه التي ينشرها وازالة ذلك سببا للاضرار به مالم يكن فعله مخالفا للقانون .

واقترحنا اضافة بعد كلمة مخالفا عبارة (لاحكام قانون) ولم تقبل اللجنه المقترح .

الماده ١٧- اشترطت الماده جواز فصل الصحفي او نقله الى عمل اخر غير صحفي او ايقافه او .... الا في الحدود التي يجيزها القانون والانظمه النافذة .

واقترحنا شطب عبارة والانظمة النافذة ولم تقبل اللجنه واقترحنا لنفس المادة اضافة عبارة (عدم ايقاف راتبه وحقوقه) ولم تقبل اللجنه واقترحنا لنفس المادة اضافه عبارة (عدم ايقاف راتبه وحقوقه) ولم تقبل .

الماده ٢٠- نصت المادة على التزام الصحفي بشرف المهنة ومواثيق العمل الصحفي ويعتبر اخلالا بها تهديد المواطنين بافشاء صيغه عن طريق الصحافه .

واقترحنا شطب الفقرة الاخيرة من المادة ابتداء من يعتبر اخلالا بها حتى طريق الصحافه . ولم تقبل اللجنه .

الماده ٢٢- ألزمت الماده الصحفي بالحصول على المعلومات والحقائق من مصادرها الموثوقه ونقلها للجماهير .. وايصالها السريع وعدم حجبها .

واقترحنا شطب كلمة الموثوقه ولم تقبل اللجنه .

كما اقترحنا حذف عبارة ايصالها السريع وعدم حجبها لتعارضها مع ماجاء في الماده (١٣) التي تنص على حق الصحفي في الحصول على المعلومات وحقه في نشرها او عدم نشرها ولم تقبل اللجنه بمقترحنا .

الماده ٢٤- نصت الماده على امتناع الصحفي عن استغلال وظيفته لاغراض ومنافع شخصيه .. الخ واقترحنا استبدال كلمة وظيفته بمهنته لانها اشمل وقبلت اللجنه هذه المرة مقترحنا .

الباب الرابع .. الفصل الاول:

التتمة ص ٧

تراث الشعب اليمني خير شاهد على تطوره الحضاري

د/ عبدالقادر سالم الوعل

تاريخ وتراث الشعب اليمني دليل وسند شاهد على التطور الحضاري لشعبنا اليمني عبر مراحل التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر رغم التخلف الذي اكتنف بعض جوانب هذه المراحل وحقبات هيمنة الطموحات الاستعمارية القديمة والحديثه لغزو اليمن سواء الاستعمار الحبشي والفارسي او العثماني التركي او البريطاني فقد ظل الشعب اليمني حضاريا اصيلا تبين ذلك بجلاء في المعينيين والسبئيين والحضرميين وحواضر تلك الدول قرناو، الجوف ، وصرواح ، ومأرب ، وتمنع ، ونقوشهم ونصائل وقنوات ووثائق وقوانين تلك الدول التي تؤكد على التطور الحضاري للشعب اليمني كما ان التطور الحضاري رغم ما اكتنفه من تلك الغزوات والطموحات الاستعمارية ظل مستمرا متواصلا في المراحل الوسيطه ، حيث وجدت مايقارب من (١٣) دولة وامارة بعضها يمنيه خالصه وبعضها تابعة للعباسيين ، والفاطميين ودولة الخلافه ، واقصد هنا الزياديين في تهامه والمهديين في صنعاء، والقرامطه في العدين وخنفر والصليحيين والطاهريين والرسوليين في صنعاء، وعدن وتعز وجبله ثم الايوبيين والفاطميين وولاة دولة الخلافه العباسيه في اليمن وغيرهم غير ان الشعب اليمني رغم تواجد هذه الدويلات في حقبات تاريخيه متقاربة ومتباعده ظل محافظا على تطوره الحضاري الذي جسدته عدد من هذه الدول ولصد طموحات الطامعين مثل القرامطه والصليحيين الذين نشروا وبعثوا روح الديمقراطيه والشورى والعدالة الاجتماعية لشعبنا اليمني الحضاري

ان هذه الخلفيه الحضارية الاصيلة للشعب اليمني الى جانب الخلفيه النضاليه والوطنيه منذ ان قاوم الاستعمارين التركي والانجليزي مرورا بحركة الاحرار والانتفاضات الشعبية والعفوية والمنظمه للحركة الوطنيه اليمنيه قبل وبناء قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر وتلك التضحيات لعشرات الالاف من الشهداء والجهود الوحدوية للسلطتين سابقا في ظل التشطير قد شكلت معا الخلفيه التي تستند اليها القيادة السياسية للوطن اليمني وجعلها تقف موقفا وطنيا ونقديا جادا مع كل ماتحقق ، لتنطلق بشعبنا اليمني الى افق جديد مع عملية التغيير وتؤكد عمليا ان الشعب اليمني الحضاري وقيادته مواكبة مع التغيير وتطور العصر لتعلن في يوم الثلاثاء الموافق (٢٢ مايو ١٩٩٠م) قيام الوحدة والجمهورية اليمنيه وسقوط وانهاء التشطير الى الابد ورد الاعتبار للتاريخ وللشعب اليمني في إعادة وحدة الوطن اليمني ارضا وشعبا ومن هنا وللقضاء على رواسب التشطير التي لاتزال عالقه في الاذهان عند البعض بقصد ، وبغير قصد بحسن نيه وبسوء نيه مع الاستفادة من التجربة الايجابية في هذا الشطر او ذاك سابقا والمقترحات حولها هي كما يلي :

١- ان نلغي عبارات ومفاهيم التشطير وان نحفن في معاملاتنا وقوانيننا وخاطباتنا وهناك اسلوبان اسلوب التوعيه واسلوب المراسيم لمنع تداولها ، واقصد عبارات شمالا وجنوبا شمالي وجنوبي وتستبدل بالمواطن اليمني ، وواطن الجمهورية اليمنيه ثم الغاء المفاهيم التشطيرية والقبليه . لانني أتذكر انه بعد الاستقلال وخطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م للجبهة القوميه مباشرة اتخذ مرسوم وكان ناجحا بعدم استخدام الالقاب التشطيرية والقبليه او الثار . كان ناجحا الى ان لجأ اليها الحكام واحيائها في انقلاب ٢٦ يونيو ٧٨م وطور قبل ١٣ يناير ٨٦م المصطلح الى تسمية اخرى هي المناطقيه ولاندفنت هذه المفاهيم مع تطورها ويغذيها او يحافظ عليها .

٢- عند التخاطب بين الناس ينبغي المخاطبة الطبيعية بالاسماء الاعتياديه وليس بالالقاب القبائليه والتعظيمية الفرديه انما نقترح حسب التقسيمات الاداريه للجمهورية اليمنيه مثلا عبدالله محمد حسين مواطن من محافظة مديرية ناحيه مركزمدينه قريه كذا وكذا الخ في الجمهورية اليمنيه ، وليس من قبيلة او منطقة .

٣- قضية السلاح الابيض الجنابي والاسلحة النارية ليس كافيا ان يمنع وينظم في العاصمة الاقتصادية والتجاريه ، وانما اقترح ان يشمل بدرجه رئيسية العاصمة صنعاء والمحافظات والمدن الرئيسية للجمهوريه اليمنيه .

وان يذهب السلاح الابيض الى المتحف للتعبير عن الاصالة للحضارة اليمنيه ، والكثير قد تخلوا عنها ، والامن والاستقرار الحمد لله موجود ومتوفر من قبل القوات المسلحة والشرطه والامن بتعاون الشعب . وقضية تنظيم وحمل السلاح المشار اليه نقترح الاسراع بإصدار قانون ينظم حمله .. لانه حتى اسلوب العنف قد تخلت عنه القيادة السياسية والحركة الوطنيه اليمنيه والشعب في حل قضاياه والاسلوب الجديد هو الديمقراطية وصراع الافكار والراي والراي الاخر ، ولاغير ماعدا مايمس السيادة والاستقلال وحرية الشعب ووحدته من اي تخرصات خارجيه من حقنا الدفاع المشروع عن هذا الوطن العظيم والكبير وطن سبتمبر واكتوبر .

لماذا اطلق البعض على الصحافة ، لقب السلطه الرابعه في المجتمعات ؟

ولماذا قال البعض ، هاتوا لي حكما فاسدا وحكومه فاسده وصحافه حره ؟

ومن اجل ماذا قادت الشعوب والمجتمعات كل شكل من اشكال الاستبداد والقهر ، وانتصرت في الكثير من ارجاء المعموره لحرياتها وتقدمها وازدهارها ؟ ، وماذا يعني كذلك ان توجد حرية الكلمه والعباره والصحافه الحره ، ولايوجد من يعيرها شيئا من الاهتمام او ادنى الالتفات الى مانقع بدها عليه من السلبيات وجوانب القصور ، وذلك من السلطه التنفيذيه او الجهات المعنية بهذه السلبيات ؟

وهل يعني ان وجود الصحافه الحره او هذه السلطه الرابعه بما اتيح لها من حرية ، هو من باب المزايده والادعاء بان هذا المجتمع او ذاك ، يسير وبشكل حسن في رحاب الديمقراطيه ؟

ام ان ذلك هو من اجل التعبير الصادق والحقيقي بما يختلج من هموم وتطلعات في وجدان الناس وواقعهم في محاولة من الصحافه لكشف ماهو سلبي ونشاز في حياة المجتمع ، وانه يتعين على السلطات والجهات ذات العلاقه ، ان تعمل على ازالة مايكشف لها من قصور وسلبيات ، ومن تمثل وتجسيد لكل شيء ملح وايجابي ومن السعي الحثيث تحقيقا لطموح مجتمعنا وتغييرا في واقع حياته الى ماهو افضل ، وانشغالا به من مواقعه المتردية الى مواقع يتحقق معها للناس وفر من الحريات والمساواه وتكافؤ الفرص ، ووفر من العدالة الاجتماعيه وقيم المواطنه السليمه ؟

اننا نطرح مثل هذه التساؤلات ، لاننا نعرف جيدا انه افسح المجال امام الصحافه في بلادنا ومارس الناس حقهم في التعبير من خلال تلك الصحافه ، وخاصة طلائعهم المثقفه ، وافسح المجال امام الممارسات الديمقراطيه والتي هي اليوم تجسيد لمنطق العصر ولغته ، وهي اليوم اكثر الحاحا وضرورة لبلادنا ، من اجل القضاء على ركام التخلف وكل جوانب السلبيات والقصور في حياة مجتمعنا التواق الى التقدم الاجتماعي والثقافي والسياسي .

ونحن حين نتساءل ، فاننا نعرف انه ليس في امكان الصحافه او هذه السلطة الرابعه ، خاصة فيما يتعلق بكشف وابراز جوانب السلبيات والقصور ، ليس في امكانها التمادي الى تصحيح وضع سلبي ما ، في مؤسسة ما أو وزارة من الوزارات ، لان ذلك يقع على عاتق السلطات التنفيذيه ومجلس النواب ، لان الصحافه يكون من مهمتها الكشف عن هذه السلبيات بقصد تبصير السلطات الى مواقعها والمناخات المهيئة لتفشي مثل هذه السلبيات واستشرائها .

لان الصحافه ليس في مقدورها الا ان تعكس على صفحاتها هموم الشارع وسير الامور في الاتجاه غير الصحيح . ، هذا فضلا عن المهام الثقافية والادبيه والفكريه والاقتصاديه التي تقع على عاتق هذه السلطه الرابعه .

اما اذا كان الحال سيظل بمنأى عن المعالجة لجوانب القصور والسلبيات من جانب السلطات المعنيه وستظل هذه السلطات رافعة لشعار «لاتفتش مغطى ولاتغطي على مفتوش» وان شعار الحريات والديمقراطيه ، وحريات الصحافه ليس الا من قبيل امتصاص سخط ونقمة الجماهير وطلائعها المثقفه ، وكذا من اجل ان يقال اننا بلد نتمتع بوافر من هذه اللغه المسماه الديمقراطية .

اذا كان هذا هو حالنا ، فاننا ننصح بانه لالزوم لهذا الادعاء ، ونؤكد بان خير بلسم لامتصاص السخط الذي امتد في اعماق الناس واحتل مساحات كبيره في وجداناتها ، نؤكد بان خير بلسم كان بتحقيق وحدة اليمن ، واقامة الجمهوريه اليمنيه ، هذا الوليد الذي انتظرته الجماهير طويلا وعلقت على تحقيقه امالا جساما يمكن ابتسارها في اشاعة الديمقراطية وحرية الرأي والعباره البناء وتحقيق وفر كبير من العدالة الاجتماعيه وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

نكرر بانه لالزوم للتشدق والادعاء ، خاصة وقد توفرت لدينا في ظل الجمهوريه اليمنيه صفحة جديدة للاصلاح ، الاصلاح الذي انتظره ابناء مجتمعنا لمختلف جوانب الحياة من اجل النهوض به الى حال اكثر تقدما وازدهارا ، وفي تقديرنا ، فانه لايوجد في مجتمعنا على هذه الساحة اليمنيه سواء من قواه الوطنيه او طلائعه المثقفة او عامته من يوجه الانتقادات ويسهم في كشف السلبيات وجوانب القصور في حياتنا ، بقصد الاساءة للوضع او التشهير به ، كما كان يذهب البعض في تفسيراتهم لتلك الملاحظات والانتقادات «الاصطياد في الماء العكر» ، وانما هناك انتقادات يطلقها المثقفون من مواقع محبه للوضع واكثر تفانيا وادراكا لابعاد قضايا الوطن ولعموم ناسه ، ويقصد منها تبعيد النظام والقائمين عليه الى تلك الجوانب السلبيه ومكامن الفساد في حياة مجتمعنا ، ولكنها كانت تواجه او تفسر بسؤ نيه لخلق ازمه او عداء بين السلطه واولئك الطلائع ، ولانبالغ اذا قلنا ان الامور من جراء ذلك قد بلغت حد القطيعه وبشكل سار معه الحال في غير الاتجاه السليم ، وشاع معه على نفس الخط الابتعاد عن حق المواطنه ومسارها الصحيح ، وتعمقت معه في الوجدانات والاحاسيس امور غريبة اختلطت بالفتور واللامبالاة ، وشجعت في التمادي اكثر فاكثر والى حد الدفاع عن السلبيات في حالات كثيرة ! ولايعني هذا حجب الرؤية عن ماأنجز وماتحقق في بلدنا الموحد على طريق التقدم في مختلف مجالات الحياة ، فهذا امر ظاهر للعيان وليس في امكان احد نكرانه او اهماله لان ذلك امر بين مثل الشمس في رابعة النهار .

غير ان حرمان مجتمعنا في عهد دخلت الى غير رجعة من ان يحتل مكانة بين المجتمعات العربيه والانسانيه المتحضرة هو الذي جعل من طموح شعبنا ان يكبر ويتسع ، وسيظل حلما يراود انساننا مالم يمارس حق النقد والملاحظه والمكاشفه لمختلف جوانب القصور والسلبيات .

ذلك لان الكثير من المجتمعات ، ربما تكون قد مرت بمثل هذه المراحل والظروف التي تمر بها ولكنها تجاوزتها بفعل تلمسها بكل صراحة وصدق وشجاعة ، وكشفت عن مكامن الداء لديها وحرصت على معالجتها واجتثاثها من جذورها ، لانه وكما سبق القول ، لايكفي ان نكشف عن جوانب القصور من خلال صحفنا ووسائل اعلامنا ، بل يتعين على السلطات او الجهات المعنية ان تبادر الى التحقيق والدراسه والتحليل والاستنتاج لمعالجة مختلف الظواهر السلبيه التي يكشف عنها ، ليس من خلال صحفنا ووسائل اعلامنا فقط ، بل فور علمها بذلك من خلال اجهزتها والمواطنين الذين يبلغون عن تواجد داء ما في اي مؤسسه ما ، ليس هذا مايقع على عاتق هذه السلطات ، بل هناك كثير من المسائل التي يتعين ان تبادر كل المؤسسات والوزارات والهيئات للقيام باتخاذها اذا رغبت في تأسيس الدولة المركزيه اليمنيه ، وفرض هيبة النظم والقوانين ونشر ظلال الدستور الذي نظم العلاقه بين الدولة والمواطن .

ذلك ان القوانين والنظم كلية ولايمكن تجزئتها او سيادة وتطبيق جزء منها في وزارة ما دون سائر الوزارات والمؤسسات والهيئات .

بل هي كلية ومن اجل سيادتها يلزم اتخاذ بعض التدابير التي يقع في مقدمتها ، توعية المواطنين بحقهم في التمسك ، ودعم الدولة ومساندتها للمواطنين في تمسكهم بحقوقهم التي شرعها لهم الدستور ونظم وقوانين البلاد ، وكذا من خلال اشاعة الديمقراطيه في البلاد وتمكين كل القوى الخيرة والمحبه للوطن ارضا وانسانا من ممارسة كامل حقوقها .

ولاننسى ان تقوم الدولة بمهامها فرز وغربلة لمسؤوليها لمعرفة من هو معها على الخط من العدم ، لأن اقامة الدوله اليمنيه وسيادة القانون وتحقيق العداله الاجتماعيه بمعرفة اشخاص في الدولة لايعملون من اجل ذلك ، ولا يسعدهم ان يتحقق لمجتمعنا وفر مما ذكر ، يكون فيه شيء من التكريس للسلبيات وتعميق اللامبالاة في وجدان الناس ، ولعل هذا المنحى هو الذي تصب فيه الجهود ، جهود منهم ضد الدولة والوطن في محاولة لتيئيس ناس الوطن من حكومة الجمهوريه اليمنيه .

اننا نقول ذلك لاننا لمسنا من خلال صحفنا اليوميه والاسبوعيه الوطنيه عده نقد[illegible] التربيه والتعليم باعتماد[illegible] مناهجها وبما ينسجم مع[illegible] العصر العلميه والتقنية وحاجة البلد ايضا الى الكوادر المؤهله والقادره على سد حاجتها في مختلف جوانب الحياة .

وكذلك فيما وجه من نداءات واستنجادات حول هذه العصائر المنتشره في الاسواق من اجل الفتك بأطفالنا ، والتي كشفت عنها المختبرات والمعامل من انها لاتصلح للاستخدام البشري .

ونقول ذلك ، لما قرأناه من نداءات واستغاثات منشورة في صحفنا من قبل اللجنة التحضيريه لنقابة المعلمين في الحديده والتي بسبب اهمال نداءاتها وقع الناس في الراس ونقول ذلك لاننا قد وقفنا من خلال صحفنا على قضية من اخطر القضايا فرحياء مجتمعنا وبالاخص طلابنا ومسأله ترجلهم للجهاد في افغانستان والان شاهدنا العجائب من خلال برنامج صوره الذي يقدمه الاخ احمد الذهباني ، ولأننا كذلك احطنا من خلال صحفنا عن قضايا تتعلق بمعد الناس وقوتهم وتجاوزات ترتكب هنا واغتيالات تمارس هناك ، ودول داخل الدوله هنا ومحافظون داخل المحافظة هناك . كل ذلك يجعل منا ان نكرر الدعوة الى القضاء على السلبيات ، من خلال الكشف عنها بكل شجاعة وصدق واجتثاثها مع مايفتها من جذورها وعلى الدولة ان تختار ادواتها لذلك ، والا فانه يمكننا القول والترديد اذا كان بيت الله بيوطل فاين الكنان .

لا تفتش مغطى ولا تغطي على مفتوش!

احمد مثنى

حول ما أثاريته «صوت العمال» عن احتجاز صاحب مكتبة تعز لبيعه كتباً لـ «عبد الفتاح اسماعيل»:

النقيب/ محمود الابي: الذين أمروني تنكروا للحقيقة خوفاً على كراسيهم ومناصبهم!

استلمت «صوت العمال» رسالة توضيحيه من الاخ النقيب محمد حمود الابي من قسم الشرطه المدنيه في تعز والذي سبق لـ «صوت العمال» ان اثارت في عددها ٩٦٦ امر احتجازه لصاحب مكتبة تعز لقيامه ببيع الكتيب الخاص بلقاء عبدالفتاح اسماعيل مع علماء الدين ومطالبة الصحيفة بالكشف عن الجهه التي كانت وراء التقيب والتحقيق في هذا الامر .

واوضح الاخ النقيب في رسالته انه كان مكلفا بذلك (أرفق للصحيفة صوره للتكليف) وقال كان مفروض على الصحفي عبدالباسط سروري والذي اثار هذا الموضوع في زاويته (كل خميس) ان يتلمس الحقيقة كامله ومسبباتها وخلفيات الفاعل وفضح المتسببين الذين عملوا على ذكر اسمي على صفحات الصحف رغم علمهم بأنهم الآمرون لي وجعلي «كبش فداء» وعرضه للقيل والقال متنكرين للحقيقة وخوفا على كراسيهم المحتمين وراءها .

واوضح انه قد بين في تقرير منه لنائب مدير الامن تفاصيل الحادث وفيه الحقيقة كاملة والتي توضح المرتكب والجاني الحقيقي وان صورة من هذا التقرير قد بعثها في وقت سابق لـ (صوت العمال) حتى تتأكد لها الحقيقة لكن الصحيفة لم تنشره (الصحيفة لم تستلم التقرير المذكور) وقال متسائلا هل عدم نشر التقرير هو خوف ممن وردت اسماؤهم فيه لانهم ذوو سلطه واصحاب مراكز ولا قدره لاقلام المحررين في الصحيفة في مجابهتهم بما ارتكبوه مضحيين بمن لاحول له ولا قوة .

واختتم رسالته بقوله :اكتفي بهذا القدر واثقا من نشر الحقيقة وتبرئتي مما نسبتموه لي دون قصد ورد اعتباري واسعاري والقارئ على ساحة وطننا الموحد بامانتكم وصدق صحيفتكم ودوركم المشهود له بالكلمة الحقه دائما دونما تمييز بين كبير وصغير رئيسا ومرؤوسا .. وأسال الله ان يحق الحق على ايديكم وان يوفقكم ويأخذ بأيديكم لما فيه الخير والصلاح .

المحرر :

الصحيفة لم توجه التهمه للاخ النقيب محمد حمود الابي وانما اوردت الواقعه وطالبت بالتحقيق فيها وكشف الجهة التي كانت وراء هذا الفعل حيث وان المسؤولين المعنيين قد نفوا إعطاءهم اي توجيهات باحتجاز صاحب المكتبه

«صوت العمال» تشكر النقيب محمد الابي على افصاحه لحقيقة الأمر «ونتساءل هنا هل للاخ نائب مدير الامن ان يدلي هو الاخر بدلوه ؟ خاصه وان امر التكليف قد تضمن .. اخذ صاحب المكتبه مع كتاب عبدالفتاح حسب طلبه هو .. ام انه هو الآخر قد فعل بنا، على تعليمات عليا ممن لازالوا يتحسرون على الماضي .

صوره لامر التكليف ويقول : الاخ النقيب محمد الابي يتم انتقالكم لمكتبه تعز واخذ صاحبها لمكتب نائب مدير الامن مع مابحوزته من كتاب عبدالفتاح اسماعيل حسب طلبه وشكرا .
مامور قسم شرطه المدينه

عمال منارة العمل بعدن يناشدون الوزير بإطلاق سراح مرتباتهم!

موظفو الأحوال المدنية - تعز - بدون مرتبات لسبعة أشهر!

نحن موظفي وزارة العدل من المتضررين بعدم استلام مرتباتنا حتى الان وقد تعبنا من الجري وراء المسؤولين لمعرفة السبب الحقيقي لتأخيرها ولم نجد غير الاسباب الواهيه ، فالمحاسب ادعى اول مرة ان الكشوفات سوف تأتي من صنعاء ، وانها لم تصل بعد ، ثم قال ان الكشوفات موجوده في مكتب (باعشن) المغلق لتواجد (باعشن) في صنعاء وهاهو الشهر الثاني قد اكتمل ونحن بدون مرتبات وكما تعلمون فإن أسراً نعولها فمن اين نصرف ؟! نناشدك ايها الاخ الوزير الاجراءات السريعه ، لنشعر زلت قريبا منا ، وحتى المثل الشعبي القائل : «البعيد عن العين بعيد عن القلب» العاملون بوزارة العدل

نحن موظفي الاحوال المدنيه، تعز لم نتسلم مرتباتنا منذ بداية توظيفنا في يناير ١٩٩٠م علما ان تعاقدنا مع المصلحة للعمل مدته سنه واحدة وهاهي قد مرت منها شهور سبعة ولم نستلم حقنا ، فهل المصلحة تحاسبنا اخر العام حساب واحد ؟! ام انها ستدخلنا دوامة المتاهات ؟!

اننا نطالب بحقنا وفقا للتعاقد المبرم معها ؟!

عمال الاحوال المدنيه تعز

المتضررون بامتحانات القبول بجامعة عدن من مبنى رفعة ٢٣ يناشدون الجامعة بإعادة النظر

حضر الى مبنى الصحيفة عدد كبير من الطلبه الذين تقدموا لامتحانات القبول بكليات جامعة عدن ، ولم يحالفهم الحظ في القبول .

رغم النجاح الكبير الذي حققوه في الامتحانات ، كما يقولون ، والسبب هو تدني نسب نجاحهم في امتحانات الثانوية العامه للعام الدراسي ٨٦-٨٧ م وهي ظاهرة مشتركة لكل طلاب هذه الدفعه ، وقد اعترفت وزارة التربيه والتعليم ذاتها بالاسباب .

ويضيف الطلاب في الرسالة التي تقدموا بها وهي صورة من الرسالة التي تقدموا بها الى مجلس الجامعة ، انهم يشعرون بالغبن من سياسة القبول لهذا العام حيث اعطيت المقاعد للمتقدمين من طلاب الدفعة ٢٥ رغم ان معدلاتهم في امتحانات القبول كانت اقل من معدلات زملائهم من طلاب الدفعه ٢٣ ، ولكن نتيجة لارتفاع معدلاتهم في امتحانات الثانوية العامه فقد تحصلوا على الاولويه في مقاعد الجامعه ، علما ان طلاب هذه الدفعه لم ينتهوا بعد من الخدمة العسكرية ، بينما نحن أنفقنا ثلاث سنوات منها سنتين وسته اشهر وسته اشهر بعد التسريح فمن الأحق بمقاعد الدراسه ؟!

ويطرح الطلبه طلباتهم في التالي:

١- إعادة النظر في سياسة القبول لهذا العام .

٢- تقسيم المقاعد بالتساوي بين طلاب الدفعتين ، او اعتماد امتحانات القبول باعتبارها الفيصل بينهم .

إدارة العلاقات العامة بمحافظة الحديدة تعقب حول ما نشرته «صوت العمال» عن احتجاز مواطن بتهمة توزيع منشورات

الاخ رئيس تحرير صحيفه صوت العمال المحترم

اشارة الى مانشر في صحيفتكم الصادرة بتاريخ ٢-٨-١٩٩٠م العدد (٩٦٦) وفي الصفحه الثالثه حول دعوى احتجاز الاخ محمد عبدالباري الاهدل من منطقة الحسينيه وادخاله جبرا الى مدينه الحديده وايداعه في سجن الاحتياط بناء على تعليمات الاخ وكيل محافظه الحديده بحجه ان المواطن يقوم بتوزيع منشورات.. وانه رفض تسليمه للنيابه للتحقيق معه الخ اشارة الى ذلك نود اولا الاعراب لكم عن تقديرنا لاهتمام صوت العمال بقضايا وشكاوى المواطنين ونشرها عبر الصحيفه بهدف معالجتها ... بغض النظر عن صحه البعض منها .

ومن هذا المنطلق فانه قد لايهمنا معرفه مدى تأكدكم من صحه مارفع اليكم بشأن قضية الاخ الاهدل .. نعم لايهمنا ذلك بقدر مايهمنا توضيح الحقيقه لكم وللاخوة القراء وهي انه لاصحه لما جاء في شكوى الاخ الاهدل بشأن احتجازه في الحسينيه وادخاله جبرا الى مدينه الحديده وحبسه بالاحتياط من قبل الاخ وكيل المحافظه ولاحصل رفض احاله قضيته الى النيابه ..الخ وتأكيدا لذلك ولاعطائكم صوره واضحه فان قضيه المذكور تتلخص بالاتي :-

اولا : تلقى الاخ وكيل المحافظه بلاغا هاتفيا يوم ٢٨-٧-٩٠م من الاخ مدير عام قضاء زبيد انكديه من المنشورات وزعت قبل فجر يوم ٢٨-٧-٩٠م من عدة اماكن بمدينه زبيد وبجوار مبنى ادارة القضاء وقد شاهد بعض حراس الادارة المنشورات القيت من داخل سيارة واستطاعوا عندما سلطوا عليها نور البطاريه اليدويه عليها معرفة انها سياره كراسيدا لونها ازرق وانها تحمل رقما هو ٥٠٥٠ واضاف مدير زبيد ببلاغه ان المنشورات تسي، الى الدوله وتتضمن شتما وانتهاكا لاعراض مدير الناحيه شخصيا ورئيس المجلس المحلي وان السياره غادرت زبيد بمن عليها .. وانه من واقع الاوصاف التي ذكرها الحراس فقد ظهر انها قد تنطبق على سيارة الاخ محمد عبدالباري الاهدل لذلك تم من قبل مدير الناحيه الاتصال بشرطه الحسينيه للبحث عن السياره وصاحبها الاهدل وارسالها الى زبيد للتعرف عليها والتأكد من انها المقصودة او غيرها .. غير ان شرطه الحسينيه افادت انه تم الاتصال بالاخ نائب مدير امن اللواء حول الموضوع وامره بعدم ارسال السياره .. لذلك فان مدير زبيد طلب من الاخ وكيل المحافظة ابلاغ الاخ نائب مدير امن اللواء بتبليغ شرطه الحسينيه بارسال السياره الى زبيد لما ذكره .

ثانيا : ابلغ الاخ وكيل المحافظه الاخ نائب مدير امن اللواء بالزام شرطه الحسينيه بارسال المذكور مع السياره لغرض التعرف على السيارة .

ثالثا : وخلال ذلك بلغ وصول الاهدل الى الحديده وكان التعقيب على الاخ نائب مدير الامن لاعتماد ماسبق .

رابعا : وصل الينا ابن الاخ الاهدل صباح يوم ٢٩-٧-٩٠م شاكيا ان والده محبوس من قبل الامن بسبب عدم عزمه الى زبيد مع السياره وهو غير موافق على العزم لتضرره من مدير زبيد الذي اعتدى على ارضه كما جاء في شكواه وانه لايرضى اجراء التحقيق بشأن المنشورات في زبيد فضمانة الاخ الوكيل بانه لم يأمر بحبس والده وانما المطلوب حضور السياره الى زبيد للتعرف عليها فقط .واذا لزم بعد ذلك اجراء التحقيق في حالة التأكد انها السياره المقصودة بالبلاغ سيجري التحقيق بالحديده .. اما مايشكوه من مدير زبيد فعليه التقدم بشكواه للمحافظه لإنصافه منه بحسب مايتقرر.

خامسا : بعد ذلك وصلت مذكره من ادارة امن اللواء مفادها ان الاهدل الذي امر الاخ الوكيل

التتمة ص ٧

شركة درهم للصناعة المحدودة /الحديدة
☎ ٣١١٠٧٥٣/٤/٦ فاكس ٢١١٥٧ (٠٣) ص.ب ٣٦٦٧ الحديدة
ج . ٠ ي

اعداد : فاطمة محمد بن محمد

منطقة الأراضي .. إلى أين ؟

الحديث عن الاراضي حديث ذو شجون ومتعدد الوجوه ، فمالكو الارض السابقين يدعون تضررهم من إجراءات توزيع الاراضي، والمواطنون الذين وزعت لهم الاراضي يتساءلون ماوصيرنا اذا سحبت عنا الاراضي ؟! والمزارعون في مزارع الدولة اصبحوا على شفا الهاوية . اذا ماتم تعويض المتضررين من اجراءات التأميم بالأراضي التي تدخل تحت اسم (مزارع الدولة) .

والذي نعرفه ان هذه المسألة قد تطرق لها برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل ووضع الاسس الخاصه بمعالجتها كما تم تشكيل اللجان المنبثقه لحل هذه المشكله وفقا لتوجيهات مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي سابقا وكذا دورات مجلس الشعب الأعلى .. ولكن اين الجديد ؟!

الجديد في ان الهيئات القياديه في البلاد بدأت تتدخل في سير عمل اللجان معارضه الطرق والاساليب المطروحه لحل هذه المعضله ، فان تصدر هذه الهيئات اوامر الى الجهات الحكوميه بإعادة أراض (ما) لأصحابها ، فانها بذلك قد أشعلت فتيلا دون ان تدرك .. فما معنى ان تعاد (لفلان) او (علان) اراضيه وهي أصبحت مصدر رزق لاناس اخرين على مدى عشرين عاما ؟! وهل سيسلم هؤلاء هذه الارض بسهولة؟

اننا اذا كنا نعترف بأخطاء في التطبيق لقانون الاصلاح الزراعي ، فان هذا لايعني اننا نقول ان هذا القانون كان خاطئا فالذين ضربت مصالحهم ووزعت اراضيهم كانوا سلاطين وأمراء ومشائخ واقطاع وقد أخذوا تلك الارض بقوة السلطان وجور السلطه ، والذين وزعت أراضيهم هم من اكثر الفئات الشعبية فقراً وكدحاً .. قد تكون حدثت هناك في اماكن ما وتضرر البعض من الاجراءات ، وانتفع البعض الآخر ولكنها استثناءات .. لذلك نرجو من هيئاتنا القياديه الأخذ بعين الاعتبار (الصالح العام) واثر اي إجراء على الاغلبية كما نرجو من اللجان المختصه سرعة البت في هذه القضية ، وإعطاء كل ذي حق حقه .

أين ولدانا يا وزير الداخلية وادارة ؟

اللحق ولدانا صالح احمد سالم ومهدي علي لقرع باهدى بالخدمة العسكريه نيابة لنداء الوطن في عام ١٩٨٥م في لواء باصهيب والذي كان موجودا في (عتق ، شبوه) وبعد ثلاثه اشهر استلمنا رسالة موجهه للوليين يطالبونهما بها بالعودة الى اللواء في حين اننا كنا نعرف انهما في اللواء ، وذهبنا الى اللواء وقابلنا القائد ولم يفدنا بشيء وظلانا نبحث عنهما حتى حصلنا على معلومات تفيد انهما موجودان لدى الاستطلاع الحربي شمال الوطن سابقا ، وقد تأكدنا من صحة هذه المعلومات من اقدم (الاسطح) مدير الامن الحربي ، والذي افادنا انه تم احالتهما الى جهاز الامن ، وقام باتصالات مع الجهاز لاطلاق سراحهما خاصه واننا قدمنا ضمانة عليهما من قبل الشيخ عبدالله سالم الحميري ولكن الجهاز انكر وجودهما .. فما العمل ؟! ومن يرد لنا ولدينا ؟! وماهو الذنب الذي ارتكباه حتى يصبحا في المجهول ؟! إننا نناشد الاخ وزير الداخليه والامن سرعة التدخل وإفادتنا بذلك عبر صحيفة صوت العمال .

احمد سالم صالح باهدى

همسة قضايا شكاوى

يا راهده .. "عاد المراحل طوال"!

انقطاع الماء حقيقة لايقدر احد انكارها في (الراهده) لكن الغريب ان (الفواتير) تأتي كل شهر مطلوب فيها تسديد مبالغ خياليه قيمة الماء والكهرباء .. احيانا .

اما الكهرباء فتشغل لمدة ساعتين مساء من (٨-١٠) ومع هذا فدورها ضعيف ، بل انه بامكان الفرد الامساك بأي (واير مكشوف) دون ان يحدث له شيء اما استخدامها لاي غرض (غسالة ، ثلاجه ، تلفزيون ، خلاطه) فمن المستحيلات ومع هذا فآخر الشهر يأتي المطبل يشتي نصيبه من العيد والمطلوب من مائة الى ثلاثمائه ريال ... الغريبه ان كل مسؤول تولى ادارة الكهرباء في الراهدة لايتركها الا بعد ان يبني عمارة ويمتلك سيارة .. وما خفي كان أعظم .

منير العبسي
الراهده - تعز

لو سرقت "ايلينا" (صالون ابوديه)؟!

حينما بدأت محاكمة (أيلينا ماريوليسيسكو) الشقيقة الصغرى للرئيس الروماني السابق (تشاوشيسكو) بتهمه سرقة حوالي (٤٦) الف دولار من ميزانية الدوله وقامت الدنيا لذلك ولم تقعد ، والمبلغ اذا حسبناه بالعمله اليمنيه نجدها (٥٥٣) الف ريال وتعجبت لو ان ايلينا سرقت (صالون ابوديه) وهربت اموال بالعمله الى الخارج ، وبنت العمارات ، واشترت الاراضي ، مثلما يفعل عندنا "اولاد الحلال" ماالذي كان سيحدث لها .. ورثيت لحال (ايلينا) لانها رومانيه وقلت في نفسي قدرها الاحمق انها رومانية ، وليست يمنيه او على الاقل عربيه فلو كانت كذلك فقد كانت ستحمل على الأعناق وتمنح أوسمة الشرف الرفيعه و...و...و..

فمتى يقف الذين يسرقون أموالنا ، وينهبون قوتنا في مثل القفص الذي وقفت فيه (ايلينا) ؟!

احمد سعيد الاغبري

معركة في ساحة القضاء !

حدث ذلك في محكمة (الحد) بمديرية يافع حيث قامت امرأة بإطلاق رصاصات من المسدس ، الذي كان معها على زوجها واردته قتيلا حينما سمعت تنفيذ حكم الطلاق منه ، وهنا لم يتورع اخو المقتول حين صوب (بندقيته آلي) وإلى ندر زوجة أخيه وارداها قتيله .. حدث هذا امام ذهول القضاة وذعر الحاضرين والسؤال المطروح : هو كيف سمح لدخول هذين الشخصين بسلاحهما واين حرمة القضاء ؟! ومن المسؤول عن ذلك ؟!

علي صالح البكري
الحد ، يافع ، لحج

مولد كهرباء المسيمير في العراء !

في قرية (حبيل حنش) يوجد مولد كهرباء لخمس قرى في مركز المسيمير ، وله حوالي ثلاثة اعوام مرمي في العراء للشمس والريح والمطر دون تشغيل او حمايه بوضعه في اي مبنى حتى تحول لونه من الاحمر الى الابيض .

علما انه تم جمع تبرعات من المواطنين من اجل بناء غرفه للمولد ، وكذا دعم حكومي من المديريه والمحافظة ، فهل يطول رمي هذا المولد في العراء كثيرا؟!

دحان قاسم محمد - المسيمير لحج

وغدر بنا الأقربون أيضا الرئيس !

نحن اولاد المرحوم السيد عبدالقادر علوي السقاف تعرضنا للاجراءات التي تمت في الشطر الجنوبي في السبعينات إبان توزيع الاراضي وتأميم المساكن وفي عام ١٩٨٣ تقدمنا بطلب إعاده منزل لنا كوننا اسرة كبيرة ومحتاجه لسكن وتم النظر حول إعادة المنزل من قبل وزير الاسكان آنذاك الذي أشار علينا بتسجيل المنزل باسم احد اقاربنا فاتفقنا مع الاخ محمد عيدروس يحيى مقرر لجنة المحافظة عدن للمؤتمر الشعبي العام وقام هو بتسجيل المنزل باسم اخيه يحيى عيدروس يحيى على اساس ان يبقى المنزل مع (الوالده) وفي عام ١٩٨٧ تم نقض العهد وتمسك بالمنزل ورفض الاعتراف بأي اتفاق رغم مانمتلكه من وثائق تثبت ماذكر أعلاه من اداره الاسكان ولجنة الحي والشرطه بالمنطقة والجيران والاهل .. والمنزل مغلق منذ ثلاث سنوات وعندهم عدة منازل والآن يحاولون بيعه بأي ثمن كان .

اننا نطلب من الاخ الرئيس سرعة التدخل لاقرار الحق واعطاء كل ذي حق حقه ..

اولاد المرحوم السيد عبدالقادر علوي السقاف
الشيخ عثمان - عدن

أمر احتجازي مكتوب بقرطاس صابون !!

في الأول من أغسطس فوجئت بمجموعة من رجال الشرطة أمام منزلي يطلبون مني مرافقتهم الى مركز الشرطة وكان أمر احتجازي مكتوباً على قرطاس صابون فرفضت الذهاب معهم ، وبعد وقت قصير عاد أحدهم ومعه أمر الاحتجاز وحين طلبت منه التأكد أنني الشخص المطلوب أكد لي بذلك ، وبعد احتجازي جاء ضابط الباحث بالمركز ليخبرني أن امر الاحتجاز ليس باسمي وانما باسم مواطن آخر ، وقال هذا أمام جميع الناس والسجناء .

وفي ظهر ذلك اليوم استدعاني كل من ضابط المباحث وقائد الشرطة الى غرفة مجاورة للسجن وأخبراني أنه بإمكاني العودة إلى منزلي ، فرفضت إلا أن يتم خروجي بطريقة رسمية ، وتعطى لي رسالة تؤكد ذلك حتى لاأتعرض لأي بهذلة فيما بعد ، فرفضا وأعاداني الى السجن حيث بقيت فيه لمدة ٢٤ ساعة ، في سجن المسيمير ، ثم رحلوني الى سجن المجمع في لحج ، بدون أخذ أقوالي في (المسيمير) ، وفي سجن المجمع وضعت في زنزانة لايتعدى عرضها وطولها عن ٢×٣ متر وبها عشرة سجناء ، مما أدى إلى تدهور حالتي الصحية ونقلت على إثرها إلى المستشفى للعلاج ثم أعادوني إلى براق المجمع .

وفي الثالث من أغسطس تم أخذ اقوالي من المحقق في لحج ، وفي اليوم التالي جاء محقق جديد وحقق معي ووجه لي عدة تهم منها : مقاومة السلطات بالأسلحة والحجارة ، وسب رجال الشرطة وعدم الإدلاء بأقوال أمام ضابط الباحث بالمسيمير . وفي الخامس من أغسطس أعادوني الى سجن المسيمير حيث تم الإفراج عني بضمانة حتى أطلب مرة أخرى .

إننا نطالب كل الجهات المعنيه الوقوف أمام مثل هذه القضايا التي يتعرض فيها المواطن للامتهان والقهر والتطفيش .

(ملحوظة) اسم المواطن المطلوب
محسن علي مقبل
محسن محمود هاشم
المسيمير - لحج

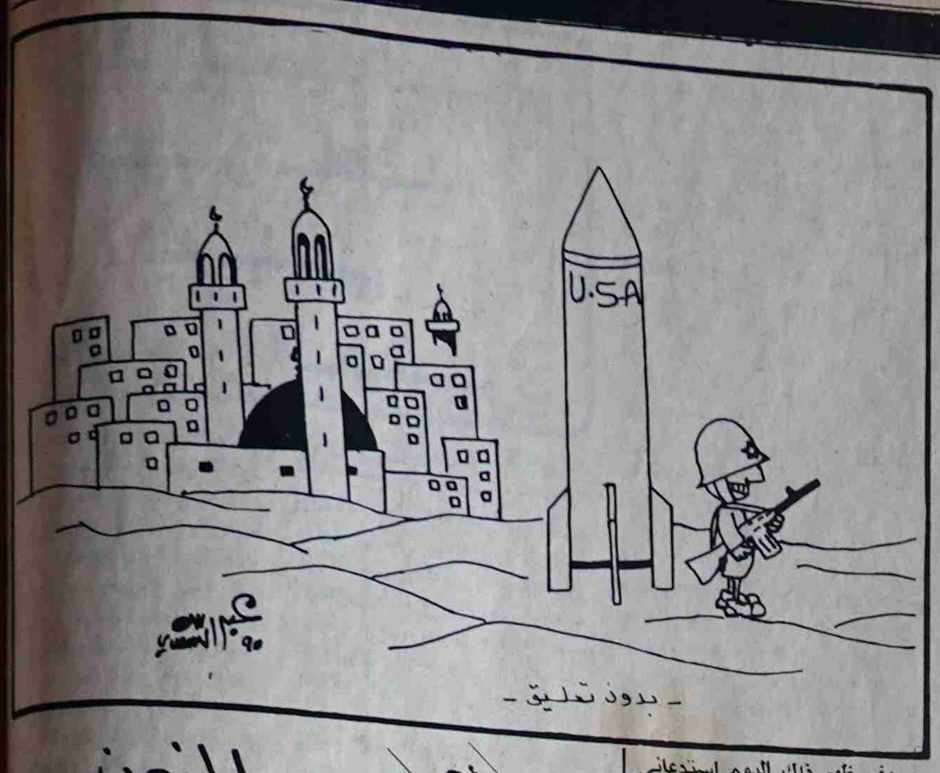

همسة مواطنون يبحثون عن الماء !!

قال تعالى : «وجعلنا من الماء كل شيء حي» ، وتظل مشكلة انعدام (المياه) في بلادنا اكان لاسباب تتعلق بالسماء اولاسباب تتعلق بالأرض ، ستظل هذه المشكله تؤرق الجميع وتهدد أمن الجميع خاصه وان المسؤولين في بلادنا تعودوا على ان يضعوا (أذن من طين واخرى من عجين) أمام صرخات المواطنين ، وأنين الباحثين عن قطرة (ماء) .

والسؤال الذي يظل مطروحا هو : أين مصير كل تلك المشاريع التي تم إقرارها ؟! او تم بدء العمل بها ؟! اوتلك التي مازالت حبرا على ورق ؟!

فكل يوم تنهال علينا عشرات الشكاوى من مواطنينا من شتى انحاء اليمن ، وجميعهم يحملون الجهات الحكومية في مناطقهم الاسباب .. فهاهم مواطنو عزلة الربيعي (ناحية التعزيه) يبكون مشروع المياه الذي صرفت الحكومة من أجل إنجازه الاموال الطائله وكذا تبرعات المواطنين ، ولكن هذا المشروع انتهى بعد اسبوعين والسبب ان القائمين عليه قاموا ببيع (المضخة) الكبيره واستبدلوها بأخرى صغيره لم تستطع القيام بالمهمة فتوقفت بعد اسبوعين .. وهاهي قد مرت ثمان سنوات والمشروع مخسر فمن المسؤول ؟، وما هو موقف جهات الاختصاص مما حدث ؟

● الشكوى الثانيه مقدمة من مواطني منطقة (حماده) مديرية الضالع ، حيث يقولون ان اعتمادهم على الامطار ماعاد يفيد فالامطار قليلة ، والمياه الجوفية نادره فأصبحوا تحت رحمة السماء ، وقد تفاءلوا خيرا عام ١٩٨٥م حينما زار الشهيد علي عنتر المنطقة واعطى التوجيهات بالبدء بتنفيذ مشروع المياه لمنطقة (عدن حماده) فما الذي حدث ؟! لقد رحل الشهيد ورحلت معه كل الوعود والآمال .

● الشكوى الثالثة من أهالي منطقة الوضيع ابين يتساءلون عن مصير مشروع المياه الذي وعدوا به من قبل الدوله وتم إقراره ضمن خطة التنمية حيث اصبح الحال لايحتمل (فخزان المياه) الذي يمولهم بالماء احيانا اصبح خزانا للكلاب الميته والثعابين وغيرها ..

وبقي ان نقول لمسؤولينا «نظارة بعين العطف على مواطنيكم وارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء» .

إلى من يهمه الأمر

● لماذا تكون الاولوية للضباط في القوات المسلحة قدماء ومستجدين في كل الامتيازات (سكن ، قروض ، نسبة القروض .... الخ) بينما الجنود العاديون الذين قضوا زمنا طويلا في السلك العسكري محرومين من كل هذا ؟!

صالح محمد عقيل العبادي
ابين

● قام مكتب بلدية القاعدة بهدم الاحواش التابعة للمنازل التي أقامت الاحواش بموافقة المكتب ، رغم ان المشكله تتركز حول الذين قاموا ببناء احواش بطريقة غير شرعيه وضرره بالصالح العام ودون موافقة المكتب ، فمن المسؤول عن هذا ؟!

طه احمد سعيد ، القاعدة - إب

● انتشار مزابل القمامه المتراكمه في كل ركن من اركان محافظة عدن (عيني عينك) تشير إلى سؤال واحد :

أين صحة البيئه من هذا ؟!

فيصل الشرعبي - تعز

● متى يعاد رد الاعتبار لمدينة تعز وتعود اجمل مدينه في اليمن ؟!

عبدالباسط عيسى ، القبيطة

● لماذا تم اختفاء برنامج الشاشه والمشاهد رغم انه من أكثر البرامج التلفزيونيه نجاحا

عوض سالم الحبشي
الشيخ عثمان

● ثلاثه مشاريع هامه معطله في عزله الربيعي ، الاول مشروع مياه متكامل مقدم من الاخ الفريق علي عبدالله صالح والثاني مشروع مياه مقدم من المرحوم الحاج هائل سعيد ، والثالث مدرسة قام ببناء بعض صفوفها المواطنون ولم تكتمل .

فهل يستمر الحال هكذا يامدير الناحيه ؟!

فؤاد غالب عبدالعزيز ، تعز

● في طور الباحة يتم منع عبور اي سيارة لاتحمل لوحة (أجرة) قادمه من ناحية القبيطه ويرغم المواطن القادم من هذه الناحية بركوب سيارة اجرة من دراهم الى طور الباحه ثم سيارة من طور الباحه الى عدن ولاندري مالحكمه من ذلك وهل الجهات المسؤوله لديها علم بذلك ؟!

منصور محمد احمد
عزله الاعبوس

مع تحياتنا

الاخوة : امين العديني - العدين .

احمد علي ناصر ، نصاب شبوه اهالي قرية عمد ، بير باشا - تعز

الشكاوي التي بعثتم بها تفتقد الادلة والوثائق ، اذا كان لديكم مايثبت صحة ماكتبتموه نحن في انتظار ذلك .

● الاخ سلطان عثمان مقبل: نتمنى لك التوفيق في حياتك العامه والخاصه ، ونأمل ان يقف والد زوجتك معك موقفا خيرا .

● الاخ ابو رينات .. كنا نتمنى ان تكتب الينا باسمك ، لانك لم تكتب شيئا يجعلك تخفي اسمك .

● الاخ محمد احمد عبدالرب وممثلو القطاع الخاص في تعز سنحيل رسالتكم الى قيادة الاتحاد العام للنقابات للنظر فيها .

● الاخ محمد احمد محروق .. نشكرك على كلماتك الطيبه حول الصحيفة ، ونحن عازمون على مواصلة المسيرة .

● الاخ طه علي السروري القاعدة وصلتنا مساهمتك الطيبة وسنحاول نشرها ، اكتب الينا .

اعداد : قحطان ناشر

إلى رئيس مجلس الرئاسة ورئيس مجلس النواب

انا المواطن عبد السلام طربوش جعيشان ، ناحية صلو - الحجرية لواء تعز : لدي قضية خلاف حول وراثة مع (محمد علي درهم واخيه عبده علي درهم) .

القضية في المحكمة الابتدائيه في خدير والصلو ، ناحية لواء تعز .. وتحمل رقم (١٣) ورقم (٦) لعام ١٤٠٢هـ .

فمنذ عام ١٤٠٢هـ وانا اتابع هذه القضية والاحكام فيها من حاكم الى حاكم ، من اجل اصدارها والجزم فيها ، فكان اول حاكم الاخ عبدالخالق بن علي الناشري ومن ثم الحاكم عبدالواسع عبدالله الارياني وقد حكما في القضيه حتى كان آخر حكم قد صدر في ٤ شعبان ١٤٠٦هـ .. الموافق ١٢ ابريل لعام ١٩٨٦م ، ولكن للأسف لم ينفذ الحكم حتى كتابة هذه القضية .

إنني اطلب من رئيس مجلس الرئاسة ومن رئيس مجلس النواب تدخلهما ، لدى المحكمة المذكورة باعطائي الجزم في القضية رقم (٦) والقضية رقم (١٢) لانني قد خسرت الكثير واصبحت في حالة يرثى لها ، علما ان الاحكام قد صدرت في ١٢-٤-٨٦م وفي ٢٩ رجب عام ١٤٠٧هـ .. ولدي الوثائق التي تثبت ذلك ، واطالب بتشكيل لجنة بيني وبين المحكمة للتأكد من صحة ما ذكرته !

المواطن عبد السلام طربوش درهم جعيشان
ناحية الصلو تضاء الحجرية
لواء تعز

مسجون دون محاكمة !

القضية تكمن في ان احد الضباط ويدعى احمد عيسى كان دائما مايتردد على البئر التابعة للمواطن عمر قائد علي نارة تحت مبرر جلب الماء ، ونارة اخرى لأغراض لاداعي لذكرها .

حاول المواطن عمر قائد منع الضابط من الوصول الى البئر مهما كانت المبررات لكن الضابط لم يفعل بل لقد قام الضابط بمطالبة المواطن المذكور بابراز وثيقة تصريح حمل السلاح بالطبع لايوجد لدى اي مواطن من مثل هذه الوثائق لحمل السلاح خاصه في المناطق الريفيه .

وصل الضابط يرافقه خمسة من الجنود الى المواطن صاحب البئر يطالبونه بتسليم سلاحه الشخصي طالما لايوجد لديه تصريح رسمي بذلك .

رفض المواطن عمر تسليم سلاحه وماكان منه الا ان أطلق النار على الضابط حتى أرداه قتيلا وفر هاربا .

بدلا من البحث عن الجاني والقبض عليه كونه المتسبب الوحيد في هذه القضية تم القبض على مواطنين اخرين لم يكن لهم اي صله بالحادث لامن قريب ولا من بعيد ومنذ ذلك الوقت وهم في سجن إب دون محاكمة وهم عبدالله عمر غالب صبري ، صادق قائد علي ، ردمان قائد علي ، علي قائد علي والشيخ امين ناصر علي وجميعهم من اهالي قرية المجادر فرع العدين لواء إب .

نطالب بإحالة قضيتنا إلى القضاء

نحن ورثه عبد الرقيب سعيد الادبسي لواء تعز ، خلف لنا والدنا بعد وفاته قطعه أرض معدة للبناء وعندنا وثيقة التمليك ومسجلة في السجل العقاري ووثيقة الترخيص بالبناء عليها صادره من قبل بلدية تعز .

قبل عدة ايام قام مدير فرع البنك المركزي بتعز المدعو عبدالله السنباني بالاستيلاء على هذه البقعة .

تقدمنا بشكوى الى الاخ مدير امن اللواء فلم يرد على شكوانا من ثم الى محافظ اللواء هو الآخر لم يرد وعند مطالبتنا المتكرره له بإحالة القضية الى القضاء أجاب ان ذلك ليس من اختصاصه .

شكونا للاخ رئيس المحكمة الاستئنائيه بتعز وبدوره أحالنا إلى محكمة شرق تعز ، لاحظت محكمة شرق تعز عدم استجابة غريمنا لاوامرها الامر الذي دفع رئيس المحكمة باحالة القضية الى الاخ مدير امن اللواء بهدف منع الاعتداء واحضار المعتدي . للاسف لم تستطع اي جهة من هذه الجهات إيقاف مدير البنك المركزي بتعز من البناء على هذه البقعة ولا حتى استدعاءه امام الجهات المعنيه .

لذا فإننا نطالب كل من يهمه الامر باحالة القضية الى القضاء ليتم فيها الفصل النهائي .

ورثة عبدالرقيب سعيد الادبسي
لواء تعز

رغم قرار العفو العام : إعادة محاكمة مجموعة من السجناء السياسيين

الوالد رئيس مجلس الرئاسه الفريق علي عبدالله صالح المحترم
الوالد نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض المحترم
الاباء الاجلاء اعضاء مجلس الرئاسة المحترمين
تحية طيبة وبعد

الموضوع :- والدي قائد علي نصر عضو الحزب الاشتراكي اليمني وزملاؤه في سجن الضباب تعز بدأت محاكماتهم من جديد .

قبل قيام دولة الوحدة توقفت المحاكمات وسمعنا قراركم الانساني المسؤول بالعفو العام حيث كنا نحن اطفال واسر المعتقلين اكثر سعادة بقيام دولة الوحدة ولكن مع مرور الايام فوجئنا بالآتي :-

١- توقفت مصاريف ابائنا واسرهم التي كنا نتلقاها من الحزب الاشتراكي اليمني وفرضت علينا الظروف التوقف عن الدراسة والبحث عن العمل لتوفير ابسط ضروريات الحياة .

٢- بدأت محاكمات والدي وزملائه بتعز وبذلك خاب املنا بتنفيذ قراركم الانساني الخاص بالعفو العام واطلاق سراح المعتقلين .

١- نناشد فيكم عاطفة الابوه ان ترحموا اطفالاً حرموا كثيراً من عطف ابائهم ونطالبكم ان تتدخلوا شخصياً ورسمياً لاطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين بما فيهم والدي السجين قائد علي نصر وزملاؤه .

٢- اعادة المساعدات الماليه والتي كنا نحصل عليها من الحزب الاشتراكي اليمني لكي نتمكن من مواصلة الدراسه فضلاً على تأمين بقائنا على قيد الحياة .

ثقتنا فيكم كبيره ودمتم رمزا للوحدة والعدالة وتقدم الشعب اليمني .. وشكرا

عن اولاد واسر المعتقلين في تعز نجيب قائد علي نصر .

يمانيات

عارف الصرغام

القطاع العام والانهزام

يبدو ان القطاع العام في بلادنا بدأ يفقد سيطرته ويسلم زمام الامور للقطاع الخاص .

القطاع العام الذي يعتبر أهم منجزات الثورة اليمنيه ، والذي في ظله حافظت الاسعار ،ولاسيما اسعار المواد الغذائية على ثباتها ، ولم تزد قيد أنملة .

وتمتع المواطن بذلك ، ولم تضطرب حياته المعيشيه نتيجة هذا الثبات في الاسعار .

الا انه وبعد ان غزا القطاع الخاص الاسواق بإمكانياته وقدراته في الانتاج والتسويق والعرض خارج نطاق الروتين ، فقد تراجع القطاع العام مسلما أمره لله بعد ان رفعت أيدي الدعم والاهتمام عنه ، وصار يتألم ويشكو ويستغيث ، علّه يجد من ينقذه وينتشله من حالته المزرية هذه .

الا انه لم يجد الآذان الصاغية ، ولا الأيدي الداعمة ، وبدأ يتراجع ويتقهقر حد الانهزام .

فمن المستفيد من ذلك ؟ ..

بلاشك فإن المواطن ذا الدخل المحدود سيكون المتضرر الاول من هذا الانهزام ، اما المستفيد من تراجع القطاع العام فهي فئة قليلة تسيطر على زمام الامور، وتملأ جيوبها بما لذ وطاب وفاض عن الحاجة ، وأدى الى إفلاس المعوزين وضاعف من كدحهم ، واضطراب حياتهم المعيشيه التي ما فتئت تشق طريقها نحو الانحدار الذي لاشك سيؤدي الى السقوط والوقوع في مهاوي الرذيلة والخضوع . ولن يكون هناك سبيل بعد ذلك سوى التسليم بحياة الصعلكة والصعاليك ، وستكرر الايام نفسها ، ويعود زمن الانتفاضات والثورات من جديد ، وسيكرر الزمن نفسه ، وتعود أيام القمع والتخوين .

يا بخت من تعشى "بصل" !

اننا الان في زمن ارتفعت فيه جميع اسعار المواد الغذائية ولم يسلم حتى البصل من هذا الارتفاع ، بل قفز قفزات مرعبة حتى وصل سعر الكيلو خمسين وسبعمائة فلس (خمسة عشر شلنا) ، ودرجات الارتفاع والارتفاع مازالت مفتوحة أمامه ، بل تجاوزت نسبتها درجات هياكل دولة الوحدة .

وبعد ان كان البصل يعشعش في كل بيت وكان مقصدا للمعسر حاله والميسر ، الا ان هذه الميزة بدأت تنقلب على اعقابها، وبدأ يلوح في الآفاق مثل جديد يشق طريقه بنجاح ، ويأخذ موقعه بين امثالنا الشعبيه التي – لاشك – مقتبسه من صميم الواقع ، والمثل يقدم نفسه قائلا: يابخت من تعشى «بصل» !!

تتمات من الصفحة الأولى

فيما تتواصل الجهود ..

لخليج .

وكان مبعوث سوفيتي قد صرح بأسر عرفات اننا لمانده في تونس بالجهود التي تقوم بها الاتحاد السوفيتي لايجاد حل سياسي للأزمه .

وفي الوقت الذي تبدي الكثير من الاوساط الدوليه ترحيبها بالاتجاه نحو الحل السلمي للأزمة تواصل كل من واشنطن واثنين وباريس تصعيد الموقف العسكري بحشد مزيد من القوات والاسلحه فيما اعرب مسؤولون بريطانيون عدم اقتناعهم بالتوصل الى تسويه الوضع سلميا !

على الصعيد نفسه أعلن مسؤول بريطاني بزور البحرين حاليا ان النيه تتجه الى فرض حصار جوي على العراق اذا ماثبت انه لم يجر تنفيذ العقوبات المفروضه على العراق بصورة دقيقه !

من جانب آخر ذكرت مصادر امريكيه ان النفقات العسكريه على حشد قوات التدخل الاجنبيه في منطقة الخليج والجزيرة تبلغ حتى مطلع الشهر القادم مليارين وخمسمائه مليون دولار.

تشكيل لجان ...

الجنوبيه من الجمهورية . بعد ان تشكلت اللجنه العليا للدفاع عن العراق في صنعاء والتي تضم في عضويتها الاحزاب والتنظيمات السياسيه والنقابات والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الاجتماعيه والوطنيه في الوطن .

هذا وعلمت (صوت العمال) ، انه قد تم التشاور والتنسيق خلال هذا الاسبوع لتشكيل هذه اللجان التي سيكون من مهامها تنظيم الفعاليات السياسيه والجماهيريه للتضامن مع العراق الشقيق ورفض التواجد العسكري الامريكي والغربي في المنطقه .

رأي القوة العسكرية ...

وجاء في البيان –الذي صدر ردا على ماتنشره صحيفة «الوحدة» حول موقف الرابطه من ازمة الخليج – «ان القوة العسكريه للعراق الشقيق هي إحدى آمال الامة العربيه في استعادة حقوقها في فلسطين وفي الدفاع عن الارض العربيه.

منظمة حراس الوحدة ..

الى تصريحاتهم السابقه في مسائل تجري على صعيد الواقع حاليا خلافا لتلك التصريحات وان تجاهل هذه المسائل سيؤدي الى ظهور النزعات الثاريه السياسيه والقبليه وايقاظ المشاعر الانتقاميه في وسط المجتمع .

وحددت المنظمة جملة من هذه المسائل والمتعلقه بموقف دوله الوحدة من حكام العهد البائد ومن صدرت بحقهم احكام حيث قالت المنظمة ان بعضهم قد وضعوا اليوم في مواقع لايستحقونها وكذا التمادي على ماتم تحقيقه من مكاسب لثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر المجيدتين وخاصه فيما يتعلق بمحاولات نزع الاراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل الفلاحين وكذا محاولة إعادة العقارات للملاك الذين كانوا يشكلون اداة طيعة للانجليز اضافة الى قانون الاسرة الذي اتخذ لينظم العلاقات داخل المجتمع.

واوضحت المنظمة انه برز مؤشر خطير يتمثل في انخراط قوى ذات تاريخ سياسي واجتماعي اسود في هذا التنظيم او ذاك وهدفها من ذلك توتير الاجواء والنكاية بمن يعتقدون انهم خصومهم في مرحلة معينه ، وطالبت المنظمه الاحزاب والتنظيمات السياسية الى ضرورة نبذ الروح التآمريه ضد بعضها البعض وترك التكتيكات السياسيه جانبا والعمل على تنمية القواسم المشتركه بهدف النهوض بمستوى شعبنا على كافة الاصعده .

نسخة من "صوت العمال" ...

افساح المجال امام كل الاقلام الشريفه للكتابه فيها حتى اضحت بحق وحقيق «صوت الشعب كله»

وطالبت الرساله من ادارة الصحيفه بحجز نسخه واحدة فقط من العدد «الحالي» للحزب بمبلغ وقدره (خمسمائه) ريال كدعم متواضع من حزب جبهة التحرير «بكافه تشكيلاتها» .

وقالت الرساله : نأمل مستقبلا ان تمكننا ظروفنا الماديه من شراء نسخه «صوت العمال» بثمن يليق بدورها النضالي في ساح الكلمه الشريفه والحرة .

في دورته الاعتياديه ..

النقابات المتعلقه بالعمل والعمال وادر تقديمها للحكومه لتبت فيها كما وقف ايضا امام ملاحظات الحركه النقابيه ومذكرة المكتب التنفيذي حول مشاريع القوانين المتعلقه بالعمل والعمال والنقابات والمقدمه أمام الدورة الحاليه لمجلس النواب .

وفي اطار استعراضه للموضوعات المدرجه في جدول اعماله . ناقش المكتب التنفيذي خطته وخطة المجلس المركزي للفتره المتبقيه من العام الجاري ١٩٩٠م كما ناقش ايضا مشروع الموازنة التقديريه للاتحاد لعام ٩١م . ووقف المكتب ايضا في دورته هذه امام لائحة مهام اعضاء المكتب التنفيذي والتحضير النقابي المهني وفقا لدساتير الاتحادات النقابيه العربيه والدوليه .

وعند استعراضه لاوضاع القطاع العام ، وقف المجلس أمام الاشكاليات والقضايا القائمه في هذا القطاع وقضيه العماله اليمنيه والحد من العماله الاجنبيه.

الوفد النقابي الايطالي..

اكد الجانبان على اهمية تطوير وتعزيز هذه العلاقه .. كما تم مناقشة مستجدات الاوضاع الراهنه في منطقه الخليج والجزيره العربيه وخطورة التواجد العسكري الاجنبي في المنطقه .

وفي اطار تبادل الخبرات بين الجانبين اطلع الاخ راجح الوفد النقابي الايطالي بالخطوات التي تمت لتوحيد الحركة النقابيه اليمنيه في كيان نقابي واحد بعد ان انتصر الشعب اليمني في اعادة تحقيق وحدة وطنه وارضه .

وقد عبر الجانب الايطالي عن تقديره الرفيع لهذا المنجز العظيم في توحيد اليمن وتوحيد الحركة النقابيه اليمنيه ، مشيرا الى ان العلاقات التاريخيه الحميمه التي تربط العمال والشعب اليمني بالعمال والشعب الايطالي سوف تزداد نموا وتطورا

كما التقى الوفد بالاخ احمد محمد لقمان وزير التامينات والشؤون الاجتماعيه ، بحضور الاخوين يحى الكحلاني الامين العام للاتحاد وفيصل محمد عبدالله امين العلاقات الخارجيه للاتحاد، وفي اللقاء تم استعراض دور منظمتي العمل العربيه والدوليه في متابعه قضايا العمال العرب في الجوانب المهنيه والتدريبيه والتثقيفيه والسلامة المهنيه .

من جانب اخر وفي اطار زيارة الوفد لبلادنا قام يوم امس بزيارة استطلاعيه لمدينة تعز ومن المقرر ان يصل الى العاصمة الاقتصاديه والتجاريه (عدن) ، برفقه الاخ فيصل محمد عبدالله امين العلاقات الخارجيه للاتحاد العام للنقابات ، حيث يتوقع ان يلتقي الوفد بالقيادات النقابيه بالعاصمه الاقتصاديه .

هذا وافاد مصدر مسؤول بالصحيفة أنه عقب اختتام زيارة الوفد لبلادنا سيصدر بيان مشترك عن نتائج هذه الزيارة .

في تصريح "لصوت العمال"

الاول من الشهر القادم افتتاح مقرات الحزب الاشتراكي اليمني في المحافظات الشماليه من الجمهوريه . حيث يتواجد حاليا عدد من اعضاء المكتب السياسي وسكرتارية اللجنه المركزيه في مارب وحجه والمحويت والحديده، للتحضير والاعداد لافتتاح مقرات الحزب في هذه المحافظات .

وافاد الاخ سالم صالح محمد من انه سيتم افتتاح مقر مشترك للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام في محافظة الجوف ،حيث يتواجد المؤتمر الشعبي العام في هذه المحافظه لاول مره ، مضيفا الى انه سيتم ايضا افتتاح مقر للحزب الاشتراكي اليمني في محافظه ذمار ، كما تجرى حاليا الاستعدادات لافتتاح مقرات للحزب الاشتراكي اليمني في محافظات إب والحديده وصنعاء .

واشار الاخ سالم صالح محمد في تصريحه بأن هناك اقبالا كبيرا للانخراط في عضوية الحزب الاشتراكي اليمني في المحافظات الشماليه والجنوبيه ، حيث وزعت مؤخرا (٣٥) الف استماره في لحج.

وقد أفادت المعلومات بان المتقدمين حتى الان بلغ (١٠) الف متقدم في لحج و(٦) الف في أبين و(٧) الف في شبوه .وهناك اعداد هائله قدمت من محافظة تعز الى محافظه لحج للانتساب في عضوية الحزب في الاشهر الاولى وعند ترقب افتتاح مقر الحزب في تعز سيتم ترتيب اوضاعها الحزبيه وتشكيل هيئاتها القياديه .

وأشاد الاخ سالم صالح محمد بتعاون الاخوه في المؤتمر الشعبي العام الذي تولى توجيه رسائل الى الاخوة المحافظين ليقوم باستضافه وتسهيل مهام اعضاء المكتب السياسي وسكرتارية اللجنه المركزيه المكلفين بالنزول الى المحافظات لفتح مقرات الحزب وترتيب اوضاع هيئاته وقال ان هذا تعاون مشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني .

نقابة الصحفيين ...

اللجنه رفضت تعديل عدد من مواد مشروع القانون المتعلقة بالحريات الصحافيه وحقوق الصحافيين والوضع النقابي لنقابه الصحافيين وفترة الخدمة في مجال الصحافة وطابع العلاقه بين وزارة الاعلام ونقابه الصحافيين لاسيما فيما يتعلق بحق صرف البطاقة الصحافيه وغيرها من الملاحظات .

وطالبت المذكرة بدعم الدولة للصحافه الاهليه وتحديد وضع الصحافيين العاملين في الصحافة العسكريه وتحديد وضع معهد الاعلام كما شددت المذكرة على ضرورة وجود مذكرة تفسيرية للقانون وكذا فصل قانون الصحافه عن قانون المطبوعات والنشر لضمان حرية التأليف والنشر بمختلف المناهج وعدم سيادة اتجاه واحد على بقيه الاتجاهات في نطاق عملية النشر .

(راجع نص البيان ص (٢))

اعادة ترتيب ...

● الدائرة الحزبيه والتنظيمية :

١– سالم صالح محمد – امين عام مساعد وسكرتيرا للدائرة الحزبيه والتنظيمية .

٢– احمد علي السلامي – عضو مكتب سياسي نائب سكرتير الدائرة الحزبيه والتنظيميه .

٣– حسين هزه – عضو مكتب سياسي نائب سكرتير الدائرة الحزبيه والتنظيمية .

٤– عبدالوارث عبدالغني – نائب سكرتير الدائرة الحزبيه والتنظيمية .

● دائرة الاعلام والثقافه:

٥– عبدالواحد المراد – عضو مكتب سياسي سكرتيرا لدائرة الاعلام والثقافه .

٦– سالم بكير – عضو لجنة مركزيه – نائب سكرتير دائرة الاعلام والثقافه .

٧– عبدالاله مثنى – عضو لجنة مركزيه – نائب سكرتير دائرة الاعلام والثقافه .

٨– عز الدين كشار – نائب سكرتير دائرة الاعلام والثقافه

● الشؤون الاقتصاديه :

١– يحي الشامي – عضو مكتب سياسي – سكرتير الشؤون الاقتصاديه .

٢– عبدالجليل طاهر – نائب سكرتير الشؤون الاقتصاديه .

● العلاقات السياسيه والخارجيه :

١– جار الله عمر – عضو مكتب سياسي ، سكرتير العلاقات السياسيه والخارجيه.

● الدائرة العامه :

١– د. صالح محسن الداج عضو اللجنة المركزيه –سكرتير

قرار وزاري يتعارض مع الدستور.. ويلغي بعض النصوص من تشريع العمل

علي مثنى صالح خالد

وزارة العدل

الدستور يضع الخطوط العريضه للنظم السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه .

ويعتبر الدستور القانون الاساسي الملزم والمباشر ويسمى الدستور (ابو القوانين) . وعند صدور اي قانون او قرار او مرسوم او منشور يجب بأن لايتعارض مع الدستور وعندما يتعارض القانون او القرار مع الدستور يعتبر غير شرعي .

باترى مامصير القرار الوزاري رقم (١٠) لعام ١٩٩٠ الخاص بالموظفين المعينين من تاريخ ١–٥–٨٨م ومايكون مصير هؤلاء الموظفين وأسرهم . وهل سيبقى هذا الخرق مستمراً ام ان الجهه المختصة ستزيله .

لكون هذا القرار الوزاري أخذ بأثر رجعي على وضعية كانت مستمرة في وضع يختلف عما نحن الآن فيه .

نستشف ان واضعي هذا القرار لم يطلعوا على الدستور ولم يعرفوا الامور القانونيه ولم يتبادر الى ذهنهم ماذا سيحدث من تذمر واحباط لدى هؤلاء الموظفين وانما اهم شيء لدى واضعي القرار هو ترتيب اوضاعهم وأمورهم الخاصة بهم .

الم ينظروا الى نص المادة (١٣٤) من دستور الجمهوريه اليمنيه التي تنص (كلما قررته القوانين والقرارات المعمول بها في كل من شطري اليمن تبقى سارية المفعول في الشطر الذي كانت ساريه فيه عند صدورها الى ان تعدل وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور الا مايتعارض منها مع الحريات والحقوق المنصوص عليها في هذا الدستور فيعتبر لاغياً بقرار من مجلس الرئاسه خلال الفترة الانتقاليه .

وعلى هذا الاساس فلقد أصبح هذا القرار يتعارض مع هذا النص الدستوري وكذا يتعارض مع حقوق هؤلاء الكوادر والموظفين الذين سبب لهم هذا القرار المجحف احباطا نفسيا ومعنويا كبيرا .

يتساءل المرء اين ذهبت حقوق العامل هل يتحسن وضع العامل الى الافضل في هذا الوضع الراهن أم إلى الاسوأ (أعتقد الأفضل) .

ومن نكهة هذا القرار ان واضعيه لايريدون الموظفين المؤهلين في اجهزة الدوله ولا أن يتأهل اي فرد في المجتمع .

ومقارنة بحملة الشهادات العليا مع أبسط العاملين في اى مرفق والمعينين قبل ١–٥–١٩٨٨ سنرى وفقا لهذا القرار ان هذا الموظف افضل من حامل شهادة بكالاريوس او ماجستير .

وعلى سبيل المثال :–

خريج بكالاريوس معين في ٢٧–٤–٨٨م وبدون خدمات سابقة ينتقل الى هيكل أجور دولة الوحده وخريج بكالاريوس ومعين ١–٥–٨٨ وينطبق عليه التعميم المتعارض مع الدستور والقوانين

ومثال آخر :–

بكالاريوس معين في ٢–٥–٨٨ يتحصل على م–٥ وفقاً لهذا القرار ويسقط من ك٢–٥ قبل التقييم في ظل الوضعية السابقة وموظف آخر لاتوجد لديه مؤهلات علمية معين قبل ١–٥–١٩٨٨م بفترة قصيرة تحصل بعد التقييم على ك١–٢ او ك٢–٥ ١٠٠ الخ فهل هذا يكمن العدل بين الموظفين المؤهلين وغير المؤهلين .

ومن الافضع ان هذا القرار يلغي بعض نصوص قانون العمل الاساسي رقم (١٤) لعام ١٩٧٨ والقرارات المكملة له . الذي كان سارياً في جزء من الوطن والذي مازال ساري المفعول حتى الآن وفقاً للنص الدستوري لدستور الجمهورية اليمنية .

باترى على أي أساس استند هذا القرار (ياأهل الفتوى أفتونا في أمرنا) . ومن على صدر هذه الصحيفة نناشد الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة باعطاء توجيهاته الى الجهة التي أصدرت هذا القرار المتعارض مع الدستور من أجل إزالة الاحباط والتذمر لهؤلاء الكوادر والموظفين وإزالة الآثار النفسية التي ترتبت من جراء تطبيق هذا القرار

في مذكرة لنقابة ...

تتمة ص ٤

المطابع

المادة ٧٦– والمتضمنه لشروط مالك المطبعه ومديرها المسؤول ومنها فقرة (٣) وتشترط ان لايكون قد صدر ضده حكم في عقوبه جنائيه .. الخ .

واقترحنا اضافة كلمه قضائي بعد كلمه حكم . ولم تقبل اللجنه.

كما اقترحنا تعديل اشتراط الفقرة –٤– بان لايقل عمره عن خمسه وعشرين عاما الى ١٨ عاما ولم تقبل اللجنه .

الباب الخامس : محضورات النشر

الفصل الاول ماده (١٠٣) في المشروع (١١٢) في تقرير اللجنه.

فقره –٢– الزمت الفقره بمنع نشر وتداول مايمس المصلحه العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سريه او افشاء أسرار الامن والدفاع عن الوطن .

واقترحنا اضافة عبارة (والمحضور نشرها بنص القانون) ولم تقبل اللجنه واقترحنا شطب الفقرات :–

–٨– تعمد نشر انباء او معلومات خاطئه بهدف احداث تشويش وبلبله .. الخ .

–١٠– مايؤدي الى المساس المباشر باشخاص رؤساء الدول الشقيقه والصديقه .. الخ .

–١٣– التعرض بالنقد المباشر والشخصي لشخص رئيس الدوله وان لاتنسب اليه اقوالا او تنشر له صورا الا باذن من مكتب الرئيس او وزارة الاعلام ..الخ.

ولم تقبل اللجنه باي من المقترحات الثلاثه .

اضافات هامه الى مواد مشروع القانون لم يتم الاخذ بها.

ماده نقابة الصحفيين اليمنيين هي الاطار المهني للصحفيين في حشد طاقاتهم وتطوير معارفهم والدفاع عن حقوقهم .

ماده تصدر النقابه البطاقه الصحفيه لاعضائها طبقا لجداول العضويه لديها استنادا الى نظامها الاساسي .

ماده يشترط في قيادات التحرير والمحررين بالصحف ان يكونوا اعضاء مقيدين بجداول المشتغلين بنقابة الصحفيين ويستثنى منهم رؤساء تحرير المجلات العلميه .

ماده يحق للاطر القياديه للنقابه المشاركه في اجتماعات الاطر القياديه القابله لها في وزارة الاعلام والصحف الرسميه والحزبيه والجماهيريه والاهليه ووكالة الانباء اليمنيه والاذاعه والتلفزيون عند تناول هذه الاجتماعات لقضايا وامور الصحافه والصحفيين كمشروعات القوانين التي تنظم شؤون اللجان وفيمايلي:

ا– بحث ووضع هيكل أجور الصحفيين وعلاواتهم والحوافز وعند تطبيق الهيكل ونظام العلاوات والحوافز والمكافآت .

ب– اختيار العناصر القياديه الرئيسيه للصحف .

ج– وضع الدورات التدريبيه الصحفيه بمختلف اشكالها في الداخل وارسال المتدربين او الدارسين الى الخارج .

د– بحث الاجراءات الجزائيه بحق اعضاء النقابه .

هـ – وضع المقترحات بالامتيازات والتسهيلات الممنوحه لحاملي البطاقه الصحفيه قبل رفعها الى مجلس الوزراء وعند العمل في تطبيقها .

ماده لايجوز التعرض لقيادات واعضاء النقابه عند قيامهم بممارسة مهامهم النقابيه .

ماده قبل الشروع في التحقيق مع اي من اعضاء النقابة لابد من اشعار قيادة النقابه بوقت كاف لانتداب ممثل عنها لحضور جلسات التحقيق .

ماده تساهم الدوله بنصف راسمال صندوق التضامن الصحفي الذي تقوم النقابه بتأسيسه لدعم واعانة الصحفيين كما تقدم الدوله مخصصا سنويا للصندوق .

ماده مدة الخدمه للصحفيين لاتزيد عن ٢٥ عاما نظرا لطبيعة المهنه وتتابعها استنادا لنظم منظمة العمل الدوليه حول العاملين في الصحافه .

وفي الاخير :

طالب الصحفيون اضافة مواد لمشروع القانون حول مايلي :–

١– دعم الدوله للصحافه الاهليه.

٢– تحديد وضع الصحفيين العاملين في الصحافه العسكريه.

٣– تحديد وضع معهد الاعلام.

٤– كما طالبوا بوجود مذكرة تفسيريه للقانون وهو مالمح اليه تقرير لجنة الثقافه والاعلام بمجلس النواب باستلامها مشروع القانون دون مذكرة ايضاحيه كما جرت عليه العاده .

٥– فصل قانون الصحافه عن قانون المطبوعات والنشر بضمن حرية التأليف والنشر بمختلف المناهج وعدم تسيد اتجاه واحد في عملية النشر .

صوت العمال تنشر وقائع

تتمة ص ٤

العلاقة مع روح الماضي وممارساته القمعية المعاديه للديمقراطيه السياسية الواسعة .

على ضوء هذا نفهم مثلا ماأثاره اخونا الدكتور سيف صائل من اهمية الاصطفاف الوطني للقوى السياسيه في المرحله الانتقالية لدولة الوحدة .

لكننا لانرى في هذا الاصطفاف الوطني ان يكون بديلا او شرطا يقيد اقرار المبادئ العامة للديمقراطيه السياسية بوجه عام وعلى وجه الخصوص مبدأ تداول السلطة أو التعدديه الحزبيه والسياسية .

لذلك فان المشكلة الثانيه التي تواجه التوجهات الديمقراطية في بلادنا تتعلق بمرحلتها الاستراتيجيه ، التي تتحقق لها المزيد من تطوير قواعد الممارسة الديمقراطيه التي تكفل للمجتمع التمتع بكامل حقوقه الانسانية في التطور الاجتماعي .

ولاتستطيع اي قوة ان تدعي لنفسها القدرة على التنبؤ بكل العناصر التي ستتكون منها الديمقراطيه في المستقبل ، الاانا بحدود الرؤية الواقعية والتفكير الملموس يمكن ان نحدد وخلال الفترة الانتقالية لدولة الوحدة الكثير من الاسس الماديه للديمقراطيه السياسية وحسبما يوفره لنا دستور دولة الوحدة .

والنشاط الديمقراطي الانتقالي سيساعد كثيرا على التنبؤ بالاحتياجات الملموسة لتطوير اسس وقواعد الديمقراطيه السياسية

ويظل المنظور الاستراتيجي للديمقراطيه يتعلق في الكيفية التي نضع من خلالها اسلوب المشاركة الشعبيه الواسعة وتوفير المزيد من الحريات العامه في المجتمع ، واقامة مؤسسات دستورية متطورة تؤمن مبدأ التداول السلمي للسلطه ،والتحرر من كل القيود التي تعطل تطور القدرات العامة للمجتمع وتنوع خياراته .

لقد اقر دستور دولة الوحدة مبدأ التعددية السياسية والحزبيه ، كحق عام لكل ابناء المجتمع اليمني . ولاادري لماذا يحاول البعض ان يدعو الى تقليص مساحة التعدديه واطرافها ،وربط ذلك بما يسميه البعض بفضية البرامج المتشابهة .

ان المهمات العامه التي ترد في عدة برامج حزبيه لاتبرر مطلقا مسألة دمج الاحزاب او إلغاء مشروعيتها . خاصة اذا وقفنا امام سببين اثنين الاول : ان التعدديه الحزبيه القائمة او الناشئة لاتزال محكومة بمقاييس وشروط الحياة السياسيه في الماضي حيث انقسام الفصيل الواحد الى عدة تنظيمات عند وقوع اية خلافات داخلية وذلك لانعدام العلاقات الديمقراطيه الداخلية التي تمتص بردود الفعل.

وفضلا عن ذلك فان الصراعات غير الديمقراطية بين القوى والاحزاب السياسية من جهة ومع السلطه من جهه اخرى كانت تؤدي الى تشجيع الانقسامات الداخلية بين كل فصيل وآخر ، ويجري بشكل متواصل على تفريخ تنظيمات موالية لهذا الحزب او تلك السلطة .

في ظروف العلنية والديمقراطيه فان هذه الاحزاب القائمة والناشئة ستتعرض لاختبارات عملية عندما تتعامل ومباشرة مع المواطنين ، وستجد العديد من الاحزاب تندفع الى بعضها في صورة تحالفات أولية او اقتناع ديمقراطي بالاندماج التنظيمي .

وليست ظاهرة التعدد الحزبي في براديم متشابهة ، شكلا يثير القلق ، اذا عرفنا ان مجتمعات ديمقراطية عريقة تتنافس فيها احزاب متماثلة في مواضيع كثيرة في توجهاتها البرنامجية ، مثال على ذلك الاحزاب الدينية الاسرائيلية الخ .

والسبب الثاني للظاهرة الراهنه للتعدد الحزبي والسياسي ان الاحزاب تخوض معاركها السياسية بتوجهات عقائديه لاتتطابق معها بنيتها الاجتماعية . وفي سياق الممارسة الديمقراطيه العلنية يمكن ان يكون طبيعيا ان تنقسم الاحزاب العقائديه المتماثلة الى اطارات تنظيميه عديدة بمستوى تعبيرها المادي عن مصالح قوى اجتماعية معينة ، يمين وسط ويسار ، ويمين الوسط ويسار الوسط الخ .

ومادمنا نتوجه الى دفن اسس النظام الشمولي . فإن علينا ان نتقبل الظاهرة التعدديه بكل تنوعاتها . وخلال الممارسة الديمقراطيه سوف تتعرض لتغيرات طبيعية في برامجها وتوجهاتها بفعل الظروف العامة التي ستتحكم بتكوينها وحركتها الداخلية .

ولاداعي ان نتعسف الواقع بإيجاد شروط تقيد التعدديه السياسية ، وان نستخلص من دروس تطور الحياة السياسيه في بلادنا عبره ، حيث ادى الاعتقاد يوما ان وجود فصائل تتبنى الاشتراكية العلمية يستدعي اندماجها التنظيمي في فصيل حزبي طليعي واحد ، سرعان ماتفجر دمويا بعد وقت قصير ، لان خيار الاندماج لم يقم على مراعاة خصائص كثيرة كانت تتحكم في التعدد الذي كان قائما قبل ذلك .

وشكرا ....

يتبع

إدارة العلاقات العامة لمحافظة الحديدة ...

تتمة ص ٥

بارساله الى زبيد مع سيارته (لابحبسه) رفض العزم كما افاد ان السيارة بصنعاء، ومرفق صورة لذلك مع هذا .. وقد وصل الاهدل نفسه وشرح له الاخ الوكيل كما سبق ان شرح لابنه ماهو الغرض من عودة السيارة الى زبيد غير انه لم يقتنع .

سادسا : ولما ظهر اصرار الاهدل على عدم احضار السيارة والعزم بها الى زبيد فقد تم احاله قضيته الى النيابه العامه مع ارسال البلاغ الخطي الذي وصل من مدير زبيد مؤكدا للبلاغ الهاتفي مع صور المنشورات وايضاح الاجراءات التي تمت من قبل المحافظه لاتخاذ اللازم من قبل النيابه ومما سبق شرحه فانه سيتضح لكم ان الاهدل لم يحبس من قبل الاخ وكيل المحافظه .. كما انه لم يرفض من احد إحالة قضيته الى النيابه لذا لزم التوضيح للاخاطه برجاء نشره .

وتقبلوا تحياتي ..

اداره العلاقات العامه بمحافظه الحديده – عبدالله شرف المؤيد

هذه الأسعار خاصة لحامل هذا الاعلان

المستشفى السعودي الالماني ٩١٧ سرير

علاج الانزلاق الغضروفي بدون جراحة
٣٠٠٠ ريال سعودي

تفتيت حصوات الجهاز البولي بدون جراحة
من ٣٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ ريال سعودي

استخراج حصوات القناة المرارية بدون جراحة
٢٥٠٠ ريال سعودي

للحجز: ٦٨٢٩٠٠٠ (٤٥ خط) جده

سؤال عن مفقود

● يسأل عبدالوهاب سعيد ناجي القباطي عن ولده علي عبدالوهاب سعيد القباطي والذي انقطعت أخباره منذ عشر سنوات حيث نزل من منطقة القبيطه إلى عدن .

نرجو ممن يعرف عنه شيئا الاتصال بمطعم الوفاء اصاحبه شائف مقبل احمد بذور مكسر بجانب (محطة عيشه) وله الشكر والتقدير ..

وقفة مع

صور تسيء للوحدة

● البعض يصر على الاساءة الى المنجز العظيم الذي تحقق لشعبنا اليمني باعادة توحيد وطنه وقيام الجمهوريه اليمنيه . مغلفا مواقفه هذه بصور مختلفه !!.

● لعل اسوأ هذه التصرفات المسيئه تلك التي تمس الناس بشكل مباشر .بل وتمس حياتهم المباشره واليوميه !!.. احدى هذه الصور تظهر لنا من خلال تاخير تسليم رواتب العاملين الشهريه .. حيث وصل التاخير لبعض العاملين لشهري يوليو واغسطس . وعلى سبيل المثال العاملين في فرع وزاره العدل بعدن . وكذا العاملين في مرافق الدوله في مديريه سيئون . وبعض مواقع التربيه والتعليم . كما حصل لعمال المحطه الكهروحراريه (استلموا مؤخرا) .. وحتى لحظه كتابة هذه السطور لم يستلم معظم اطباء مستشفى الصداقه مرتباتهم !!

● بعض الامهات العاملات وصلن الى مبنى الصحيفه يعبرن عن معاناتهن الناجمه عن هذا التاخير . حيث وصل الحال باحدى الامهات انها لم تستطع توفير لبن طفلها لان صاحب البقاله الذي تتعامل معه رفض منحها «على الحساب» تحت مبرر انها لم تسدد ماعليها من الشهر الماضي ولم يقتنع صاحب البقاله انها اصلا لم تستلم راتب الشهر الماضي !!

● كما ان المتقاعدين المحالين للمعاش لم يستلم عدد منهم مستحقاتهم الشهريه اكثر من اربعة أشهر !!

● في احدى الوزارات .. سألنا عن الضابط الاداري قيل لنا انه توجه الى صنعاء !. وسألنا عن المحاسب قيل لنا ايضا في صنعاء !. وسألنا عن المسؤول فقيل لنا :«ليس هناك مسؤول فجميعهم في صنعاء» !!

● ويبرز السؤال امامنا : لماذا توجهوا الى صنعاء وهم يتولون مهاما تنفيذيه يوميه في هذه المرافق ؟! وحتى اذا افترضنا ان هناك مايجب ان يوصل الى صنعاء ، فلماذا لايتم تنظيم من يتولى هذه المهام بحيث لاتكون على حساب العمل اليومي وقضايا الناس اليوميه ؟!

● ثم نعود الى سؤالنا حول ملاحظتنا الاولى وهي : لماذا يتأخر تسليم الناس رواتبهم الشهريه ، علما ان هذه الظاهره لم تكن لها وجود يذكر طوال السنوات الماضيه وبالذات في المحافظات الجنوبيه وبالتالي لم يتعود الناس مثل هذا التاخير .. وحتى عندما كان يحصل تاخير ليوم او يومين نجد حالة القلق والارباك قد فعلت فعلها بين العاملين .. فما هو الحال والتاخير يتم اليوم لشهور ؟! ويا ترى من هو المسؤول ؟! ولماذا ؟! وما هي الحكمة ؟! اذ لم نجد امامنا من تفسير لها سوى انها منغصات تسيء الى منجز الوحدة العظيم .. لاسيما وان الاخ وزير الماليه صرح في بداية الشهر امام مجلس النواب ان تسليم رواتب العاملين لن يتاخر عن منتصف الشهر الحالي على اساس ان هناك ترتيبات لابد منها !!

● ومع احترامنا لاية مبررات للتأخير ، الا ان ظروف الناس ومتطلباتهم كان لابد من مراعاتها ، وليكن حتى بمواصلة تسليم المرتبات حسب الاجور السابقه وامكانيه تاخير ما اضيف اليها حتى تتم الترتيبات والاجراءات .

● أثق ان الاخ العزيز المهندس حيدر العطاس رئيس مجلس الوزراء لايعرف بهذا التاخير لانه لايمكن ان يقر به ، ولهذا ارجو ان يطلب تحقيقا سريعا في ذلك بما يضمن المعالجه السريعه وضمان عدم التكرار .. فالناس يمكن ان تتحمل كل شيء الا تاخير رواتبها التي يرتبط بها توفير اللبن والعيش للاطفال والمرضى وكبار السن .

● كما ادعو الى وضع حد لانتقال الموظفين بين عدن وصنعاء تحت مبررات واهيه، لمجرد تغيير الجو واللقاء بالاصدقاء، واستلام علاوات الانتقال ومحاولة لترتيب اوضاع ذاتيه ، وجميعها تتم على حساب المهام المناطه بهؤلاء بكل مترتباتها !!

● كما نرجو ان يوضع حد للغة واسلوب تلك الردود والاجابات المعكنه للناس التي يقولها بعض المسؤولين في فروع الوزارات بالعاصمه الاقتصاديه حينما يتقدم اليهم شخص يطلب ايضاحا او معالجة قضيه فيجد الرد :

– (لانستطيع ان نعمل شيئا ، عليك التوجه الى صنعاء) !!

اذ ان على هؤلاء المسؤولين ان يتولوا الاتصال عبر الهاتف ووسائل الاتصال المتاحه لهم بصنعاء اذا كان الموضوع يستدعي ذلك فعلا ،رغم انه لابد من اعطاء الصلاحيات الواسعة لهؤلاء بما يتيح لهم معالجه مختلف القضايا دون الاضطرار للذهاب الى صنعاء بين يوم وآخر !!

● ولاداعي لتطفيش الناس وحملهم على الاساءة للوحدة اليمنيه كأعظم منجز يتحقق لليمنيين ، بل ولكل العرب !

محمد قاسم نعمان

بناء «فلل» ..

تعلن المؤسسة العامه للانشاءات والتركيبات المتنقله عن استعدادها للتعاقد على بناء منازل سكنيه (فلل) وفق احدث التصاميم الهندسيه من النطع الخرسانيه الجاهزه وذلك وفق ذوق ورغبة المتقدم وبتكاليف معقوله .

وتقدم المؤسسه في الوقت ذاته خدمات وتسهيلات للحصول على بقعه الارض ممن يرغب بالتعاقد بذلك .

للاستفسار يرجى الاتصال بنا على هاتف رقم (٨٣٢٣٧) ، (٩٣١٨) .

الديمقراطية كلمة مرة

نفاق الأحزاب

عبد الحبيب سالم مقبل

كشفت ازمة الخليج العربي الراهنه عن مثالين أساسيين في المواطن اليمني كشفت اولا عن طاقة ضخمه من المشاعر العفويه واكدت ثانيا الولاء الشديد للقوميه العربيه في ظروف ربما يصعب على المرء فيها تحديد موقف واضح ومع ذلك لايدل كل هذا على وضع سائد بالنسبة للجميع فالاحزاب السياسيه اليمنيه كانت آخر من يعدل عن الرأي والموقف تجاه أزمة الخليج مقارنة بما حدث للقوى السياسيه في الاردن والجزائر التي اعلنت عن موقفها قبل ان يتحدث الملك .. أويقول الرئيس بن جديد شيئا عن موقف الدوله . لقد ظلت احزابنا صامدة الى ان جاء الاذن باستخدام الحق السياسي في تنظيم مظاهرات ومسيرات واصدار بيانه وباستثناء حزب التجمع الوحدوي الذي حسم موقفه وعبر عن رأيه بإدانة دخول القوات العراقيه الى الكويت ثم شجب التدخل الاجنبي في المنطقة وتهديد الشعب العراقي..

باستثناء هذا الحزب يمكن ان نقول بان هناك قصورا في استيعاب القيادات السياسية الحزبيه لمسؤولياتها الوطنيه في توعية الرأي العام وممارسة التعبير بحريه عن الاراء والتزام مواقف واضحه تجاه قضايا وطنيه .. وقوميه بحجم ازمة الخليج الامر الذي قد يستنتج منه

ان الاحزاب المتواجده في الساحه اليمنيه بمسمياتها العديده ربما لاتمثل فئات وشرائح اجتماعيه فقادة الاحزاب لايزالون يعتبرون ان الحزب هو ملك لهم وبالتالي فإن التعبير عن موقف للحزب هو تعبير عن موقف شخصي لهذا الزعيم او ذاك المناضل ، فالاخوان المسلمون كتنظيم سياسي تجاهل الاحداث تماما رغم ماردده بعض خطباء المساجد من مواقف مختلفه (ولم يكن كل خطيب مسجد ينتمي الى الاخوان المسلمين) .

وكان واضحا ان التيار السياسي الاسلامي في الجزائر والاردن هو الذي فرض اتجاه الموقف السياسي الرسمي من الازمة مع مارافق تأييد الاسلاميين من تشكيك ومغالطه من قبل وسائل الاعلام الغربي والصهيوني وابواق الدعايه في الوطن العربي متطور هذا التشكيك الى درجة لاتصدق من الاتهامات ومع ذلك امتلك الموقف العراقي زخما جماهيريا قويا . وظل الاخوان المسلمون في اليمن معرضين للتهم التي لم يستغلوا فرصة واحده لنفيها بقدر ماتدل سياسة الصمت لديهم على توفير قرائن إثبات صدهم .. ولايمكن ان يوجد تنظيم سياسي ويرغب بالاستئثار على اكبر عدد من المواطنين وهو يمارس الصمت تجاه قضايا الوطن والامة .وربما كان حزب البعث (جناح سوريا) في وضع الاخوان المسلمين مع ان احدى فصائل هذا الحزب تجرأت على ابداء الرأي بسبب الضغط في الشارع السياسي

وجاء اعلان الموقف بناء على قاعدة (لاضرر ولا ضرار) وحتى حزب البعث اليمني جناح العراق ظل يتردد عن اعلان رؤيته وموقفه بالنسبة للخلاف العراقي الكويتي وللأزمه واحداثها المتطوره مع انه كان من المتوقع ان يبادر هذا الحزب بتأييد العراق لكنه الى جانب الجماعات والاحزاب الناصريه المشتته انتظروا بقلق الموقف الرسمي للسلطه ثم بادروا لحشد طاقاتهم لتأييد التوجه القومي للعراق ولعبوا دورا في (تنوير) الشارع السياسي وينبغي ان نلاحظ بوعي تطور مجريات الاحداث في الساحة اليمنيه فبعد صدور البيان المشترك للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام صدرت عدة بيانات لتنظيمات واحزاب (لم يعد من السهل حفظ اسمائها) وجاء بيان ، الحزبين الاشتراكي والشعبي ليزود بعض القيادات السياسيه بجرعة من الشجاعه مع ان هذا البيان المشترك (أصدر) كرد عملي على ماتردد في الشارع ان الحزب الاشتراكي يتحفظ على الموقف الرسمي من دخول القوات العراقيه الى الكويت مع انه اصدر بعد تطور الاحداث بأثني عشر يوما ليدين التدخل الاجنبي في المنطقه واذا كان (بعض الظن إثم) فإن البيان المشترك كان في كل الاحوال ولم يضف اي جديد للسياسه الرسميه للجمهوريه اليمنيه بقدر ما أظهر تحالف شريكي السلطه حول وجهة نظر موحده وابراز مدى اتفاقهما من خلال الصيغه التي وضعها جار الله عمر والدكتور احمد الاصبحي واتفقا فيها على تبادل موقع حزبيهما في الترتيب بمقدمة كل فقره من البيان بشكل يبعث على فهم مدى الانسجام فعلا والظاهرة العربيه .

كيف يمكن لأحزاب سياسيه او قادة هذه الاحزاب ان يتمسكوا بحقهم في حرية التعبير والرأي في الوقت الذي لم يجرؤوا فيه على إعلان آرائهم قبل ان تعلن السلطه رأيها في أي حدث اوأزمة خطيره وانا لاأقصد ان يكون بالضروره رأي اي حزب او الاحزاب (كلها) معارض لرأي السلطه او ضد مواقفها لكنني اقصد ظاهره الخوف المسيطره على حزبيين واحزاب نعتبر نفسها من حقها ان تكون قوة فاعله في المجتمع تساهم في بناء الديمقراطيه اليمنيه فاذا ظل الحزبيون خائفين ويترددون باتخاذ المواقف فمعنى ذلك اننا لن نسير خطوة الى الامام في ترسيخ تجربة الديمقراطيه .. ولا اعتقد ان احزابا بهذا القدر من التردد ترضي طموح المواطن .

ان حزب التجمع اليمني الوحدوي رغم ان قياداته تصل احيانا الى درجة من (التخريف) بحجم كبر السن ومسيرة شاقه من النضال الطويل والمرير ..هذا الحزب كان شجاعا وصاحب مبادىء افضل من اولئك الذين اصبحوا يرددون كالببغاء مايملى عليهم وبقدر ماندعو للوقوف خلف القيادة السياسية صفا واحدا.. ندعو ايضا الى ان نخلع الاقنعه ونمارس الحريه وفضائل الديمقراطيه لنعلم ابناء شعبنا كيف يواجهون المواقف دون خوف او تردد .. واملنا ان يترك الحزبيون والاحزاب دبلماسيه الخضوع والنفاق للسلطه حتى يكونوا صوت الشعب ومعبرين عن عقل وضمير المواطن اليمني الذي ينبغي ان يصنع الموقف الرسمي اما ان تكون الحكومة هي التي تضع راي المواطن وتوجه الراي العام بما فيه القوى السياسيه والحزبيه .. فلن تكون هناك ديمقراطيه وحرية وحقوق سياسيه مع اننا نعتقد ان السلطه لن تفرض رأيا بهذا الاتجاه وفي الازمة الحاليه الا ان احزابنا ترتكب اخطاءا في حق المواطن ومستقبل الديمقراطيه والحريه وتقدم شعبنا .. وعليها ان تعيد حساباتها لتصنع واقعا جديدا .. ولاديمقراطيه .. ولا تعدديه .. ولا حرية .. عندما يعشعش الخوف في قلوب قادة العمل السياسي والحزبي والصفوة المثقفه في هذا الوطن

عزيزي القارئ

● طوال مسيرة المعاناة والمخاض والولادة ، ظلت صحيفتك (صوت العمال) تكابد أشد الظروف قساوة وتقاوم شتى صنوف الفاقة ورغم هذا وذاك ظلت تخطو – بثبات والتزام – في درب نصرة قضايا الوطن وهموم المواطن ، وظلت محافظة قدر الامكان على طابعها وشكلها والمضمون الذي تواصل معه القارئ منذ البدء .. كما انها لم تعمد يوما – وتحت كل الظروف الماديه الصعبه – الى رفع سعر النسخه للتغلب على جزء ولوبسيط من هذه الظروف .

● واليوم – عزيزي القارئ – تعاني صحيفتك (صوت العمال) مصاعب جديدة وشديدة اخرى ، تمثلت بعضها في ارتفاع اسعار ورق الطباعه والمواد الاوليه وتكاليف الطباعه، ورغم محاولتنا التغلب على هذه المصاعب الخارجه عن قدرتنا وارادتنا ، ورغم سعينا الى تخفيض الصفحات – وعدد النسخ احيانا – الا ان هذه الظروف ظلت قائمه وظلت صعوبتها تزداد يوما اثر يوم .

● لذا – عزيزي القارئ – رأت هيئة التحرير انها غدت مضطرة أشد الاضطرار الى رفع سعر النسخة ، وكانت تثق اعظم الثقة – وهي تتخذ هذا القرار – ان القارئ الذي تواصل مع صحيفته (صوت العمال) في كل المراحل والظروف ووقف الى جانبها في اقسى الشدائد لن يبخل اليوم في دعم صحيفته والتواصل معها ولن يجد في سعرها الجديد (٣ ريالات – ١٠٠ فلس) مايحول دون تواصل ذلك الدعم واستمرار هذا التواصل ومع اعتذارنا الشديد للقارئ الا ان ثقتنا اكبر.

(صوت العمال)

في ندوة نقابة الصحفيين اليمنيين :

القطاع العام.. ماله وماعليه

في إطار نشاطات نقابة الصحفيين اليمنيين – فرع عدن– نظم يوم الاثنين الموافق ٢٧ اغسطس ملتقى مكرس للمناقشة حول «القطاع العام ماله وماعليه» شارك فيه شخصيات اقتصاديه وسياسية واجتماعيه وبعض ممثلي الاحزاب السياسيه .

وكان واضحا من اتجاهات الاراء التي اثيرت ان ثمة اخطارا تتهدد تجربه القطاع العام في اليمن خاصه بعد جمله واسعه من المصاعب والاشكاليات التي يعاني منها في الظروف الراهنه، بعضها بفعل تراكمات السياسات السابقه التي حكمت مسار نشاطه الاقتصادي في الاوضاع الشطريه والاخرى ان فعالية وخبرات القطاع العام انحصرت بصورة رئيسيه في المحافظات الجنوبيه فيما كان يبدو منحسرا في المحافظات الشماليه .

أكد المتحدثون في الملتقى على الافضليات الاجتماعيه والاقتصاديه التي يلعبها القطاع العام في بناء دولة يمنيه حديثه ، وخلق تنميه وطنيه شامله والمصاعب التي تعانيها مؤسسات القطاع العام لاتنفي حيويتها بل تزداد تأثيرها واهميتها في ظل دولة الوحدة حيث تتهيأ امكانات أكبر لنشاطه وفعاليته في اطار التكامل السياسي والاقتصادي للمجتمع اليمني .

ولقد استعرض عدد من المتحدثين الذين ارتبطوا بمواقع اقتصاديه مسئوله عن مكونات هذه المصاعب التي تواجه القطاع العام ، وابرزها ان السياسات اليساريه المتطرفه ونقص في قراءة خصائص الواقع لعبت دورا سلبيا في انهاك القطاع العام اثناء ظروف نشاته ومسيرته. وتناول المتحدثون جملة واسعه من هذه السياسات اهمها .

– الضعف في الهيكل التمويلي نتيجة نقص الموارد من النقد الاجنبي .

– الزيادات في حجم العماله لاسباب سياسية واجتماعيه وليست اقتصاديه . وما نتج عنها من ضعف في القدرات اللازمه اقتصاديا .

– ضعف الادارة الاقتصاديه وتحول مراكز البيع بالتجزئه الى مصدر اثراء وفساد لبعض العاملين الذين أخذوا يتاجرون بالسلع خارج النطاق الرسمي .

– احتساب الأجر النقدي للعاملين على اساس سياسي وليس اقتصادي ، حيث جرى خلال فترة شهرين رفع اجور العاملين ثلاث مرات .

– القيود القانونيه المفروضه على انشطه مؤسسة القطاع العام بدون دراسه اوعيتها وخصائصها ومشكلاتها ، من حيث زيادة حجم الضرائب وسياسة الائتمان الخ.

– إلقاء أعباء متعاظمة على القطاع العام في الحياة الاقتصاديه بسبب تعطيل مساهمة قوى كامنه في المجتمع كان يمكن لها دور مؤثر الا ان المشاركين قد اكدوا ان حجم تلك المصاعب لم تنف افضليات مؤسسات القطاع العام حيث استطاعت ان تحقق فائضا بلغ في السنوات ٨٥–٨٨ على التوالي : ٥٩ مليون دينار ، ٤٩ مليون دينار – ٧٥ مليون دينار – ٦٦ مليون دينار كما تحقق من خلال مؤسسات القطاع العام ثبات في الاسعار واصبحت الدوله تسيطر على واردات مايقرب من مئتي سلعه ، وتتولى البيع بالجمله والتجزئه مايقرب من عشرين سلعه اساسيه ، كما ضمنت مؤسسات القطاع العام التصرف الصحيح بالمخزون الاستراتيجي دون حدوث اختناقات كبرى في التوزيع والاسعار .

واشار المشاركون الى انه في الظروف الراهنه نشأت جملة جديدة من الصعوبات من بينها الكيفية التي ينبغي ان يجري تعامل مؤسسات القطاع العام مع قوى الفوق ، وتزايد النقص في موارد النقد الاجنبي والعلاقه بين انشطه القطاع العام والقطاع الخاص ، وكيفية إعادة السيطرة على حجم العماله بحساب اقتصادي واحتمالات تقليص انشطه القطاع العام ، والخطوات التي ينبغي اتباعها لتعميم تجربة وخبرات وفعاليات مؤسسات القطاع العام على مستوى الساحة الوطنيه .

واوصى المشاركون على اهميه اتباع سياسات جديدة تضمن مايلي :–

– رفع القيود المفروضه عن نشاطات وفعاليه القطاع العام بحيث تعطى له الحركه على التعامل مع انشطه ذات ربحيه عاليه مع احتفاظه بدوره الاجتماعي .

– اعطاء مرونه لمؤسسات القطاع ان توفر مصادرها من النقد الاجنبي .

– ان تحتفظ عدن بموقعها كمركز رئيسي للاستيراد عبر ميناء عدن ولبعض المراكز الرئيسيه القطاعيه الاقتصاديه .

– تحرير القطاع العام من السياسات التي تكبل قدرته على مجابهة المنافسه مع القطاع الخاص وإعادة تنظيم العلاقة بينهما وفق سياسه تنمويه متوازنه وشامله يحتفظ فيها القطاع العام بدوره الرئيسي .

وكان المتحدثون في الملتقى على التوالي الاخ انيس حسن يحيى الشخصيه السياسيه واحد كبار المسؤلين الاقتصاديين السابقين، وحسن الحبيشي وكيل وزارة التجارة والتموين فرع عدن وسالم عبدالله ياسين مدير عام المؤسسة العامه لتجارة الاقمشه والكهربائيات وعلي عبدالله حيدره مدير عام مؤسسة مواد البناء وعبدالرزاق شائف .

وتم الاتفاق ان تتواصل المناقشات في الاسبوع التالي لإتاحه الفرصه للاستماع الى آراء بقية المشاركين وانضمام اخرين.

عمود

حسن عبدالوارث

بين النحو والسياسة!

● قرأت عشرات الكتب– قديمها وحديثها – في علم قواعد اللغة العربية ، فلم اجد فيها اية اشارة الى وجود علاقة– ولو طفيفه الأثر – بين «النحو» و«السياسة» !!

وبحثت في عشرات المراجع والمصادر والمناهج الدراسيه في هذا العلم ذاته ، فلم أنل دليلا واحدا – ولو واهن القرينه – على وجود ادنى صلة بين القواعد النحوية في اللغة العربية وبين الحكومات العربية !!

..لكنني اقرأ كتاب الواقع فأعثر – بشكل قاطع – على صورة هذه العلاقة .. واطالع وجه الشارع فأجد تلك الصلة ساطعة ناصعة !!

..واعود فأسأل بكل السذاجة المحتشدة في رأسي الاحمق : هل درست الحكومات العربية قواعد نحو اللغة العربية لتمارس تطبيقها على الشعوب العربية ؟!؟! .

● ومن بين كل الحركات، عشقت الحكومات العربية حركة (الرفع) !.. لذا فاننا نجدها «ترفع» كل شيء : الاسعار .. والضرائب .. حتى الدعم !! وذلك لكي تصير كل الاشياء في حالة «رفع» ! – ربما لان «الرفع» أقوى الحركات !– وحاشا لله ان تعمد الحكومات العربية الى «النصب» فهي ليست «نصّابة» !.. او الى «الجر» فهي ليست «جائرة» ! او الى «السكون» فهي تعمل ليل نهار ولاتعرف «السكون»!! ..والحكومة في البلاد العربية (فاعل) والفاعل دائما «مرفوع» على كل شيء !!.. ولذا فإن المواطن (مفعول به) والمفعول به دائما «منصوب عليه» من قبل الفاعل !!.. اما «أداة النصب» هنا فهي «الفتحة» الظاهرة في جيبه أساسا !!.. وفي هذه الحالة تكون الاسعار «حرف جر» !.. والموظف الغلبان «مجرورا» ! .. اما الراتب فانه «فعل ناقص» على الدوام !!

● ثمة سؤال احمق آخر يجول في رأسي :

– اذا كان هذا ماستفادته الحكومات العربية من دراسة علم «النحو» .. فماذا تراها تفعل بعد دراستها علم «العروض» ؟!؟! .. وكمانعرف تماما ، فان علم ..«العروض» يقوم اساسا على !!

(التقطيع) !!!

عجيب!

يضم مجلس ادارة شركة التبغ والكبريت الوطنيه وهي مؤسسة ناجحة تتكون من القطاع المختلط عدة اعضاء من شركتين منافستين احداهما اجنبيه (روثمان) والاخرى محليه .

المبرر لوجود اولئك في الشركة المحليه هو اسهامهم في الشركة بالرغم من ان ذلك امر غيرقانوني وغيرمنطقي حيث وان التنافس في السوق لايعرف الرحمه .

فكيف تسمح ادارة شركة التبغ والكبريت لممثلي شركتين منافستين للاطلاع على اسرارها الاداريه ناهيك عن التاثير على قرارات هذه الادارة ؟!!

لاشيء يمكن ان يظل خفيا

عبدالباري سروري

.. فما كان يقال بالامس همسا ، اضحى يقال اليوم جهارا .. أفراد انتهوا بصور خفيه .. واخرون فقدوا وعيهم .. معتقلات سريه في ظل فخمه لمسئولين واجهزة ومثلها خصصت للحجز والتحقيق وتحمل يافطات بأسماء وهميه ... وافعال لطرق تعذيب هي غريبه عن طبائع وقيم مجتمعنا .. واعتقالات عشوائيه من كل ذي جاه او سلطان .. الخ واخيرا وفي ظل دولة الوحدة لازال هناك معتقلون سياسيون .. ورهائن مرميون في الزنزانات لاذنب لهم سوى انهم اقرباء لمتهمين او مدانين .

وزيارة عشوائيه لاي سجن في اي محافظه هي اكبر تأكيد لمن اراد ان يتحقق من الحقيقه!!

في الخزانة العامة : إحجام عن الصرف .. وإحجام عن القول !!

كتب : احمد محمد ثابت

● بتكليف من مدير التحرير في محاولة لمعرفه أسباب تأخير صرف معاشات المتقاعدين الشهريه ، وتأخير صرف رواتب العاملين في بعض المرافق ، توجهت «صوت العمال» الى مصلحة الضمان الاجتماعي (قسم صرف المعاشات) والخزانه العامه ..

وفي مصلحه الضمان الاجتماعي استطاعت « صوت العمال» الحصول على المعلومات التي تؤكد كافة شكاوى المتقاعدين من عدم صرف معاشاتهم التقاعديه ، خاصه متقاعدي القطاع الحكومي والتي تتحمل الخزانه العامه مسؤولية صرف معاشاتهم ..

الا ان الصحيفه لم تتمكن من الحصول ولو على كلمه واحدة من ذوي الشأن في الخزانه العامة بدءا من قسم صرف المعاشات مرورا بأحد المسؤولين في الخزانة الاخ عبدالله سيف وانتهاء بالقائم بأعمال الخزانة العامة في عدن الاخ عبيد لحمر الذي افاد بأنه لايستطيع قول شيء حول هذا الموضوع وطلب أحد أمرين:

● ان يعطى مهله حتى يتم التنسيق لهذا الموضوع مع الاخ الوزير في صنعاء !!

● ان تنتظر «صوت العمال» حتى يحضر من صنعاء الوكيلان اللذان تم تعيينهما ، حتى تتمكن من الحصول على ماتريده !!

– (صوت العمال) : (لاتعليق ..!!)

لاتعليق!

● عدد من اسر الشهداء ، لم تصرف لهم المرتبات الشهريه لأشهر يونيو ، يوليو وأغسطس أيضا ؟!

فمن المسؤول ..؟!!

– (صوت العمال) : (لاتعليق ..!!)

صوت العمال — تأسست في ٤ يناير ١٩٦٩م

رئيس التحرير : راجح صالح ناجي

مدير التحرير : محمد قاسم نعمان

سكرتير التحرير : عمر باوزير

عنوان الصحيفة : معلا دكه / أمام المجلس العمالي - محافظة عدن ص.ب ٥٣٨٧ المعلا

ت ٤١٧٩٨ ٤٣٧٧١ فاكسميل رقم ٤٢٥٢٩

ج.ي.

الاشتراك والتوزيع مؤسسة صوت العمال

الاعلان يتم الاتفاق بشأنه عبر ادارة التحرير

تلفون / ٤٣٧٧١ ٤٢٣٦٣

التوزيع في صنعاء : وكالة الرنداني لتوزيع الصحف والمطبوعات - صنعاء - ص.ب ٧١١٦